وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر -سعيدة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص: دراسات مغاربية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر

الموسومة ب :

الاندماج المغاربي في منظور الأحزاب والحركات السياسية في المغرب العربي

إعداد الطالب:

عزوز عبد القادر

إشراف الأستاذ:

موكيل عبد السلام

لجنة المناقشة

الأستاذ بن زايد أمحمد .....رئيسا

الأستاذ مخلوف احمد.....مناقشا

الأستاذ موكيل عبد السلام .....مشرفا ومقررا

الموسم الجامعي :2016- 2017/ 1438-1439

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل القرآن
و خلق الإنسان، و علمه
البيان و أسلم على أفصح
الخلق لسانا، و أحسنهم
بيانا، و على آله و صحبه
إقرارا، و عرفانا.

قال عزَ و جلَ:

﴿الرَّحْمَنُ ﴿1﴾ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿2﴾
خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴿3﴾ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴿4﴾

سورة الرحمن، الآيات ﴿1-4﴾

و ما ورد على لسان موسى
عليه السلام، قوله تعالى.

قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿25﴾
وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴿26﴾ وَاحْلُلْ

عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي ﴿27﴾ يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴿28﴾

سورة طه الآيات ﴿25-28﴾

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا في انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل بالشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب ومن بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهته من صعوبات، واخص بالذكر الأستاذ موكيل عبد السلام الذى لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث والى جميع الأساتذة الذين رافقوني في المشوار الدراسي

إهداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع إلى أعز إنسانين يعجز القلم عن وصفهما

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى اللذان شقيا وتعبا من أجل إسعادي وتعليمي وكانا سندا لي طوال مشوار الدراسة وتحملا المشاق لأجلي وكانا لي مثال الحب والتضحية

"الأم الحنونة" و"الأب العطوف" حفظهما الله وأطالا في عمرهما

الى زوجتي الكريمة

الى كل اخوتي واخواتي وأولادهم وبناتهم

الى كل أفراد عائلتي صغيرا وكبيرا

و إلى كل من قاسمني الجهد لإنجاز هذا العمل

مقدمة

تستند فكرة الإندماج المغاربي إلى مجموعة مقومات جغرافية وثقافية واقتصادية واجتماعية تكسبها طابع الخصوصية، وهذه الخصوصية هي المصدر الأول في صياغة مشروع الإندماج المغاربي بمنطلقاته وأهدافه وحدوده .وترجع فكرة الإندماج المغاربي إلى فترة الكفاح المشترك ضد الاستعمار الفرنسي، وقد تطورت الفكرة مع مرور الوقت حيث أصبحت أحد العناصر الرئيسية الموجهة لعمل الحركات الوطنية في المغرب وتونس والجزائر خصوصا، وأصبحت في صدراة برامجها والإطارالمرجعي لها.

ولما للأحزاب كقوى اجتماعية سياسية من حيث أنها،تساهم بطرق مختلفة ومتنوعة في التعبير عن انشغالات الطبقات الاجتماعية والنخب السياسية وتطلعاتها ورغباتها ومصالحها و هي بذلك تفرز أشكالا متباينة من الوعي والممارسة تجاه القضايا التي تعالجها، ومن بينها قضية الإندماج المغاربي الذي احتل موقعا ملحوظا ومتميزا في إدراك وممارسة الأحزاب في المغرب العربي.

إن متابعة تصور هذه الأحزاب لمسألة الإندماج المغاربي يتمثل في الرجوع لمصادرها الرسمية، والمتمثلة في برامجها السياسية التي تبنتها خلال المؤتمرات العامة التي عقدتها، أو مواقفها بالنسبة لبعض القضايا على مستوى المنطقة، مما يعني القيام بقراءة في خطابها السياسي العام حول قضية الإندماج المغاربي.

لقد نتج عن الاتجاهات الإندماجية المغاربية قيام اتحاد مغاربي في سنة 1989والذي خطا خطوات إيجابية على طريق التكامل في المجالات كافة، ولكن هذا الإندماج مازالت تعترضه من عدة إشكاليات ومعوقات عرقلت الوصول نحو تحقيقه.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع محل الدارسة من خلال أنه يتناول بالتحليل مسألة الإندماج في منطقة المغرب العربي، من خلال تناول رؤية ومنظور الأحزاب المغاربية.

لقد تميز العمل الوحدوي المغاربي ببروز حركات تحرر وطني في شكل أحزاب سياسية قائمة من جهة على أساس النزعة القطرية الضيقة، ومن جهة أخرى على أساس التصور الوحدوي الشامل

لمستقبل المنطقة المغاربية.ورغم محاولات التنسيق بين هذه الأحزاب في كثير من المرات والاقتناع الرسمي لنخبها السياسية بوجوب الاندماج في شمال إفريقيا، إلاّ أن الواقع العملي أثبت أن المسألة الأساسية في برامج ونشاطات تلك التنظيمات مرتبط بالولاء للدولة القطرية وتكريسها على حساب تدعيم البعد الوحدوي الفوق قومي وبناء مغرب موحد .ومن هذا المنطلق تظهر أهمية الموضوع في بحثه في مكانة وموقع الفكرة والعملية في برامج هذه الأحزاب وخطابها السياسي.

-مبررات اختيار الموضوع:

1-مبرارت موضوعية :هناك عدة مبررات موضوعية لاختيار هذا الموضوع ، حيث أن المعطيات الراهنة التي تعيشها الدول المغاربية الثلاث ومنطقة المغرب العربي بصفة عامة لا تدع مجالا للشك على أهمية الندماج، في ضوء التحولات الدولية المعاصرة إن على المستوى الإقليمي أو العالمي، ومن هذا المنطلق فالتعاون المتعدد الأطراف أو التكامل أو الاندماج لتحقيق الوحدة هو الآن خيار حتمي استرتيجي، كما أن الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسي ودورها في الدفع بعملية الوحدة المغاربية قدما وإنجاحها هو

الآخر مبرر لا يقل أهمية، إضافة لذلك فالموضوع يقع في صلب تخصصنا في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في فرع الداراسات المغاربية.

2-**مبرارت ذاتية :**تجسدهاالرغبة في دارسة كل ماله علاقة بمنطقة المغرب العربي بحكم الانتماء لهذا الفضاء ، و إرادة المساهمة ولو بالقليل في عملية الإندماج المغاربي من خلال هذه الدارسة المتواضعة.

مجال الدراسة

طرحت فكرة إندماج المغرب العربي من طرف الأحزاب الثلاثة جبهة التحرير الوطني الجزئري والاستقلال المغربي والدستوري التونسي منذ أن كانت حركات وطنية في فترة النضال ضد الاستعمار وبعد أن صارت أحزاب سياسية، ويختلف منظور كل حزب من الأحزاب الثلاثة حول جوهر الإندماج المراد تحقيقه والقضايا المرتبطة به من منطلق تمايز تصوراتها واختلاف برامج هذه التنظيمات السياسية، بمعنى مكانة ونوعية هذا الإندماج الذي يتطلع إليها كل تيار والموقع الذي تحتله مسألة بناء المغرب العربي في وعي هذه الأحزاب ومنه فالإشكالية المطروحة هي:

ماهي مكانة الإندماج المغاربي في منظور الأحزاب المغاربية تبعا لبرامجها السياسية وممارستها العملية ؟

-التساؤلات الفرعية :يندرج ضمن هذه الإشكالية المحورية مجموعة من التساؤلات الفرعيةوتتمثل في:

-ما هو مفهوم الإندماج وما هي شروطه ومرارحله ؟ فيما تتمثل مقومات الاندماج ودعائمها في منطقة المغرب العربي، وما هي أهم التجارب والمحاولات والمشاريع الإندماجية المغاربية ؟

- ماهي منظورات الأحزاب المغاربية للاندماج والموقع الذي تحتله من برامجهاومواثيقها.

-ماهي أهم معوقات الإندماج المغاربي ومواقف الأحزاب المغاربية الرئيسية ؟

-المجال الحيوي للدراسة:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة يجب ضبط المجال الحيوي زمانيا ومكانيا وموضوعيا.

1-زمانيا :تبدأ الحدود الزمنية للإشكالية محل الدارسة انطلاقا من سنة 1958 لأنها السنةالتي انعقدت فيها ندوة طنجة التاريخية بين الأحزاب الثلاثة والميلاد الفعلي لفكرة ومشروع وحدة المغرب العربي، إلى غاية سنة 1989 لأنها السنة التي شهدت إعلان قيام اتحاد مغاربي بتحول فكرة الوحدة ومحاولاتها وتجاربها السابقة لمشروع إقليمي مؤسسي مشترك هو إتحاد المغرب العربي، وفي هذا الإطار تندرج دارستنا للمشاريع والتجارب الوحدوية المغاربية وموقع هذا الإندماج ومكانته في برامج الأحزاب المغاربية الرئيسية وخطابها السياسي إلاّ أن تركيزنا على هذه الفترة لا يعني إهمال الفترة الزمنية السابقة، باعتبار أن التاريخ هو الموجه والعودة للماضي ضرورية لمعرفة الجذور التاريخية لفكرة و اتجاهات الإندماج المغاربي.

2-مكانيا :كون دراستنا تتناول موضوع الإندماج في منظور ومواقف الأحزاب المغاربيةالرئيسية حزب الاستقلال المغربي – حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري -الحزب الدستوري الديمقراطي التونسي فالحدود المكانية للإشكالية سوف تكون مركزة على أقاليم دول الأحزاب الثلاثة أي المغرب والجزائر وتونس، ولكن هذا لا يمنع من أن نتناول في البحث الدول الأخرى المكونة لمنطقة المغرب العربي أو كل المنطقة المغاربية حسب ما تفرضه مقتضيات الد راسة.

3-موضوعيا :سنحاول من خلال هذه الدراسة تبيين ورصد موقع الإندماج المغاربي ومكانته في برامج هذه الأحزاب الرئيسية ومختلف منظوارتها لها، من خلال تناول أهم التجارب والمشاريع الإندماجية المغاربية قبل الفترة الاستعمارية وبعد حصول الأقطار الثلاثة على استقلالها وتناول وجهة نظر الأحزاب الثلاثة من خلال مواثيقها وبرامجها وخطابها السياسي، ومن ثم في الأخير معوقات الاندماج.

-فرضيات الدراسة:

1-الفرضية المحورية:

تولي الأحزاب السياسية الثلاثة مسألة الإندماج المغاربي مكانة في برامجها ومواثيقها بخلاف الواقع.

2-الفرضيات الفرعية:

أ -إنّ تحقيق الوحدة مرتبط بتوفر مقومات مادية وحضارية كأساس لأي تجربة أو مشروع وحدوي.

ب -إنّ الأحزاب المغاربية الرئيسية تتبنى الإندماج المغاربي وتسعى لتحقيقه نظريا وعمليا.

ج -إنّ تجسيد الإندماج المغاربي يتحدد، بمدى اقتناع الدول المعنية بتجاوز المعوقات التي تعترض العملية، وتلعب الأحزاب الرئيسية أدورا مهما من خلال الضغط على صناع القرار وتبني الأحزاب نفسها لمواقف تساهم في تجاوز المعوقات.

الإطار المنهجي للموضوع:

من الدعائم الأساسية لقيام دراسة علمية أكاديمية ضرورة الاعتماد على عدة مناهج للقيام بهذه الدراسة قصد بلوغ الأهداف والنتائج المطلوبة،وذلك من خلال المناهج الآتية:

-**المنهج التاريخي** :يتميز بقدرته التفسيرية النابعة من إعطائه الزمن أدوار معينة في عمليةتفسير الظواهر وإدخاله الظروف المحيطة بميلاد ظاهرة ما في عملية التفسير، كما أنه لا يكتفي بسرد الوقائع فحسب بل يقدم تصوار معينا للظروف والمحيط المتحكم بميلاد الظاهرة واندثارها من أجل الوصول إلى إيجاد القوانين المتحكمة في ذلك، مستخلصا العلاقة الموجودة بينهما لأن الحادثة التاريخية حادثة ف ريدة تولدها ظروف معينة لا يمكن إرجاعها ولذلك يجب د ارستها في ظل ظروفها.[1]

والهدف من توظيف واستخدام هذا المنهج هو معرفة وقائع وأحداث لها صلة وثيقة بموضوع دارستنا، حيث أن دراسة الإندماج المغاربي تستلزم الرجوع لجذور فكرة الو حدة في منطقة المغرب العربي، كما تتطلب دراسة التجارب الوحدوية أثناء الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال وكل هذا بالرجوع للتاريخ ومنه فالرجوع للماضي ضروري وأكيد لوضع الظاهرة في سياقها وفهم مجالها العلاقاتي وهذا لن يتسنى إلا بالاستعانة بالمنهج التاريخي.

-المنهج الوصفي التحليلي :

يهتم المنهج الوصفي بذكر الخصائص والمميزات للشيء الموصوف معبرا عنها بصورة كمية أو كيفية، فهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي للوصول إلى أغراض محددة، بوصف المشكلة المدروسة و جمع المعلومات عنها

[1] -محمدشلبي ،**المنهجية في التحليل النفسي:المفاهيم المناهج،الإقترابات ،الأدوات**،ا(لجزائر :الأردن ،ط1997،01)،ص56

وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة .واستخدام المنهج الوصفي يوفر قدرا هائلا من المعلومات التي تكون شاملة للموضوع من كل النواحي بما يجعل الباحث أكثر تحكما في بحثه[1].

والهدف من استخدام هذا المنهج واتباع خطواته هو توضيح ووصف ظاهرة الإندماج بصفة عامة و المغاربي بصفة خاصة بسرد مقوماتها والمعلومات المتعلقة بالمحاولات الاندماجية أثناء الفترة الاستعمارية ثم المشاريع الإندماجية بعد حصول الأقطار على استقلالها وكذلك للتعريف بالأحزاب الرئيسية ونشأتها وتطورها والتعريف ببرامجها وتوجهاتها الوحدوية، ثم تبيان العوائق التي تقف في وجه الوحدة، كل ذلك انطلاقا من الوصف ثم التحليل فالتفسير.

-**المنهج المقارن :**تعتبر المقارنة بالنسبة للعلوم الاجتماعية ومنها العلوم السياسية جزءاأساسيا من البحث العلمي بل هي جوهر المنهج العلمي فالتفكير بصورة مقارنة هو أمر بديهي[2]ويهدف المنهج المقارن إلى معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف بين ظواهر معينة ،وأيضا التفسير العلمي للظواهر المدروسة عبر كشفه للعلاقات الموجودة بين المتغيرات، إذ يؤكد لنا أثر عوامل ومتغيرات معينة كما يعزل أثر متغيرات وعوامل أخرى، فالمنهج المقارن يبين لنا بوضوح الأنماط المنتظمة في سلوك الأفراد والجماعات.[3] والهدف من توظيف خطواته اكتشاف أوجه الشبه والاختلاف بين برامج الأحزاب السياسية الرئيسية

---

[1] -عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام** ،(الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية ن2008)،ص 87.

[2] -نصر محمدعارف **نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية مقاربة ابستمولوجية الولايات المتحدة الأمريكية** :(مؤسسة ،أنترناشيونال كرافيس، ط01،1998)،ص82.

[3] -محمد شلبي ،**مرجع سابق** ص 71.

فيما يتعلق بمختلف منظوراتها للإندماج المغاربي وأهدافه، وأيضا مواقفها المختلفة من معوقات الإندماج، لمعرفة أوجه القصور ومكامن الخلل.

منهج تحليل المحتوى:

وهو يعني الطريقة المتبعة من أجل تحليل وتفسيرما تتضمنه وما تحتويه وثيقة أو مجموعة وثائق مكتوبة أو مسجلة ، كما يقصد به طريقة جمع البيانات والمعلومات بهدف الوصف الكمي لمحتويات المواد التي تعرضها وسائل الإعلام أو لمحتوى الوثائق التاريخية والبرامج وغيرها .[1] وتتعدد أغراض استعمال هذا المنهج ولكن مايهمنا في موضوعنا هو استخدام طريقته في د راسة و تحليل الوثيقة مضمونا ومحتوى، بحيث أن طريقة تحليل الوثيقة في منهج تحليل المحتوى تنقسم لقسمين، القسم الأول هو :تحليل المحتوى الظاهري للوثيقة أي تحليل ماهو معلن بصيغة واضحة ومعروض في الوثيقة كتحليل المحتوى الظاهري لبرنامج حزب سياسي حيث يقوم الباحث باستخراج وإظهار المواضيع الأكثر تناولا في البرنامج السياسي للحزب، مثل الكلمات الأساسية

والحجج المقدمة لتبرير برنامج الحزب ومواقفه، أما القسم الثاني فهو :تحليل المحتوى المستتر والخفي للوثيقة أو الوثائق، بمعنى ما لم يتم التعبير عنه بصيغة واضحة في الوثيقة بحيث يقوم الباحث بالكشف عما هو غير معلن عنه، بتفكيك المعنى الخفي للأقوال التي احتوتها الوثيقة [2].

-الإطار النظري للموضوع:

[1] -رشيد زرواتي، **مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الإجتماعية** ،(الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع ،ط01،2007)، ص 163-165.

[2] -رشيد زرواتي ،**مرجع سابق** ،ص167-168.

يتضمن مجال الدراسة بعض النظريات التي تسعى إلى تحليل وتفسير الظواهر والعلاقات في هذا الحقل، و يمكن الاستعانة ببعضها في دراسة الموضوع:

المقاربة الوظيفية الجديدة :كانت الحاجة للاستعانة بالمقاربة الوظيفية الجديدة والتي جاءت انعكاسا لحركة النقد الذاتي للوظيفية الكلاسيكية التي بلور أسسها - دافيد ميتراني- وهي تبحث في تكيف النخب السياسية في خط واحد مع أدوار العملية التكاملية بحيث تحدد مصالحها تدريجيا في مفاهيم إقليمية بدلا من التوجه الوطني الخالص، بحيث تغير الأ طراف السياسية ولاءاتها نحو المركز الجديد الإقليمي الفوق قومي .والافتراضي الأساسي للمقاربة هوأن التكامل السياسي ينطلق من التكامل الاقتصادي.

تركز المقاربة على وجود ظاهرة تكامل قطاعات سيادية في الدول تحت ضغط الإغراء الاقتصادي مع وجود تحكم في العملية و تتعزز هذه العملية عندما تصبح في شكل حركة أين تصير منظمات جماعات الضغط والأحزاب السياسية ميالة إلى أن تكون مندمجة فيها، ولإقحام الجماعات والأحزاب لابد أن يكون القطاع المختار مهما ومثير للاهتمام بحيث تتأثر المصالح الحيوية للدول ولا تشعر النخب السياسية أن قوتها ومصالحها مهددة فالمرحلة التكاملية يجب أن تكون ثمينة في جوهرها، وفي ضوء هذه العملية التكاملية يمكن التعبير عن المطالب بواسطة جماعات الضغط والأحزاب السياسية، فهذه المطالب تساعد على معرفة الإيديولوجيات والمواقف التي هي متعارضة أو متقاربة أو متطابقة مع عملية التكامل وتحدد نجاح أو فشل العملية التكاملية، ومن منطلق هذا الافتراض فتأثير الأحزاب السياسية التي تريد تحقيق التكامل وتسعى لتحقيق الإندماج السياسي يقدم قوة إضافية للمؤسسات

المركزية الإقليمية بواسطة ضغط هذه الأحزاب على الحكومات للعضوية في هذه المؤسسات .

فمحتوى النظرية هو أن المطالب والتوقعات و ولاءات الجماعات والأحزاب ستتغير تدريجيا نحو مركز صنع قرار جديد وستتجاوب المؤسسات المركزية وتصبح قوة دافعة ومحركة للجماعة وهذا هو المنطق الموسع للتكامل ويسمى بطريقة أخرى تأثير الانتشار، أين السياسات لا تنجز إلا في حالة توسيع نطاقها وتكون انعكاسا للتوافق بين الدول المهتمة بالوظيفية .وعلى العموم يكمن دور الأحزاب السياسية في العملية أنها تضغط من أجل توسيع التكامل ومنح سلطات أوسع للمؤسسات الجديدة، وفي هذا الإطار تفسرة الوظيفية الجديدة تطور عملية التكامل في أوروبا هو أن الضغوط والمصالح أنتجت التقارب في الرأي المؤيد لعملية التكامل بين الحكومات الوطنية برغم تباين مواقف وأهداف الحكومات فالأحزب تلعب دور التعبئة السياسية للموقف العام من التكامل[1].

كما يرى أميتاي إتزيوني أنه إذا أريد قيام أي إندماج أو تكامل أو توحيد سياسي والإسراع في العملية ، لابد من حل مسألة الثقة بين المواطن والسلطة لأن أية عملية من هذا القبيل مآلها الفشل إذا لم تتم على المستويين الرسمي والقاعدي، وهذا لن يكون إلا بتوفير عنصر الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم حسب فرضيته للتوحيد السياسي.[2] كما لاتهمل المقاربة أيضا وحدة تحليل مهمة هي دور الظروف الإقليمية السابقة لوجود عملية التكامل مثل التجارب الوحدوية التكاملية

[1] -عامر مصباح ، **مرجع سابق** ،ص107-108.

[2] -جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية** ،(الجزائر :دار الخلدونية ،ط01،2007)،ص257.

التاريخية أو العوامل الجغرافية والسوسيو سياسية لأنها توفر الدافعية لتعزيز تحقيق هدف الوحدة.

-الإطار المفهومي للموضوع:

هناك بعض المصطلحات والمفاهيم المهمة يجب توضيحها من أجل فك الغموض عن الدراسة هي:

-الحزب :هناك عدة تعريفات للأحزاب السياسية نكتفي بإدراج بعضها، يعرف بأنه":جماعة منظمة تحاول السيطرة على إدارة وسياسات الحكومة، وتحاول أن تظهر إيمانها بمبدأ أو مجموعة من المبادئ، منها الإيمان بضرورة العملية الانتخابية ."ويعرفه مفكر آخر بأنه":

تنظيم للعناصر السياسية النشطة في المجتمع تتنافس سعيا إلى الحصول على التأييد الشعبي مع جماعة أو جماعات أخرى تعتنق وجهات نظر مختلفة."

وكلمة حزب تعني وجود مجموعة متوحدة منفصلة عن مجموعة أخرى، تشترك في تنظيم معين وذات برنامج واحد، كما أن مهمة طرح برامج وخطط تقع على عاتق الأحزاب التي تسعى إلى تجسيدها على أرض الواقع في حال وصولها للحكم، أو على الأقل طرحها ورفعها إلى الهيئات صانعة القرارات.[1]

برنامج الحزب :يحكم الحزب السياسي تنظيم يتكون من قانون أساسي ونظام داخلي وبرنامج، وهي أدوات قانونية وتنظيمية وإجرائية تحكم الحزب أثناء أداء نشاطه السياسي.

[1] -نور دين زمام ،**القوى السياسية والتنمية :دراسة في علم الإجتماع السياسي**،(الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية 2007)،ص222.

يعرف برنامج الحزب بأنه : وثيقة تتضمن الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي يسعى الحزب لتحقيقها خلال نشاطه الحزبي حتى يتمكن من تنشيط العمل السياسي.

كما يعرف أحدهم برنامج الحزب :أنه مساحة محددة من الزمن تملأها حركة ميدانية لأجل تحقيق أهداف مدققة عبر وسائل معينة للجواب عن حاجات وأسئلة تطرحها قضايا الشأن العام في مرحلة معينة.

-**الخطاب السياسي :**يستخدم مصطلح" الخطاب السياسي "بشكل عام، في معظم البحوث

التي تشتغل بقراءة الواقع السياسي بمخرجاته ومدخلاته سواء كانت هذه المخرجات عبارة عن نص مكتوب أو شفاهي فهو نوع من الإتصال السياسي.

ويعرف الخطاب السياسي بأنه ": شكل للتخاطب بالواسطة يسعى عن طريقه متكلم ما فرد، أو جماعة، أو حزب، ..إلخ، للظفر بالسلطة عبر خوض صراع سياسي ضد أفراد، أو جماعات، أو أحزاب أخرى."

يتضح من خلال هذا التعريف التقريبي، البعد البراغماتي الذي يوجد دائما خلف أي خطاب سياسي فالخطاب السياسي يرتبط عادة بتحقيق مزايا ومكاسب وتوضيح مواقف وأراء معينة، فهو أحد أكثر الأدوات أهمية من بين تلك التي توظفها القوى السياسية مثل الأحزاب في سعيها المشروع للحصول على السلطة، أو كسب التأييد حول قضية أو مسألة معينة والتعبئة من أجلها.

-أدبيات الدراسة:

يعتبر موضوع الدراسة من المواضيع التي تناولها بعض الباحثين المهتمين بحقل الدراسات المغاربية ومن بين أهم الدراسات السابقة التي تناولته

-**المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب** :كتاب من إعداد الأستاذ "محمد الميلي"، حيث تناول بالدراسة والتحليل فكرة الوحدة المغاربية منطلقا من بدايات العمل الوحدوي على صعيد المغرب العربي لغاية مؤتمر طنجة 1958 ، ثم عرج في فصول وأقسام الدراسة على مقررات مؤتمر طنجة والدور الفرنسي في المنطقة المغاربية ومحاولات تقسيم المنطقة، وعلى العموم تعتبر دراسة تاريخية[1].

-**الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي :**لمؤلفه الأستاذ" أمحمد المالكي"، فقد تناول في د راسته فكرة الوحدة المغاربية عن طريق معالجة تكون مفهوم منطقة المغرب العربي ثم صورة المغرب العربي في إسترتيجية الاحتلال وبعد ذلك تناول دور الهوية في تنسيق العمل المشترك المغاربي وفي الأخير وصل لدراسة التحرر من الاستعمار وبناء الدولة الوطنية في المغرب العربي، وهي دراسة بحثية سياسية تاريخية نقدية[2]

-**البعد المغاربي في الحركة الوطنية الجزائري(1926 - 1956)**: وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية من إعداد الباحث" عامر رخيلة"، حلل وناقش فيها الباحث إشكالية مدى حضور البعد المغاربي في برامج وأهداف تيارات الحركة الوطنية الجزائرية.

تناول فيها الباحث في الفصل الأول مدخلا جيواسترتيجيا وتاريخيا لد راسة منطقة المغرب العربي، وفي الفصل الثاني والثالث على التوالي تناول الفكرة المغاربية في مرحلة بروز الوعي الوطني والوحدة المغاربية عند الحركة الوطنية

---

[1] -محمد الميلي،**المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب**،(بيروت:دار الكلمة للنشر،01،1981)،ص54.

[2] -امحمد مالكي ،**الحركات الوطنية والإستهمار المغربي** ،(بيروت:مركز الدراسات الوحة العربية،ط02،1994) ص11.

الجزائرية من خلال تيارتها ومرجعياتها الفكرية، أما في الفصل الرابع تطرق إلى الوحدة المغاربية عند التيارين الجزائريين الاستقلالي والإصلاحي، وفي الخامس محورية الوحدة المغاربية في مسار التيار الوطني الاستقلالي، وفي الفصل السادس والأخير تناول بالد راسة محاولة جبهة التحرير الوطني لتجسيد الوحدة المغاربية ميدانيا.[1]

ويلاحظ على جل هذه الد راسات أنها اقتصرت على تناول الإندماج في المغرب العربي من خلال دراسة الجوانب التاريخية والسياسية للموضوع من خلال دور الحركات الوطنية أثناء الفترة الاستعمارية، أو تناول الإندماج من خلال د راسة دور الدولة ومواقفها الرسمية من هذه العملية ، ولكن ما يميز هذه الدراسة هو أنها تناولت موضوع الإندماج المغاربي من خلال تبيين موقعها في برامج الأحزاب السياسية الثلاث ومنظورها له وموقفها منه، وهو ما لم يحض من قبل بالدراسة والعناية العلمية الموضوعية اللازمة.

-أقسام الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كما هو مبين فيما يلي:

جاء **الفصل الأول** بعنوان الإندماج المغاربي مقوماته وأهم تجاربه ، حيث عالجناه في ثلاث مباحث،.

أما **الفصل الثاني** فقد عالج الإندماج المغاربي في منظور الأحزاب الثلاثة، من خلال ثلاث مباحث أيضا.

[1] -عامر رخيلة ،**البعد المغاربي في الحركة الوطنية الجزائرية 1962-1958**،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة –جامعة الجزائر ،معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية 1997-1998.

وأخيرا **الفصل الثالث**: الذي تطرق إلى صعوبات الإندماج المغاربي في مبحثين.

الفصل الأول:الاندماج المغاربي مقوماته والأطر المرجعيةله

تعتبر فكرة الإندماج المغاربي فكرة قديمة قدم منطقة المغرب العربي، فقد عرفت عدة محاولات للتوحيد عبر التاريخ.

فقد كانت فكرة الإندماج حاضرة في ضمير الحركات الوطنية الإستقلالية والأحزاب السياسية المغاربية وبالخصوص الرئيسية منها الاستقلال المغربي والدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائري(، أثناء الكفاح ضد المستعمرمن أجل الحصول على الاستقلال بعد تعرض دول المغرب العربي للظاهرة الاستعمارية الاحتلالية الحديثة منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر وحتى النصف الثاني من القرن العشرين، كما تبنتها الحركات الاجتماعية العمالية والنقابية في تلك الفترة.

إن الإندماج التي تدعو لضرورة قيام العمل المغاربي المشترك تؤكد وجوب التقارب والتعاون على طريق التكامل في المجالات كافة، وهي في ذلك تستند على ما يربط شعوب المنطقة من مقومات حضارية والمتمثلة في روابط الأخوة والتواصل وثوابت التاريخ واللغة والمعتقد، والعوامل والمقومات المادية من جغرافيا واقتصاد وغيرها ومن هذا المنطلق فما هي شروط ومراحل العملية الإندماجية ؟ ما هي عوامل ومقومات الإندماج المغاربي وأهم مشاريعه و تجاربه ؟ عليه قسمنا الفصل:

لثلاث مباحث كما يلي:.

المبحث الأول:المقاربات النظرية لمفهوم الإندماج:

كلما تقاربت الدول المغاربية وشاع التفاهم بينها، كلما ازدت فرص السلم والرخاء أمامها، ولعل الإندماج والإتحاد بين الدول من أنجح السبل لتحقيق التقارب فيما بينها وحل منازعاتها فالإندماج تجمع عدة دول على أهداف ومصالح مشتركة، وتكفل التقاءها في هيئات دائمة لتصريف شؤونها وحسم إشكالاتها، كما تساهم في

سلوك أطراف العملية الإندماجية منهج التعاون في علاقاتها بدلا من منهج التنازع..

من هذا المنطلق نتناول في هذا المبحث مقاربة نظرية لمفهوم الإندماج حتى نقوم بتأصيل الموضوع نظريا، حيث سنتطرق إلى مفهوم وشروط و مراحل العملية الإندماجية ثم النظريات والمناهج التي تؤدي إلى تحقيق وذلك في مطالبين كما يلي:

المطلب الأول :مفهوم الإندماج وشروطه ومراحله :

سنتناول في هذا المطلب مفهوم الإندماج والشروط التي تتطلبها العملية الإندماجية ثم المسار و المراحل التي تقطعها وتمر بها فيما يلي:

أولاً -مفهوم الإندماج :يتحتم على الكيانات السياسية حتى تقوم بعملية الإندماج أن تتجانس في نمط حياتها ونظرتها ونظامها ولابد أن يربط بينها شعور متجانس أيديولوجيا وسياسيا واجتماعيا ونفسيا، وعملية الإندماج السياسي أو التوحيد السياسي تعرف بأنها": هي التزام الشعوب ووحدات سياسية منفصلة بأن تنقل ولاءاتها و التزاماتها إلى محور جديد يتجاوزها وينزع عنها هويتها السابقة ويعطيها هوية جديدة ويمارس سلطة مباشرة عليها"، أي أن عملية التوحيد السياسي تعني إرادة التوجه نحو نشأة كيان سياسي حسي ملموس يرمز ويعبر عن العملية، كما أنه لابد من اتفاق عام حول الطرق التي تؤدي إلى خدمة الأهداف أو المقاصد ،كما يقوم الإندماج السياسي بإلغاء الولاءات والانتماءات التي تسود الكيانات السياسية المنفصلة و يضبطها في إطار هوية واحدة والعمل الوحدوي لا

يقمع المبادرة المحلية فهو مجرد إجراءات لتعبئة إمكانيات والجهود بشكل أكثر فعالية.[1]

كما يلتقي مفهوم الإندماج مع مفهوم التكامل السياسي، يعرف كارل د ويتش التكامل السياسي بأنه ":الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي"، بمعنى أن التكامل السياسي عند كارل دويتش هو الحالة التي يحل فيها الأفراد داخل المجتمع الواحد خلافاتهم بطرق سلمية بدلا من اللجوء للعنف .[2]

أما الباحث الأمريكي فيليب جاكوبيرى بأن التكامل السياسي " يتضمن بشكل عام إحساسا بالجماعية بين أفراد الشعب في كيان سياسي واحد وهو ما يعني وجود روابط مشتركة بين الأفراد تجعلهم يشعرون بذاتية خاصة بهم.[3]

من خلال هذه التعريفات نلاحظ أن تحقيق الإندماج مرتبط ارتباطا وثيقا بالتنازل عن جزء من سيادة الدولة التي تعد طرفا في العملية التكامليةالإندماجية .كما أن النهج الإندماجي التكاملي يتطلب توفر مقومات لتأمين النجاح المنشود

[1] -نديم بيطار ،**من تجزئة إلى الوحدة القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية** ،(بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية 1979)،ص130.

[2] -كارل دوتش،**تحليل العلاقات الدولية** ترجمة محمد محمود شعبان (لقاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1983)،ص217.

[3] -جيمس دورتي وروبرت بالستغراف،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،ترجمة وليد عبد الحي د ب ن:(كاظمة للنشر والتوزيع ،1985)،ص272.

ومن هذه المقومات درجة من الهوية أو الولاء المشترك، والمصلحة المتبادلة بين الوحدات كما أنه يفترض التناسق في المكاسب والخسارة المشتركة.[1]

ثانيا -شروط عملية الإندماج :يجب توفر شروط معينة حتى يمكن أن تقوم عملية الإندماج

تنجح هذه الشروط نذكر فيها ما يلي:

1-التجانس الإجتماعي :وهو تقارب وتشابه القيم الاجتماعية ويمكن أن يمتد حتى إلى

الثقافة السياسية .

2-تشابه القيم :تختص به النخب التي لها تأثير على عملية اتخاذ القرارات في دولها، كما أن العلاقات التاريخية الودية بين الدول الأعضاء تسهل في تحقيق عملية الإندماج ليحصل التكامل ، وهذا يتطلب توفر عنصرين:

*الإحساس المشترك بأهمية الإندماج والتكامل.

*شعورالأطراف بالتقارب فتكون سرعة الاستجابة للرسائل التي يوجهها كل طرف إلى الأخر.

3-التناسق في المكاسب والخسارة المشتركة :إذا كانت الدول تدخل عملية التكامل بهدف تحسين مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، فإن هذه العملية يجب أن تنصب على تحقيق هذا الهدف وبطريقة عادلة نسبيا، إذ يجب في النهاية أن تكون لجميع الدول الأعضاء في الإندماج مصلحة مشتركة محققة[2]

[1] -عبد الوهاب الكيالي **موسوعة السياسة** الجزء الأول ،(بيروت:الموسوعة العربية،للدراسات والنشر،1981)،ص779.

[2] -بطرس بطرس غالي ،**المدخل العام لعلم السياسة**، (القاهرة مكتبة الأنجلو مصرية 1976)،ص 380.

- **4وجود درجة من الولاء المشترك :**وهذا يفترض اتساعا متبادلا فية القيم السياسية للوحدات التي تنوي التكامل أو يكون مجرد الوعي بالمصلحة المشتركة مؤشرا على توفر حد أدنى من هذا الولاء المشترك ويتبلور هذا الوعي في أيديولوجية الحركة الاندماجية.

5-أهمية عملية الإندماج في حد ذاتها :إذا لم تكن للدولة مصلحة كبيرة في الدخول في عملية تنسيق سياساتها في كافة المجالات فإنها تتردد في الدخول في المسار الإندماجي التكاملي بالإضافة إلى التكاليف المرتبطة بها، وعليه يشترط لنجاح المسار أن تكون تكاليفه أقل نسبيا من فوائده و أرباحه.[1]

ثالثا -مراحل عمليةالإندماج :إن تحقيق التطامل وصولا للهدف النهائي هو الإندماج و

أن يصبح هدفا واضحا لأكبرقدر ممكن من مجموعات المصلحة الوطنية والطبقات الاجتماعية أن يمر بأربع مراحل:[2]

-**المرحلة الأولى** :تبدأ بدعوة شريحة معينة من شرائح المجتمع أو طبقة من طبقاته إلى

تحقيق الاندماج والوحدة وغالبا ماتكون الشريحة القائدة من المثقفين كما قد تدعمهم مجموعات المصلحة والطبقات الأكثر استفادة من الاندماج.

-**المرحلة الثانية:** إذا نجحت المرحلة الأولى في تحقيق أهدافها تبنت القيادات السياسية

المعبرة عن مصالح الاندماج هذه القضية في المرحلة الثانية.

[1] -حسين بوقارة ،**التكامل في العلاقات الدولية الجزائر**، (مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر 2008)،ص 19.

[2] -بطرس بطرس غالي ،**مرجع سبق** ذكره ،ص 128.

-**المرحلة الثالثة** : إذا نجحت المرحلة الثانية، نكون قد وصلنا إلى مرحلة الحركات الجماهيرية أو شبه الجماهيرية التي تدعو للاندماج بل وتضغط من أجله.

-**المرحلة الرابعة :**فإذا حدثت المرحلة الثالثة في كل أو معظم أو بعض الوحدات التي تسعى للإندماج، فالمرحلة الرابعة التالية تكون توافق الإرادات السياسية لهذه الوحدات على شكل ومضمون الاندماج المطلوب تحقيقه وتكون هذه الوحدات بمثابة النواة التي تلتئم حولها فيما بعد باقي الوحدات، عندما تنضج في نفس الظروف وعادة ما تقوم بدور أساسي في تكوين هذه النواة دولة قوية تقود العملية الاندماجية لمجموعة الدول المهيئة لهذه لعمليةوليس شرطا أن يحدث هذا التتابع بالضرورة فنشوء حركة جماهيرية مثلا مثلا يؤدي إلى فرض إرادتها على القيادة السياسية .

ويمكن أن لا يحدث هذا التتابع بالضرورة في الواقع العملي، فقد تتبادل مرحلة مكانها مع مرحلة سابقة، كأن تنشأ مثلا حركات جماهيرية تفرض إرادتها على القيادة السياسية.

المطلب الثاني :مقاربات تحقيق الإندماج بين الدول.

للإندماج بين الدول نظريات ومناهج استقرت في فقه العلاقات الدولية، بنيت على أساس استقراء أحكام الاتحادات من واقع المعاهدات والدساتير وهي المنهج القانوني الدستوري كما أنه ، يوجد المنهج الوظيفي.

أولا -المقاربة القانونية الدستورية:

يحتل الإندماج بين الدول في إطار المنهج القانوني الدستوري حسب ارتباطها أو انفصالها عن بعضها أهمية كبيرة، فنوعية الإندماج أو الإتحاد الذي تخضع له الدولة و درجة فقدانهالسيادتها الخارجية وتخليها عن استقلالية القرار في علاقاتها مع الدول الأخرى هي التي تحدد مدى تمتع هذه الدول بشخصية قانونية دولية أو

بعض نتائجها،([1])ولغرض دراسة هذه الاتحادات التي تدخل فيها الدول لتحدث إندماج بينها يمكن تناول ذلك فيمايلي

-**الاتحادات الاندماجية** و فقد الشخصية القانونية الدولية :هي اتحادات تذوب فيها الشخصية القانونية للدولة و بالخصوص في المستوى الدولي و الخارجي و هنا سنناقش نوعين هما :

الإتحاد الفعلي : كثيرا ما يتحول الاتحاد الشخصي إلى إتحاد حقيقي أو فعلى، إذا ما لعب الرئيس المشترك دورا في هذا الاتجاه.

وهكذا فإن الاتحاد الفعلي هو إتحاد بين دولتين أو أكثر في شخص رئيس الدولة و في السياسة الخارجية و الشؤون العسكرية،و يمكن أن يمتد إلى مصالح أخرى ، في هذا

الاتحاد تذوب الشخصية القانونية للدول المتحدة على المستوى الدولي ،حيث تصبح شكل

دولة واحدة لها تمثيل دبلوماسي واحد...

لكن على المستوى الداخلي تبقى كل دولة حرة في تصريف شؤونها و لها أجهزتها الحكومية الخاصة بها مثل البرلمان و الحكومة و غير ذلك مما لم يتم الإتحاد فيه بين دولتين أو أكثر.

ومن الأمثلة على الاتحاد الفعلي اتحاد السويد و النرويج من سنة 1815 إلى 1905و لا وجود في الوقت الحاضر لهذا النوع من الاتحادات[2]

---

[1] -محمد بوسلطان،**مبادئ القانون الدولي العام الجزء الأول 01**،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ط02،2005)،ص127.

[2] -ا الأمين شريط ،**الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة**،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1998 ،ص96.

الاتحاد الفيدرالي أو المركزي أو الدولة الاتحادية :

تتمتع الدولة الفيدرالية بالشخصية القانونية الدولية ولها كامل حقوق و واجبات الدول و الدولة التي تنظم لإتحاد مركزي فدرالي تفقد نتيجة لهذا مقومات الشخصية القانونية الدولية.[1] فالدولة الاتحادية هي النموذج المثالي الحقيقي للدولة المركبة بأتم معنى الكلمة و الذي لازال موجودا حتى الآن وهو كثير الانتشار في مختلف القارات مثل الولايات المتحدة الأمريكية وعليه فالدولة الاتحادية قائمةعلى أساس توزيع السلطة السياسية داخلها الشيء الذي يجعلها تختلف من حيث طبيعتها عن الأنواع الأخرى من الاتحادات[2] .

ثانيا-المقاربة الوظيفية

يزداد اللجوء إلى نظرية التكامل أو الاندماج لتفسير ظاهرة الإقليمية التي تتعزز في كافة مناطق العالم كما أن زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول أصبحت تدفع مناطق مختلفة في العالم اللجوء إلى تنظيم تعاونها الاقتصادي والاجتماعي في ظل تعاظم منطق العولمة.

ومن دراسة تجارب التكامل العالمية يتضح أنها كانت تعبر إما عن إرادة سياسية من أجل ضمان الأمن والتعاون بين الدول الأعضاء، وإما أنها تخضع لمنطق وظيفي يرتبط بتحقيق حاجيات أساسية يمكن تأمينها من خلال تكثيف التبادل والاتصال بين الشعوب،يمكن أن يتحقق التكامل في عدة مجالات ويشمل عدة نشاطات إلا أنه في العادة ينطلق من مجالات السياسة الدنيا أي الاقتصادية

[1] -محمد بوسلطان ،**مرجع سابق**،ص128.

[2]الأمين شريط، **مرجع سابق** ،ص 99.

والاجتماعية ليصل إلى المجال السياسي[1]،لقد استمدت النظرية المعاصرة للتكامل والاندماج أساسها النظري من النظرية الوظيفية الدولية والتي تلتها فيما بعد النظرية الوظيفية الجديدة.

المنهج الوظيفي وهي من أكثر النظريات تفسيرا للأسباب التي تكمن وراء مختلف العمليات الوحدوية والحركات الاندماجية في المجتمع الدولي، والمرجع الرئيسي هو دراسة الباحث ديفيد ميترني فقد تكلم عن أهمية الروابط للوظيفية العابرة للقومية التي يمكن أن تؤدي إلى التكامل الدولي والحد من المبادئ القومية المتطرفة وبالتالي زيادة فرص السلام والاستقرار[2]

لقد قدم ديفيد ميتراني المقاربة الوظيفية على أنها بديل من أشكال الاندماج السياسي والدستوري، وبعد فشل المشاريع الدستورية الكبرى مثل عصبة الأمم في الفترة الفاصلة ما بين الحربين العالميتين، شكلت النظرية الوظيفية مخرجا للتعاون الدولي الذي قد يتجنب الصعوبات المتعلقة بالترتيبات الفدارلية وما يرفقها من مصاعب قانونية ودستورية، ويرتكز مفهوم الوظيفية على المبدأ القائل ":إنه إذا ما بدأت الحكومات بنقل مسؤولياتها الوظيفية إلى الوكالات الدولية مع إعطائها تفويضا محددا بالتعامل مع المشكلات التي تضم إجماعا واسعا في ما يتعلق بالحاجة إلى التعاون من أجل حلها، فإن مبدأ السيادة الإقليمية والقانونية سيضعف مع مرور الزمن."

[1] -**théories des relation interna tianaleskparis editions month mestiren 05 edition** 2004-103-104

[2] -أحمد عباس عبد البديع ،**العلاقات الدولية،أصولها وقضاياها المعاصرة**، (القاهرة مكتبة عين شمس 1988)،ص 270.

كما ترتكز النظرية الوظيفية على قاعدة أن" التعاون الدولي يجب أن يبدأ بالتعاطي مع المشكلات الخاصة العابرة لحدود الوطن حيث توجد إمكانية تطبيق معرفة تقنية متخصصة على أمل أن النجاح في الترتيبات الوظيفية المتخذة سيؤدي إلى جهود إضافية لإعادة إنتاج التجربة ضمن آلية دائمة التوسع)."[1]

تعتمد الوظيفية أيضا على مجموعة افتراضات متعلقة بأسباب الحرب والسلم: فالطريقة المثالية لحل مشكلات السلم والأمن الدوليين إنما تكون بتعميق أواصر التعاون الدولي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بعبارة واضحة فإن النظرية الوظيفية تنظر إلى الصراعات الدولية على أنها تتولد أساسا عن ضعف التعاون الاقتصادي أو فقدانه بين الدول، ومن ثم فإن التصدي لحل هذه الصراعات والتغلب عليها لا يكون ممكنا إلا إذا تهيئت الظروف التي تشجع الدول على التعاون في كل ما يخدم مصالحها الاقتصادية المشتركة

فمن خلال علاقات التعاون يمكن القضاء تدريجيا على الحساسيات التي تؤثر على سلوك الدول السياسي، والتي تنبع في معظمها من هيمنة مبدأ السيادة القومية، الذي يعتبر السبب في تصلب مواقف الدول وبالتالي عدم القبول بالحلول الوسطى أو التوافقية والتوجه نحو الصراع والعنف أكثر من أي شيء آخر.[2]

المقاربة الوظيفية الجديدة (New Functionalism):

ظهرت الوظيفية الجديدة كامتداد للوظيفية في الستينيات والسبعينيات بحيث أجاب المهتمون بالأفكار الوظيفية على الانتقادات الموجهة لها بالتقليل من حماسهم تجاه

[1] -مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان ،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ترجمة ملركز الخليج للأبحاث(دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط01 2008) ص 458.

[2] اسماعل صبري مقلد ،**الإستراتيجية والسياسية الدولية**،(بيروت مؤسسة الأبحاث العربية ط02)1985،ص 159.

الوظيفية العالمية وبالاهتمام أكثر بمشكلات تدفق المنافع، وما أصبح معروفا بالوظيفية الجديدة وبشكل خاص مع إيرنست هاس الذي اعترف بأن آلية الوظيفية أسهل على مستوى إقليمي مثل أوروبا الغربية، خصوصا في ضوء تاريخها وقيمها الديمقراطية المشتركة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وعلى عكس ميتراني اعترف هاس أنه سيكون من الصعب فصل المسائل الفنية عن المسائل السياسية أو تفادي النزاعات بين الدول إذا كانت مكاسب التعاون غير موزعة بشكل متساو في ما بينها وكنتيجة لذلك تصبح إقامة مؤسسات رسمية بإمكانها أن تفرض الاتفاقيات بين الدول وتدعمها أمرا حاسما ومهما، إنّ مثل هذه المؤسسات يجب أن تتمتع ببعض الاستقلالية إزاء حكوماتها القومية إذا أريد لها أن تكون فاعلة، ولا يمكن للعملية كلها أن تسير قدما إلا إذا قبلت الدول بحكم القانون ولكن من الصعب التعدي على سيادة الدول .

بالإضافة إلى هذه التعديلات، بذل الوظيفيون الجدد المتأثرون بهاس اهتماما أكبر بآليات تدفق المنافع

المشتركة والعوائق التي تقف أمامها.[1]

لقد ارتكز هاس مثل ميتراني على أن النجاح في أحد أبعاد التعاون الفني سيعزز من مصالح النخب السياسية والمؤسسات الحكومية في الانطلاق إلى أبعاد تعاون جديدة وهكذا تتحقق عملية التكامل، لكنه رفض فكرة عزل المهام التقنية عن السياسة أو الرخاء والرفاهية عن الحرب .فالوظيفيين الجدد يرون بأن نجاح مسار التكامل الإقليمي يبقى مرهونا بضرورة إدراكه أو تبنيه من طرف النخب السياسية.

[1] -مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان ،**مرجع سابق** ، ص ،495-460.

أما من حيث استراتيجيات بناء مشروع تكاملي جهوي فالوظيفيين الجدد على نقيض مشروع ميراني الوظيفي لا يهدفون إلى التقليص من سيادة الدولة الوطنية للدول، بل خلق سيادة جديدة تتحكم فيها دولة جديدة من نمط فدرالي في إطار حدود موسعة لكن مع الاحتفاظ دوما بالسيادات الوطنية الأصلية للدول، مع إدراكها بأن المسار صعب لأنه يمس سيادة الدول.

الفرق بين الوظيفية والوظيفية الجديدة يكمن في أن الأولى تنقص من سيادة الدولة عن طريق توزيعه على منظمات دولية متعددة وبالتالي ابتعدت عن الإقليمية، أما الثانية فهي تقوم على تفويض السيادة السياسية لمصلحة هيئة جديدة عبر وطنية وتتجه نحو إقليم أوسع على أساس أقرب للفدرالية.

يمكن القول في الأخير أن السير في العملية التكاملية من أجل الوصول لتحقيق الاندماج وهو غاية الوحدة له مستويان الاندماج على مستوى النظام، وهو يدل على آلية تنقل فيها الدول درجة معينة من سلطة صنع القرار السياسي والاقتصادي والقانوني التي تتمتع بها إلى مؤسسات فوق وطنية على مستوى عالمي، وقد صممت هذه الآلية لتحسين نوعية الحكم المحلي والعالمي ولتبسيط صنع القرار وتأمين قاعدة للعمل الجماعي، و يعتبر بعض المفكرين أن الأمم المتحدة أحسن مثال على الاندماج على مستوى النظام على الرغم من أن الأمم المتحدة تبقى قابلة للمحاسبة من جانب الدول، كما إنها إحدى أدوات هذه الدول.[1]

أما المستوى الثاني هو الاندماج الإقليمي، وفيه ينضم عدد من الدول المتقاربة جغرافيا من الأخرى لتألف اتحادا فدراليا على المستويين السياسي والاقتصادي، وأحسن مثال على الاندماج الإقليمي هو الاتحاد الأوروبي [2].

[1] - مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان ،**مرجع سابق** ،ص89

[2] -**المرجع نفسه**،ص 90.

وبعدما انتهينا من المقاربة النظرية لمفهوم الإندماج وتوضيحها في المبحث الأول سننتقل لد راسة مقومات وعوامل الإندماج المغاربي في المبحث الثاني الموالي.

المبحث الثاني :مقومات الإندماج المغاربي

يقتضي البحث في منطقة المغرب العربي وفي المقومات التي تتوفر عليها لإقامة وحدتها، الإحاطة أولا بالمعطيات التاريخية للمنطقة المغاربية ثم تناول مقومات دعائم الإندماج التي تتوفر عليه.

حيث توجد عدة عوامل تفرض على الأقطار المغاربية السعي نحو تحقيق الإندماج ومواجهة إشكاليات المصير المشترك، فالدول المغاربية تتوفر على العديد من المقومات والدعائم التي تساهم في بناء إندماج قوي تمكنها من مواجهة التحديات الدولي مثل الموقع الجيواستراتيج وتزخر بالمواد الاقتصادية والديمغرافية الطبيعية التي تجعلها في صدارة الاهتمام العالمي .كما تمتلك عوامل حضارية مثل الدين واللغة والتاريخ المشترك والتجانس الثقافي.

وسوف نتناول في هذا المبحث مقومات الإندماج المغاربي حيث قسمناه إلى مطلبين أساسين .

المطلب الأول :الجذورالتاريخية للمنطقة المغاربية.

عرف المغرب العربي خلال القرن العشرين تطورات حاسمة أثرت كثيرا على الأوضاع السياسية القائمة وعلى طبيعة علاقات أقطاره، ولمعرفة طبيعة العلاقات المغاربية وملابساتها ينبغي الإلمام بظروف تبلور فكرة الوحدة المغاربية وتطور مفهومها وتاريخها.[1]

[1] -عبد الله ،**العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية الجزء الأول** ،(الجزائر :دار السبيل للنشر والتوزيع 2009)،ص 09.

أولا -المغرب العربي إصطلاحا: إن البحث في موضوع المغرب العربي ارتبط بجدل منهجي حول مفهوم كيانه والمسار الزمني الذي أخذه للتكون والتشكل.

المغرب العربي هو عبارة عن رقعة جغرا فية واحدة لها نفس الخصائص العمومية هذه الكتلة قد انطلق تكونها التاريخي الموحد منذ بداية التاريخ وأصبحت من امتدادات الفتح الإسلامي الواسع تشكل وحدة حضارية، عرفت المنطقة التي شملتها الد راسة عدة تسميات منها عبارة" بلاد المغرب "التي اطلقها العرب المسلمون على البلاد والتسمية في حد ذاتها فلكية وجغرافية وتعني جهة غروب الشمس بالنسبة لبلاد الحجاز مهد الإسلام.

ومن المؤرخين العرب الذين استعملوا كلمة المغرب العلامة عبد الرحمان بن خلدون وقصد بها المنطقة التي حددها من الناحية الطبيعية بتضاريسها من المغرب الأقصى إلى مصر حاليا من المحيط الأطلسي إلى البحر الحمر وحدد من الناحية البشرية في المنطقة مواطن سكانها البربر.

إن المغرب ظل مرتبطا بالمشرق ولم يقطع علاقاته و صلاته بدار الإسلام سواء في زمن بناء ذاته المستقلة عن دولة الخلافة أو حين تفككت وحدته التاريخية ووهنت، بحيث ظل التواصل الديني والروحي قائما تأكيدا على واجب الإنتماء للأمة الإسلامية وللخلافة كما تدعمت الروابط السياسية والثقافية والاجتماعية خاصة بفضل التصوف والزوايا والتضامن السياسي أحيانا [1].وسنحاول أن نستعرض أصل التسميات المختلفة للمنطقة مع التحفظات التي وجدت عليها فيما يلي:

1-**وصف إفريقيا الشمالية :**إن هذه التسمية جغرافية بالأساس ويعد من أنسب المصطلحات التي يمكن أن تعرف بها منطقة المغرب ولكن يعاب عليه أن له بعدا

[1] -أمحمد مالكي ،**مرجع سابق** ،ص 81-82.

استعماريا فرنسيا هدفه تكريس تسمية جديدة للمغرب تحت تسمية "إفريقيا الشمالية"، الذي يتكون من تونس، الجزائر،المغرب أي الأقطار المغاربية الخاضعة للسيطرة الفرنسية.

ثم تكرس المصطلح في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية لتعزيز وجود فرنسا الاستعماري في المنطقة، ذلك الوجود الذي سعت لأن يكون وجودا استيطانيا أبديا،ومن أجل إنجاز تلك الغاية فقد عملت على التثبيت الرسمي لوصف المغرب ب" :إفريقيا الشمالية" وتدعيما لذلك بذلت جهودا كبيرة في مختلف المجالات، في محاولة منها لطمس الانتماء الحضاري والثقافي، والماضي التاريخي لأبناء المنطقة، وكانت حصة الجزائر من تلك السياسة تمثل النصيب الأكبر[1]

2-المغرب الإسلامي :يعد هذه التسمية من أقدم المصطلحات مقارنة بالمصطلحات السائدة الآن في وصف المغرب، وذلك أنه ارتبط بالفتح الإسلامي للمنطقة المغاربية، ووظف من طرف الدارسين والمؤرخين العرب والمسلمين للتمييز بين المغرب الإسلامي الممتد جغرفيا من مصر إلى الأندلس والمشرق الإسلامي الذي كان يشمل دار الخلافة، ويستوعب المجال الإيرني.

وكانت المنطقة تعرف أيضا لدى العرب بتسمية " بلاد المغرب "وهي تسمية جغرافية– فلكية تعني جهة غروب الشمس بالنسبة لسكان الحجاز .ونلاحظ أن الحدود الجغرافية لما يسمى ب " المغرب الإسلامي "لا تتناسب مع ما هو عليه المغرب اليوم، فإذا كان هذا الوصف المغرب الإسلامي مازال قائما إلى اليوم فإنه لا يتعدى حدود التأكيد على إسلامية المغرب بمكونات مجموعته الحالية أي الأقطار المغاربية الخمس .أما المغرب الإسلامي بمفهومه التاريخي -الجغرافي

[1] -عامر رخيلة ،**مرجع سابق** ،ص 12.

الذي كان متداولا قبل سقوط الأندلس فإنه بسقوط غرناطة سنة 1492 انحصر إلى ما يعرف الآن بالمنطقة المغاربية[1]

3-المغرب الكبير :ظهرت هذه التسمية لمنطقة المغرب مع مطلع القرن العشرين، فاستنادا

-فإن هذا الاصطلاح يعود إلى سنوات 1910 ، (Paul Balta)لما يذكره الباحث بول بالتا

1920، وكان في البداية يعني" النواة المركزية "تونس، الجزائر، المغرب، ثم في فترة ثانية بدءا من سنة 1964 انخرطت فيه المملكة الليبية، ثم في مرحلة لاحقة (*) 1970أصبح المغرب الكبير يضم موريتانيا إلى جانب الدول الأربعة.

والواقع أن هذا الاصطلاح وإن عرف استعمالا محدودا فإنه لم يعرف شيوعا في الاستعمال في الساحة المغاربية مثلما عرفه منذ سبعينات هذا القرن، ومرد ذلك، فياعتقادي، لعدة اعتباارت إقليمية سياسية[2]

4-المغرب العربي :عرف هذا الاصطلاح استعمالا وانتشار وشيوعا منذ النصف الأول من

القرن العشرين، ولا شك في أن لذلك علاقة مباشرة مع ما عرفته ساحة المشرق العربي من صراع هوية في ظل الد ولة العثمانية، والذي أدى إلى بروز الروح القومية عند عرب المشرق، لذلك فإن الكتاب والساسة والمؤرخين الذين يستعملون هذا المصطلح ينطلقون من منطلق أن الوطن العربي يتكون من مشرق ومغرب،

[1] -عامر رخيلة ،**مرجع سابق**،ص14

[2] - عامر رخيلة ،**نفس المرجع** ،ص14-15

ويحددون سمات المغرب العربي في أنه يشكل وحدة من أجزائه من جهة، وبمجموعه يشكل جزءا من الوطن العربي والأمة العربية[1]

ويعرف اليوم أن شعوب المنطقة التي استعادت سيادتها شكلت خمس دول مستقلة متواصلة الجوار متمايزة في الأنظمة السياسية والاقتصادية ومتفاوتة في مواردها الطبيعية لكن المشروع المغاربي قبل مرحلة الاستقلال اقتصر على ثلاثة أقطار محورية هي تونس والجزائروالمغرب بحكم خضوعها لمستعمر واحد، والروابط التي جمعت أحزابها الوطنية ثم دخلت ليبيا شكليا للمشروع عام 1958 ورسم حضورها في عام 1964 لتصبح عضوا رابعا وما لبثت أن عادت إلى عزلتها المغاربية عام 1970 ، وفي عام 1975 انضمت موريتانيا إلى المشروع بعد تسوية خلافاتها مع المغرب، و أدى طفوح قضية الصحراء الغربية إلى عزلة المغرب الأقصى وأحيانا الجزائر عن مشروع البناء المغاربي ومن أجل ذلك كان مشروع البناء المغاربي محاطا بالإبهام في تركيبته وفي عدد البلدان المشاركة و عرضة في مضمونه

للمساومة الظرفية ولخريطة الأحلاف المتغيرة[2]). ونحن بصدد دراسة الأحزاب المغاربية الثلاثة كان لابد أن نبرر غياب كل من ليبيا وموريتانيا في بحثنا هذا ، فقد كانت تونس والجزائر و المغرب وحدها معنية بالمشروع المغاربي لعقود من الزمن وسجل الغياب الليبي بحكم خضوع البلاد للاحتلال الإيطالي

وتطرفها جغرافيا وعدم ارتباط نخبتها السياسية بالحركات الوطنية المغاربية. أما موريتانيا فكان كيانها السياسي غير واضح المعالم حتى عام 1957 وقد ارتبطت

[1] -عامر رخيلة.**مرجع سابق**،ص 16

[2] -لمزيد من الإطلاع أنظر **مصطفى الفيلاني المغرب العربي الكبير نداء المستقبل** ط03،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2005،ط03)،ص 20-21.

حركة التحرر الموريتانية بتوجهين :الأول موال للمغرب الأقصى ويدعو إلى تحرير البلاد والثاني يؤكد على التوجه الوطني ويعمل لصالح الاستقلال الذاتي للبلاد، كما أن الانطواء الموريتاني والاستقلال المتأخر في نهاية عام 1960 لم يفسح فضاءا للعلاقات البينية، فقد كانت موريتانيا عرضة للمقاطعة العربية عام 1961ولم تنظم لمؤسسات اتحاد المغرب[1]العربي إلا عام1975

ومما سبق يتضح أن اصطلاح المغرب العربي يعد من المصطلحات الشائعة الاستعمال فضلا عن كونه يعبر عن مضمون ثقافي حضاري تبنته الحركة الاستقلالية ولذا سنعتمد توظيف مصطلح المغرب العربي في هذا البحث.

ثانيا -لمحة تاريخية عن المغرب العربي :إن فكرة إندماج المغرب العربي ليست وليدة الساعة

فكرة نظرية مجردة أو دون أساس مادي حقيقي ضارب في أعماق التاريخ وجغرافية المنطقة بل تعود إلى عهود سابقة أي منذ عهد الفينيقيين واللوبيين، وإن كان من الثابت أنها قد عرفت أبرز تجلياتها في العهد الإسلامي عندما كان المغرب العربي ولاية أموية ثم عباسية واحدة بل إن الأندلس نفسها ظلت تابعة إداريا لولاية إفريقية كما سميت في البداية، وقبل أن تستقر التسمية على" ولاية المغرب "في العهد الأغلبي، ثم جاء الموحدون بزعامة محمد بن تومرت (ومولاه) عبد المؤمن بن عليفقضوا على ماكان قد تفشى في المنطقة من ظواهر الانقسام والفرقة واستمرت الوحدة قائمة وتخضع لنظام مركزي قوي عدة قرون وحتى نهاية العهد

[1] -عبد الله المقلاني، **مرجع سابق**،ص15.

الحفصي الموحدي الذي نقل العاصمة من المغرب الأقصى إلى المغرب الأدنى تونس اليوم،[1]

المطلب الثاني :المقومات المادية والحضارية لإندماج المغرب العربي

تتوفر المنطقة المغاربية على مجموعة مقومات جيواستراتيجية مثل الموقع والمساحة والأهمية السكانية الديمغرافيةوالاقتصادية، والرصيد الحضاري الكبير على مر العصور وسوف نتناول في هذا المطلب العوامل والمق ومات الإندماج المادية والحضارية للمنطقة.

أولا -المقومات المادية للإندماج المغاربي:

1-المقومات الجيو -إستراتيجية :إن دراسة منطقة المغرب العربي من منطق المعطيات الجيو -إستراتيجية تستوجب تقديم المعطيات الكمية الخاصة به من مساحة وموقع وتضاريس وسكان تحتل المنطقة المغاربية أهمية كبيرة فهي متسع جغرافي متصل متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية ويتوفر على الموارد والمنابع الطبيعية، متجانس العمران ومتقارب في الملامح البشرية هذه الطبيعة المتفردة على المستوى التواصل الحضاري جعلت المنطقة المغاربية تحظى برصيد هائل من التراكم الثقافي والمعرفي[2] طولا أي بين الموقع والمساحة :يمتد المغرب العربي من الغرب إلى الشرق على 42

[1] -محمد البصيري العكرمي ،**فكرة الوحدة في المغرب العربي ليست وليدة اليوم** ،في **كتاب:المغرب العربي من إبن خلدون إلى مالك بن نابي** ،دب ن :(دار النقوش العربية ،2007،)ص16.

[2] -ميلودعبد الله المهذبي وأحمد عبد الحكيم دياب **اتحاد المغرب العربي ةالمجموعة الأروبية في إستراتيجية العلاقات الدولية أفاق عام 2000** (المستقبل العربي العدد183،ماي،1994)،ص55.

شرقا) الحدود الليبية المصرية . (غربا) الساحل الأطلسي لموريتانيا و . 25 خطي طول17 شمالا حدود الجزائر عرضا أي بين خطي العرض . 15 ومن الجنوب إلى الشمال على19 لا شمال مدينة بنزرت،[1] ويغطي مساحة تقدر ب 5.738.961 الصحراوية مع مالي و37 موزعة كالآتي [2] :.

- [2]الجزائر 2.381.741 :كلم
- [2]ليبيا 1.759.540 : كلم
- [2]موريتانيا 1.032.455 :كلم
- [2]المغرب 446.550 :كلم
- [2]تونس163.610 :

وبهذه المساحة فهو يشكل % 19 من مساحة إفريقيا و % 4.43 من مساحة اليابسة و42 من مساحة الوطن العربي وتشكل الجزائر لوحدها ما نسبته % 41 من مساحة المغرب العربي.

يحده شمالا البحر المتوسط ، جنوبا مالي و التشاد و السنغال، وغربا المحيط الأطلسي وشرقا مصر.

هذا ونشير إلى أن إطلال المغرب العربي على المحيط الأطلسي غربا وانتشاره على ضفاف البحرالأبيض المتوسط وقيامه كجسر اتصال بين قارتي أوروبا وإفريقيا وتوفره على مسالك ومنافذ حيوية في مجالات الاتصال والتجارة جعلته منذ عصور قديمة منطقة إستراتيجية وحيوية جدا مما جعل القوى المتصارعة في أوروبا وآسيا تسعى جاهدة دائما إلى الاستيلاء على المواقع والمنافذ الاستراتيجية في المنطقة المغاربية.

[1] -أحمد الجديدي ،**الموارد الطقوية وامنجمية عامل الإندماج الإقتصادي التكاملي المغاربي في أفاق ومراحل بناء المغرب العربي** (تونس مركز الدراسات والأبحاث الإقتصادية والإجتماعية 1989)،ص11.

لقد كانت أهمية الموقع ذات نتائج إيجابية أيضا من حيث أنها مكنت أبناء المنطقة من التعامل مع العالم الخارجي والاحتكاك بثقافات أخرى والتواصل مع الأفكار الجديدة وبفضل ذلك ظلت دائما متفاعلة مع الثقافات والحضارات الأخرى.

إضافة لأهمية الموقع من الناحية الجيواستراتيجية فإن مساحة المغرب العربي معتبرة ومهمة خاصة من حيث الموقع والمنافذ التي تمتد إليها بأرباح وهو عامل أساسي لقيام دولة كبرى ذات وزن استراتيجي ودولي وتأثير إقليمي مهم[1] .

التضاريس والمناخ : تشكل وحدة التضاريس بين الدول المغاربية عاملا مهما أيضا، إذ تتميز كل من تونس والجزائر والمغرب وتونس في شمال الصحراء بوجود سلسلتين جبليتين هما الأطلس التلي في الشمال بارتفاع يتجاوز 4000 م في المغرب، وتمتد في الجزائر بارتفاع 2300 م في منطقة القبائل والأ وارس وفي تونس تنتهي بارتفاع 1554 م في جبال شامبي، والملاحظ أن قمم هذه المجموعة الجبلية تتناقص من الغرب إلى الشرق.

وتعتبر ليبيا وموريتانيا بلدين صحراويين أساسا ماعدا منطقة وادي السنغال في جنوب موريتانيا والجبل الأخضر في الشمال الشرقي لليبيا.

كما ينفصل الأطلس التلي المتجه من الغرب نحو الشرق والأطلس الصحراوي المتجه من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرق (بواسطة السهول الداخلية والسهول الساحلية في المغرب الأقصى والسهول العليا في الجزائر والسهول الشمالية في تونس[2]

[1] -ناصر الدين سعدوني، وحدة المغرب العربي بين الحتمية التاريخية والواقع المعاش،المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية العدد03،سنة 1986،ص 53

[2] -عبد المجيد إبراهيم ،**المرجع لسابق**،ص28-29.

أما على مستوى المناخ يتجانس المجال المغاربي ويتميز بالتنوع نظرا لاتساعه الكبير ففي الجزائر، يسيطر المناخ المتوسطي في الجزء الشمالي المحاذي للبحر المتوسط،فالصيف حار والشتاء معتدل الحرارة، لكن هذا المناخ يتغير كلما ابتعدنا عن المنطقة الساحلية وتوغلنا جنوبا نحو المناطق الصحراوية والرملية أين يصبح المناخ صحراويا فترتفع الحرارة وتقل الأمطار.

بينما نجد مناخ المغرب معتدلا صيفا من حيث الحرارة وقليل البرودة شتاءا ويتغير هذا المناخ كلما تم التوغل داخل المغرب، حيث تزيد البرودة على الجبال الأطلس أين يصبح المناخ قاريا.

وبالنسبة لمناخ تونس فهو يتميز بالتنوع ، حيث نجد في الشمال المطل على البحر الأبيض المتوسط يكون المناخ معتدل الحرارة صيفا وقليل البرودة شتاءا أين تكون الأمطار كثيرة أما الجهة الجنوبية فتتميز بالمناخ الصحراوي حيث ترتفع الحرارة وتكاد تنعدم الأمطار.

أما فيما يخص ليبيا فمناخها يتميز بأنه متوسطي في الجهة الشمالية القريبة من البحر وتتميز بصيف حاروشتاء معتدل ومعروف بكثرة الأمطار،وفي جنوب المنطقة يصبح المناخ صحراويا .أما موريتانيا فتتميز بمناخ حار ومناخ قاسي بعض الشيء[1] يتضح مما سبق أن الوضع الجغرافي والمناخي المغاربي يشكل منطقة جغرافية واحدة مما يعطي المنطقة صفة الإقليم المتكامل، إن الوحدة الطبيعية أو الجغرافية التي يتمتع بها المغرب العربي قد أثرت على الخطاب المغاربي بشأن الوحدة، فالسيد علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال يعتبرها أمتن وأصلب من مثيلاتها لدى المجموعات الجهوية العربية، يقول في هذا الإطار "إن

[1] -جمال عبد الناصر مانع ،**إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية**(عنابة دار العلوم للنشر والتوزيع 2004)- ص25-26.

وحدة المغرب العربي أمتن جغرافيا وتاريخيا من كل تلك التواحيد...إن حاجة المغرب وتونس والجزائر أكثر من حاجة الدول العربية الأخرى إلى الوحدة[1]

الجانب الديمغرافي : يقدر عدد سكان المغرب العربي حسب إحصائيات سنة 2006ب 84 مليون نسمة موزعين على الدول الخمس بنوع من التفاوت.

انتقل تطور عدد سكان المغرب العربي من 63.46 مليون نسمة سنة 1989 إلى 83.55 مليون نسمة سنة 2005 ، ونسبة من تقل أعمارهم عن 15 سنة تقدر ب 31.94 %أي ما يعادل 25 مليون نسمة ومن هم في سن العمل بلغ 52.49 مليون نسمة بمعدل 61.3 %

من المجموع العام للسكان هذا ما يستدعي اتخاذ الإجراءات المستعجلة لدفع خطر البطالة.

مختلف الدراسات الإستشرافية الديمغرافية تقول إن عدد السكان في كل من المغرب والجزائر وتونس سيكون 95 مليون نسمة سنة 2025 ، هذه المجموعة الجغرافية تقع إلى أي ثلاث مرات مساحة كل من ^{2} الجنوب من أوروبا وتتربع على مساحة 3.25 مليون كلم فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، وعدد سكانه أقل من 2.3 مرات عدد سكان أوروبا المقابلة، وكثافة في الجزائر وأكثر من ^{2} سكانه أقل بكثير مما هو عليه في أوروبا) أقل من 15 نسمة في كلم 40في المغرب الأقصى وأقل من 60 في تونس (وتمركز السكان يلاحظ عليه عدم التوازن

إلا أن حوالي 35 % من مجموع السكان في الدول الخمسة يعيش في الأرياف ويعتبر المغرب العربي على درجة كبيرة من التعددية في التكوين البشري ، فهناك العرب والبربر والأفارقة، وهو أمر يثير التساؤل حول درجة التجانس العرقي،

[1] -عبد الإله بلقزيز وآخرون، **الحركة الوطنية المغربية والمسألة القونية 1947-1986-محاولة في التاريخ** ،(بيروت مركز الدراسات العربية ط01-1992)ص 177.

ولكن هذه الثنائية عرب/بربر في منطقة المغرب العربي تقوم على الاتصال وليس على الانفصال وأنه لم يحدث في تاريخ المغرب العربي أن شعر فريق من سكانه أنه يشكل أقلية أو أغلبية فالشعور بالانقسام الاجتماعي غائب في المنطقة، فالوحدة المغاربية تقوم على الثنائية المتناغمة بين البعدين العربي والإسلامي[1]

2المقومات الاقتصادية :تلعب الظروف الطبيعية والبنية الجيولوجية دورا أساسيا في توزيع الأهمية الاقتصادية بين دول المنطقة المغرب العربي، حيث تزداد أهمية الفلاحة والسياحة والفسفاط في المغرب وتونس، في حين تتركز في الجزائر وليبيا الثروات النفطية، بينما يعتبر الحديد أهم الموارد الطبيعية بموريتانيا، ويوفر التباين في الموارد الاقتصادية إمكانية التعاون بين البلدان الخمس، حيث يجد كل بلد بعض ما يحتاجه في المنطقة، و تزداد أهمية الفلاحة والسياحة والفسفاط في المغرب وتونس،

في حين تمتاز الجزائر وليبيا عن باقي بلدان المجموعة المغاربية بالغاز والنفط.

الجزائر :تملك اقتصادا مهما في المنطقة رغم أنه يعتمد بشكل كبير على الصناعات البتروكيماوية، فهي تمتلك أكبر سابع احتياطي من الغاز في العالم وتعتبر ثاني مصدر له وتمثل الدولة رقم 14 في قائمة أكبر ملاك احتياطي النفط العالمي،[2] إضافة إلى الفلاحة التي ترتكز أساسا على زراعة الحمضيات و التمور والحبوب بدرجة أقل.

---

[1] عبد العزيز الدوري وآخرون ،**الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها** ،(بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية دس ن)،ص 283.

[2] - محمد شكري،**تجربة التكامل الإقتصادي المغاربي مداخلة في المؤتمر المصري العربي السنوي رؤية عربية للقمة الإقتصادية** ،(قطر الدوحة 07-08نوفمبر 2007)، ص 12.

المغرب :يملك المغرب % 70 من احتياطات الفوسفات العالمي، ويعتمد اقتصاد المغرب أيضا على السياحة الأجنبية، وتصدير الحوامض والبطاطس والأسماك والنسيج إلى أوروبا وأميركا، و يملك المغرب البترول والغاز لكن بشكل ضعيف جدا، ويضطر المغرب لإستيراد ما قيمته 3 مليارات دولار من البترول والغاز سنويا.

تونس :يوجد الفوسفات أيضا بتونس ولكن بنسبة أقل، ويشبه الاقتصاد التونسي في بنيته كثيرا الاقتصاد المغربي، إلا أن تونس تملك ما يكفيها من البترول والغاز عكس المغرب والاقتصاد التونسي هو الأسرع نموا والأكثر منافسة للاقتصاد المغربي، وتتشابه صادرات تونس مع صادرات المغرب[1]

ثانيا -المقومات الحضارية للإندماج المغاربي:

تمتلك دول المغرب العربي مقومات حضارية وحدوية كثيرة تساعد على قيام الإندماج مغاربي حقيقي وتتمثل هذه الدعائم في وحدة الدين واللغة ووحدة الثقافة والتاريخ والمصير المشترك.

1-وحدة الثقافة والأنظمة الاجتماعية والتشريعية :الوحدة الثقافية شيء حاصل ومكتسب بالنسبة لأبناء المغرب العربي كعنصر أساسي في تشخيص هوية المغرب العربي، فالثقافة كان لها دور كبير في بناء الوحدة المغاربية عبر المراحل التاريخية المتتالية، عن مفهوم الثقافة من المفاهيم التي يصعب تحديدها بالتدقيق ويمكن أن نتحدث عنها انطلاقا من التاريخ القديم ، ولا شك أن علاقة الإنسان بالطبيعة كان لها أول اثر في إحداث التقارب بين المجتمعات البشرية في أراضي

[1] -دون ذكر اسم المؤلف **منطقة المغرب العربي،(** مجلة المعرفة الإلكترونية بتاريخ 08-02-201 على الموقع الألكتروني).

شمال إفريقيا[1] (إن وحدة الثقافة نشأت من وحدة الطبيعة فلكلورية وفنية ولغوية وأدبية فكرية...

كما أن وحدة النظم الاجتماعية قد تحققت لشعوب المغرب العربي نتيجة لوحدة اللغة والدين والتاريخ والجنس، فهم يشتركون في معظم العادات كالاحتفال بالمواسم الدينية والزواج والتعامل...، وبالنسبة لوحدة النظم التشريعية والقانونية فالتشريع نجده واحدا بالنسبة لأغلب الدول المغاربية، لأن أصوله مستمدة من قواعد الشريعة الإسلامية وان كانت الدول تختل في ترتيبها ضمن مصادرها القانونية، زيادة على ذلك فالدول المغاربية كانت واقعة تحت إدارة استعمارية واحدة وهي فرنسا ، والتي كانت تعمل على توحيد النظم التشريعية بين هذه البلدان وعلى سبيل المثال فالقانون المدني نجده مأخوذا تقريبا من القانون الفرنسي[2]

إن هذا الترابط والانسجام الثقافي من شأنه أن يوفر تقاربا بين شعوب المغرب العربي ويسهل ويدعم قيام الوحدة والإندماج والتكامل .

2-اللغة:

تعتبر اللغة أداة التواصل ووسيلة للتفاهم بين أف ا رد الشعب فإن كانت هذه اللغة واحدة وسائدة بين أفراد الشعب في القطر الواحد فإن التفاهم والانسجام يطبعان أفراد هذا القطر. إن اللغة العربية في المغرب العربي أكثر من وسيلة اتصال أو تفاهم، حتى وإن تعددت اللهجات والمجتمع الإقليمي للمغرب العربي فإن استقرار اللغة العربية به كانت نتيجة كونتها العبادات والثقافة والفكر والمعاملات اليومية

[1] -جمال عبد الناصر مانع ،**مرجع سابق**،ص 33.

[2] -جمال عبد الناصر مانع ،**مرجع سابق** ،ص 39.

وإن دخول اللغة العربية إلى منطقة المغرب العربي وانتشارها فيها مرتبط بانتشار الإسلام واعتناق سكان هذه المنطقة للإسلام وبمعنى أكثر من نصف قرن من بدء الدعوة المحمدية أصبحت اللغة العربية هي اللغة السائدة في منطقة المغرب العربي، ومن ثم أصبحت اللغة العربية مرتبطة بالإسلام ارتباطا وثيقا .وفي هذا الإطار يقول الأستاذ عبد الله إبراهيم ":للعربية على الخصوص جذور عميقة في وجدان المغاربة الديني وضميرهم الأخلاقي وارتباطاتهم العاطفية عبر التاريخ، فهي لذلك تمثل لحد الساعة أكثر من لغة بالنسبة إليهم لأنها جزء من هويتهم نفسها كشعب"، ويقول علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي ":اللغة العربية التي نتحدث بها اليوم في جميع شؤوننا الدينية والدنيوية والعائلية واحدة، هي لغة الضاد التي تتفرد دائما بان لنا فيها من النبوغ والقدرة ما نتفوق به أحيانا على غيرنا من أبناء عمومتنا في المشرق[1] ."ولذلك نجد جل الدساتير المغاربية قد أكدت بصريح النص على اعتمادها اللغة العربية كلغة رسمية وطنية للشعب وللدولة بوصف اللغة العربية من المقومات الأساسية التي تعبر عن وجدان الشعوب المغاربية، والملاحظ أن هذه الدساتير أكدت على رسمية اللغة العربية دون أن تقرنها بلغة أخرى إضافة أنها أداة للتعامل الرسمي وكأداة لترابط بين الشعوب المغاربية [2].
فالدستور الجزائري لسنة 1996 في المادة 03 ينص على اعتبار اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية[3] (كما أن المؤسس الدستوري في كل من تونس والمغرب نص في الدستور على عنصري الإسلام واللغة العربية لغة رسمية لكل منهما،

[1] -عبد الإله بلقيز وآخرون ،**مرجع سابق** ،ص .176

[2] - جمال عبد الناصر ،مانع **مرجع سابق**، ص 37

[3] -المجلس الدستوري ،**دستورالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996**،ا(لجزائر المطبعة الرسمية بالبستان دت ن)،ص 11.

وفي هذا الإطار لا يمكن تجاهل دور الأحزاب الرسمية والعريقة في تحديدها لدوائر الانتماء الهوياتي" كالعروبة والإسلام والمغرب العربي والوطن العربي " وبالخصوص المقوم اللغوي، فهذه الانتماءات هي التي تطرح هوية الانتماء القطري[1].

3- الدين:

يعتبر الدين الإسلامي أول دعامة أساسية للوحدة المغاربية،[2] عرفت منطقة المغرب العربي قبل الفتح الإسلامي الوثنية بأنواعها المتعددة ومع تداول استعمار الإمبراطوريات المتوسطية، احتك المغرب العربي بالديانات السماوية اليهودية والمسيحية.

إن الدين الإسلامي الذي دخل المنطقة في القرن الأول الهجري)السابع ميلادي (من أهم عناصر التوحيد، إذ أضاف عدة عوامل حضارية لوحدة المنطقة من عقيدة ولغة وثقافة ونظام الحكم وقيم أخلاقية وعادات وعمران وارتبطت المنطقة بتاريخ مشترك مع الدول الإسلامية) الخلافة وفيما بينها، وأصبحت جزءا لا يتجزأ من دار الإسلام وهذه العوامل المجتمعة المشتركة أصبحت خصائص حضارية ثابتة لا تزول،كما كانت هناك وحدة مذهبية تبلورت في انتشار العقيدة السنية والمذهب المالكي وفي تبادل التأثير بين جهات المنطقة فلا يكاد يظهر مذهب خارجي أو شيعي في جهة ما من المغرب العربي حتى يمتد إلى الجهات الأخرى، ولا تكاد تظهر طريقة صوفية هنا حتى تجد لها تأثرا وأتباعا هناك، بل عن امتداد نفوذ

[1] -عنيف بوني ،**الوعي القومي والأحزاب السياسية في المغرب العربي في كتاب تطور الوعي القومي في المغرب العربي** ،(بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية 1986)،ص 213.

[2] -محمد الميلي ،**مرجع سابق**، ص 20.

الطرق الصوفية كان يتجاوز في أحيان كثيرة حدود المغرب العربي ليتوغل في داخل إفريقيا ويصل على السنغال.

4-التاريخ المشترك :من أهم المقومات الحضارية نجد وحدة التاريخ أو التاريخ المشترك فيعد التاريخ الضمير الحي للأمة فلا تستطيع بناء المستقبل دون فهم الماضي وما يميز المغرب العربي أن أقطاره مرت بتجارب وتحديات تاريخية نفسها.

يتبين من خلال تعاقب الأحداث أن مصير أقطار المغرب العربي واحد بحيث أنه كلما خضع جزء منه لسيطرة أجنبية انجر عنه لا محالة خضوع الأجزاء الأخرى، فهو في نظر الأجانب منطقة واحدة، لا يميزون في تعاملهم معه بين منطقة وأخرى، فالرومان مثلا نتج عن قضائهم على قرطاج فرض سلطتهم على كافة أجزاء بلاد المغرب العربي رغم وجود ممالك وطنية مسالمة وتعاملهم معها في الاجزاء الوسطى والغربية نوميديا وموريتانيا، كما عبور الوندال إلى سواحل المغرب من إسبانيا ترتب عنه القضاء على السيادة الرومانية في كامل ربوع المغرب، إضافة على أن المد الاستعماري الحديث الذي بدا التمركز في السواحل لم يقتصر على الموانئ فقط المقابلة للأندلس بل شمل كل النقاط الساحلية ابتداءا من طرابلس شرقا الى أقصى السويس غربا، كما أن الاستعمار الفرنسي لم يكتف ببسط نفوذه على الجزائر فقط بل امتد ليشمل كلا من تونس (1881) والمغرب1912وليمهد بدوره لاستقرار الإسبان بشمال المغرب والإيطاليين بليبيا .

كما يبرز التاريخ والماضي المشترك في محاولات الإندماج المتكررة عبر التاريخ والتي لم تكتمل في بعض الأحيان لظروف خاصة، بدءا بدولة نوميديا في عهد ماسينيسا ومرورا بحكم ولاة القيروان في الفترة الأولى للحكم الإسلامي وانتهاءا بظهور الدولة الفاطمية وأثناءقيام الدولة الموحدية والانضمام للخلافة

العثمانية [1].ومنه يمكن القول إن التاريخ المشترك للمجموعة المغاربية في القديم والحديث، يعتبر مقوما أساسيا وعنصرا مساعدا على قيام الإندماج .

وبعدما انتهينا من دراسة وتبيين المقومات والعوامل التي تؤهل المنطقة المغاربية لتحقيق الإندماج المغاربي في المبحث الثاني، سنتناول المشاريع والتجارب الإندماجية المغاربية في المبحث الثالث الموالي.

المبحث الثالث :محاولات الإندماج ودور الأحزاب السياسية المغاربية فيها

لقد كانت فكرة الإندماج المغاربي أملا قائما منذ الخمسينيات القرن الماضي في وجدان الشعوب والنخب السياسية المغاربية، قبل أثناء الكفاح المسلح لنيل الاستقلال وبعد حصول هذه الأقطار على استقلالها وخصوصا الدول المغاربية المركزية) تونس -الجزائر -المغرب ومن هذا المنطلق فما هي أهم المحاولات والمشاريع الإندماجية المغاربية أثناء الفترات وهل نجحت هذه المحاولات أم فشلت؟

وعلىه قسمنا المبحث الثالث إلى مطلبين كما يلي:

المطلب الأول :محاولات الإندماج المغاربي في ظل الاستعمار.

فرض الواقع الوطني والإقليمي المغاربي والعربي والدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، على الاستعمار الفرنسي في منطقة المغرب العربي وعلى الحكومة الفرنسية تغيير سياستها في مستعمراتها تغيير جذريا، وهذا ما دفع بالقوى الوطنية إلى تشديد النضال باتجاه انتزاع الحقوق الوطنية في الحرية والاستقلال[2]

[1] -ناصر الدين سعيدوني، **مرجع سابق** ،ص 57—58.

[2] -محمد علي داهش **دراسات في حركات التحرير والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي** ،(دمشق اتحاد الكتاب العرب 2004)،ص 174.

بدأت القوى الاجتماعية القاعدية في الأحزاب الوطنية القائدة الحزب الحر الدستوري
التونسي الجديد،حزب الشعب الجزائري ،حزب الاستقلال المغربي تؤكد على ضرورة تغيير أسلوب النضال بالاتجاه الذي يدفع بالحكومة الفرنسية وسلطاتها في أقطار المغرب العربي إلى الرضوخ للمطالب الوطنية في الحرية والاستقلال،وأصبحت القاهرة مقر الزعماء ومناضلي الحركات الوطنية المغاربية مع تأسيس جامعة الدول العربية، وأصبحت قضية المغرب العربي قضية واحدة على صعيدي الفكرة والعمل، وهي فكرة لم تتكون وتنضج أنذاك، وإنما تعود جذورها إلى مطلع القرن العشرين أطلقها المثقفون في تونس وفي الجزئر حزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين [1].وبدأت مرحلة جديدة في العمل الوطني و المغاربي عموماً وتنظيماته واتجاهاته الوطنية والمغاربية والعسكرية على صعيدي العمل السياسي والاجتماعي، وأصبحت الفكرة أكثر تطورا ونضجا وفعالية، تجسدت فيها فكرة وحدة المغرب العربي بشكل أكبر على الصعيد العملي، من خلال بعض المشاريع لتوحيد النضال المغاربي مؤتمر المغرب العربي-مكتب المغرب العربي-لجنة المغرب العربي ثم لاحقا بانعقاد مؤتمر طنجة الذي يعد المنطلق الفعلي والميلاد الرسمي لفكرة الوحدة المغاربية.

سيعالج هذا المطلب المنطلقات والتجارب الإندماج المغاربي أثناء الفترة الاستعمارية من خلال تناول منطلقاتها قبل مؤتمر طنجة ثم مؤتمر طنجة في النقطتين التاليتين.

أولا -محاولات الإندماج قبل مؤتمر طنجة1958:

[1] -**المرجع نفسه** ص 175.

لقد تجذرت فكرة الوحدة المغاربية لدى الوطنيين في المغرب العربي بعد الحرب العالمية الثانية وشهدت سنة 1947 انعقاد" مؤتمر المغرب العربي "والذي انبثق عنه" مكتب المغرب العربي "ثم فيما بعد" لجنة تحرير المغرب العربي "وتعتبر هذه أهم المشاريع التي تمثل تجربة الإندماج وسندرس ذلك فيما يأتي:

1-مؤتمر المغرب العربي :حضيت أجهزة العمل والتنسيق المشترك في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية وتأسيس جامعة الدول العربية بمكانة خاصة من حيث فعاليتها النضالية وخصوبة تجربتها السياسية إلى حد نظر إليها كمرحلة متطورة من مسيرة نضال الحركات الوطنية،حيث خرج التضامن المغاربي من مرحلة التعاطف السياسي إلى مرحلة التنظيم المهيكل بفضل مساعي التنسيق والتوحيد التي بذلها مناضلو المغرب العربي، إذ عقدوا مابين 15و 22 فيفري 1947 مؤتمر المغرب العربي برعاية من الجامعة العربية وبحضور ممثلي الأحزاب الرئيسية في الأقطار الثلاثة ،حزب الشعب الجزائري والحزب الدستوري وحزب الاستقلال المغربي وكان هدف المؤتمر هو المطالبة باستقلال الأقطار الثلاثة وبحث سبل التنسيق الواجب إرسائها لتحرير أقطار المغرب العربي وتوحيدها. [1]وأهم موضوع تعرض له المؤتمر هو الاستعمار الفرنسي والاسباني في المغرب العربي واتخذ جملة من الإجراءات والقرا رات هي[2]:

.1بطلان معاهدة الحماية المفروضة على تونس و مراكش وعدم الاعتراف بأي حق لفرنسا في الجزائر.

.2مطالبة الحكومات المغربية والهيئات الوطنية بإعلان استقلال البلاد.

.3المطالبة بجلاء القوات الأجنبية عن بلاد المغرب كلها.

[1] -عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق** ،ص 31.

[2] -علال الفاسي ،**الحركات الإستقلالية في المغرب العربي**،(المغرب دار الطباعة المغربية 1948)، ص 322.

.4رفض الانضمام للاتحاد الفرنسي في أي شكل من أشكاله.

.5اعتبار أيام احتلال الجزائر وفرض الحماية على تونس ومراكش أيام حداد في جميع أقطار المغرب.

.6تعزيز الكفاح في الداخل والخارج لتحقيق الاستقلال والجلاء.

ثم عرض المؤتمر بعد ذلك لموضوع التنسيق الحركات الوطنية في بلاد المغرب العربي وقرر فيه ما يأتي:

.1ضرورة الاتفاق بين الأحزاب الوطنية داخل كل قطر.

.2إحكام الروابط بين الحركات الوطنية في الأقطار الثلاثة.

ويوصي المؤتمر لتحقيق ذلك بما يأتي:

الاتفاق على غاية واحدة هي الاستقلال التام والجلاء.

.2تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطينة مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك.

.3العمل على توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الأقطار الثلاثة وتوجيهها توجيها قوميا.

.4ضرورة وقوف الأقطار الثلاثة جبهة واحدة عند حدوث الأزمات في أي قطر منها. وبعد ذلك تناول المؤتمر موضوع المغربي والجامعة العربية واتخذ فيه القرارات التالية[1]

1مطالبة الجامعة العربية بما يلي:

أ - إعلان بطلان معاهدتي الحماية المفروضتين على تونس ومراكش وإعلان عدم شرعية احتلال الجزائر وتقرير استقلال هذه الأقطار مع تعيين ممثلين عنها في مجلس الجامعة.

[1] -علال الفاسي، **مرجع سابق** ،ص 322-323

ب-عرض القضية المغربية على الهيئات الدولية واستعمال كل ما لدى الجامعة من وسائل لمساعدة القطار المغربية على تحقيق استقلالها الكامل.

ج -إرسال لجان تحقيق إلى أقطار المغرب العربي.

د -تعيين ممثلين في اقطار المغرب العربي للدول العربية المشتركة في الجامعة.

.2عرض الحالة الثقافية بالمغرب العربي على الجامعة العربية ومطالبتها بالعمل على نشر الثقافة العربية في كامل بلاد المغرب العربي وحل مشكلة الطلاب المغاربة الذين يلأجؤون على المشرق بقصد إتمام الدراسة في المعاهد العربية وتذليل الصعوبات التي يلاقونها[1]،وقد تلقى المؤتمر برقيات التضامن والتأييد من كل القادة والهيئات في الدول العربية وفي المغرب العربي .

2-تأسيس مكتب المغرب العربي :بعد انتهاء المؤتمر من أعماله قام ممثلوا الأحزاب الاستقلال والشعب والدستور بفتح مكتب أو مقر لتوحيد مكاتبهم في القاهرة وفق ماتم التوصية عليه في مؤتمر المغرب العربي، سمي" بمكتب المغرب العربي"، وقد اشتمل على ثلاث أقسام، القسم المغربي ويتعاون فيه حزب الاستقلال مع حزب الإصلاح، والقسم التونسي ويشرف عليه حزب الدستور الجديد وقسم الجزائر مخصص لحزب الشعب، وللمكتب مدير عام ينتخبه ممثلوا الأحزاب المذكورة في جمعية عامة لمدة سنة وله لجان متعددة،[2] و يعتبر المكتب من أكبر مظاهر التي تجسد رغبة شعوب المغرب العربي فيالتعاون على تحرير أوطانهم الثلاثة التي توحد بينها اللغة والدين والتاريخ والجغرافيا.

نلاحظ أن المكتب قد بذل مجهودات كبيرة في التعريف بقضية الاستعمار بالمغرب والتعبئة العامة من أجل استقلال الأقطار المغاربي،وبعد سبعة أشهر من

[1] -عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**، ص 33.

[2] -علال فاسي، **مرجع سابق** ،ص 324.

العمل المتواصل في إطار مكتب المغرب العربي توصل المغاربيونإلى ضرورة خلق إطار شامل بفتح المجال لكل الأحزاب والهيئات التي تعمل في سبيل استقلال شمال إفريقيا وأثمرت الجهود بتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي يوم 05 يناير سنة 1948 بمشاركة الأحزاب الثلاث[1] .

3-لجنة المغرب العربي :أسس الزعيم المغربي عبد الكريم الخطابي قائد ثورة الريف، في 5جانفي 1948 ، لجنة تحرير المغرب العربي (والتي ضمت معظم القوى السياسية الوطنية في المغرب العربي،وقد حدد هذا الأخير أهداف تكوين هذه اللجنة ومبادئها بالقول "منذ أن من الله علنا بإطلاق سراحنا ونحن نواصل السعي لجمع كلمات الزعماء وتحقيق الائتلاف بين الأحزاب الاستقلالية في كل من مراكش والجزائر وتونس بقصد مواصلة الكفاح في جبهة واحدة لتخليص البلاد من ربقة الاستعمار ...ولق كانت الفترة التي قطعناها في الدعوة للإتلاف خيارا وبركة على البلاد فاتفقت مع الرؤساء ومندوبي الأحزاب الذين جابرتهم على تكوين لجنة تحرير المغرب العربي [2]"...وأكد ميثاق اللجنة الذي وقع عليه جميع الزعماء المغاربيين الممثلين للحركات الوطنية على ما يأتي[3] :

1المغرب العربي بالإسلام كان وللإسلام عاش وعلى الإسلام سيسير في حياته المستقبلية.

2المغرب العربي جزء لا يتاوز من بلاد العروبة، وتعاونه في دائرة الجامعة العربية مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم.

---

[1] -محمد درويش، **الوحدة المغاربية في ذاكرة الحركات الوطنية والتحريرية**، (الرباط منشورات الفكر ط01 ،2008)، ص 115.

[2] -عبد الله مقلاتي ،**مرجع سابق** ،ص 34 .

[3] -محمد علي مقلاتي ،**مرجع سابق** ،ص 177.

3الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة أقطاره.

4لا غاية يسعى إليها قبل الاستقلال.

5لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر.

6لا مفاوضة إلا بعد الجلاء.

7حصول قطر من أقطار المغرب العربي على استقلاله التام، لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح المسلح لتحرير البقية.

والملاحظ أن ميثاق اللجنة لا يختلف كثيرا عن مواضيع وقرا رات مؤتمر المغرب العربي غير أن ميثاق اللجنة أضاف عنصر الإسلام وركز علي المفهوم القومي العربي، واللجنة يمكن اعتبارها صورة ثانية موسعة لمكتب المغرب العربي نظرا لأنها ضمت ممثلي الأحزاب المكونة لمكتب المغرب العربي إضافة لمعظم الأحزاب والشخصيات السياسية التي لو تشارك في المؤتمر.

ثانيا -مؤتمر طنجة 1958 كمنطلق فعلي لمشروع الوحدة المغاربية: إن الدارس للعلاقات التي كانت سائدة بين الحركات الاستقلالية في أقطار المغرب العربي، يخلص إلى أنها عرفت إثر الحرب العالمية الثانية منحى جديد تتميز بتكثيف الاتصالات و التشاور وعيا بأهمية المواجهة الموحدة للعدو المشترك، و كان من أبرز ما أنجز في الأربعينيات تأسيس مكتب المغرب العربي ثم لجنة تحرير المغرب العربي كما أوضحنا سابقا.

لقد كان للمحاولات الدولية الجديدة المترتبة عن الحرب العالمية الثانية وغي رها من العوامل الإقليمية الدولية، أثارها و انعكاساتها على تطور الأوضاع في كل من تونس و المغرب الأقصى في صراعهما ضد إدارة الحماية الفرنسية، و كان من شأن تلك المتغيرات أن تجعل خيار العمل المسلح لا يحتل الصدارة في وسائل المقاومة لدى الحركتين الوطنيتين في كل من تونس و المغرب الأقصى، لذلك فإنه

حتى و إن اندلعت المقاومة المسلحة المحدودة منذ مطلع الخمسينيات في القطرين ضد الوجود الفرنسي، فإن قادة الحركتين الوطنيتين كانوا ينظرون للعمل المسلح كعامل محدود و مساعد في عملية يحتل فيها العمل السياسي التفاوضي المقام الأول [1].وقبل التعرض لمؤتمر طنجة لابد من معرفة الظروف الدولية السائدة في هذه الفترة.

في سنة 1958 تطور التعاون بين فرنسا و إسبانيا حيث نظمت القوتين العسكريتين الفرنسية والاسبانية عمليات مشتركة في جنوب المغرب و في واد الذهب و في موريتانيا[2]وضد قوات جيش التحرير الوطني الجزائري في تندوف ربيع1958 بالرغم من مرور نصف قرن تقريبا على انعقاد مؤتمر طنجة إلا أن كثير من الظروف المحيطة بالحدث و الدوافع الحقيقية ما تزال ملتبسة[3] .

و في هذه الفترة كانت تتداول فكرة حلف متوسطي و قيل أن المؤتمر كان ردا على الوحدة المصرية – السورية بالإضافة إلى قضايا أخرى نذكر منها:

-إفلاس السياسة الفرنسية في علاج مشاكلها.

-التحالف الفرنسي الإسباني ضد ذراع حزب الاستقلال جيش تحرير المغرب في الصحراء.

-الاعتداءات الفرنسية المتكررة على الحدود. لقد بلغت ذروة الاعتداءات الفرنسية على التراب التونسي و المغربي عام1958 و كانت ساقية سيدي يوسف إحدى فصولها الحاسمة، كان الهدف منها إرهاب التونسيين و المغربيين المتضامنين مع

---

[1]-عامر رخيلة،**الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر** العدد 11(السداسي الأول 2005)،ص .

[2] -من أهم الدراسات التي أرخت لمؤتر طنجة بالتحليل والنقد دراسة الأستاذ أمحمد مالكي **إشكالية وحدة المغرب العربي** ،دبلوم دراسات عليا، جامعة الرباط، ،كلية الحقوق،سنة 1986.

[3] -محمد الميلي، **مرجع سابق**، ص 50.

الجزائر، و قد أبرزت هذه الحادثة ترابط القضايا المغاربية و أكدت فشل السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا، و كان من انعكاساتها تدويل القضية الجزائرية وخلق تضامن مغاربي معاد لفرنسا وللمعسكر الغربي الذي يدعم فرنسا في إطار الحلف الأطلسي.[1]

- 2مواقف الأحزاب الثلاثة من الدعوة للمؤتمر:

-موقف حزب الاستقلال المغربي :ظل العسكريون الفرنسيون ينقمون على الموقف المغربي و يتخوفون من حصول تحالف بين الجزائر و جيش التحرير المغربي في الصحراء، وقد وجه هذا الأخير ضربات قوية للقوات الفرنسية و الاسبانية في تندوف و الصحراء الغربيةو موريتانيا، و قد أفادت التقارير العسكرية بوجود تنسيق بين ثوار الجزائر و المغرب و تواطؤ إسباني في السماح لجيش التحرير المغربي بالمرور إلى موريتانيا، و أدى ذلك إلى تحالف مع إسبانيا و مواجهة الخطر المشترك قبل استفحاله و رسم مخططات عسكرية للقضاء على جيش التحرير المغربي، و هكذا مضت خطة " المكنسة " العسكرية لتقضي على وحدات جيش التحرير المغربي و كانت ضربة موجعة تأثر لها حزب الاستقلال و علال الفاسي خصوصا، الذي كان يطمح لاستعادة الأراضي الصحراوية الخاضعة للاستعمار و إنشاء المغرب التاريخي الذي يضم أقاليم الساورة و تندوف في الجزائر، و في الصحراء الغربية الخاضعة للإسبان و موريتانيا المحتلة من قبل الفرنسيين[2] .

[1] -أنظر بخصوص التحالف الفرنسي الإسباني ،عبد الإله بلقزيز وآخرون، **مرجع سابق** ،ص 155.

[2] - عبالله المقلاتي ،مؤتمر طنجة المغاربي ومسألة الوحدة والتضامن مع الثورة الجزائرية ،**مجلة المصادر** العدد 20 (السداسي الثاني 2009)ص 13

و كانت معركة موريتانيا قد شغلت علال الفاسي كثيرا و أبعدته عن القضية الجزائرية و تألم كثيرا لعدم تحقيق جيش التحرير المغربي لأحلامه، هذا السبب يضاف إليه فشل الحزب في أداء مهامه الحكومية وعدم قدرته على تطبيق برنامجه، دفعه لتعويض هذه الخسارات في المجال الإقليمي بالدعوة إلى وحدة المغرب العربي و تزعم المشروع..

و قد مهد علال الفاسي لهذا الخيار الإستراتيجي في مقال في جريدته " صحراء المغرب " ذكر فيه بماضي النضال المشترك و بتجربة الوحدة المشرقية مخاطبا النخب فكيف يمكننا أن ننشغل الآن بتدعيم المرحلة الأولى من استقلالنا و ننسى هذه الغاية التي هي في مقدمة مبادئنا ؟ وإن استمرار الحرب التحريرية في الجزائر وفي الصحراء لا ينبغي أن يكون عائقا في وسائل تحقيق هدف الاتحاد المغربي الذي يسهل علينا على الرغم من أن الفاسي طرح ». حل كثير من المشاكل التي خلفها الاستعمار في بلادنا مشروع الوحدة على الراي العام المغاربي لمناقشته و إبداء الراي حوله إلا أنه سرعان ما دعا

اللجنة التنفيذية للحزب للاجتماع بتاريخ 02 مارس 1958 ، و ذلك لتدارس وضعية البلاد و الظروف التي تمر بها المنطقة المغاربية، و أصدرت اللجنة بيانا جاء فيه أنها قامت بتحليل الحالة في مجموع الشمال الأفريقي على إثر حوادث جنوبي المغرب و ساقية سيدي يوسف، و أمام استمرار الحرب بالجزائر و التطورات التي طرأت على الحالة الدولية " أنها تعلن" تضامنها مع الكفاح الجزائري و تنديدها بإنشاء المنطقة المحرمة و الأسلاك الشائكة و تساند مجهود تونس في الميدان الدولي"، و أوضحت اللجنة التنفيذية أنها درست الوسائل التي من شأنها أن تقوي تضامن الشعب المغربي مع شعبي الجزائر و تونس في الظروف الحاضرة التي تعتبر حاسمة في مصير شمال إفريقيا و علاقاته المستقبلية

مع فرنسا و الغرب" ، وتؤكد اللجنة التنفيذية" ضرورة الشروع منذ الآن في دراسة الخطط التي تؤدي إلى تعزيز مظاهر التآزر و الإتحاد سعيا وراء إنشاء وحدة حقيقية ، تلبي المطامح الصادقة
لشعوب المغرب العربي الثلاثة[1] ."

-**موقف حزب الدستور التونسي** : وجدت الدعوة لمشروع وحدة المغرب العربي صداها في تونس إذ استجاب حزب الدستور التونسي مباشرة و بحماسة لنداء حزب الاستقلال المغربي، و أصدر بلاغا رحب فيه بالفكرة واقترح مؤتمرا في تونس أو الرباط لضبط الخطط و الوسائل الكفيلة بتحقيق جلاء القوات الأجنبية و تحرير الجزائر و بعث المغرب العربي الكبير[2] .

إثر ذلك عقدت اللجنة السياسية لحزب الاستقلال اجتماعا درس فيه الموضوع و عهدت إلى لجنة مصغرة ضمت علال الفاسي و عبد الرحيم و محمد بوسنة وضع تصور لمشروع الوحدة المقترح يجيب عن ثلاثة أسئلة رئيسية هي:

لماذا نريد وحدة المغرب العربي ؟ و ما نعني بهذه الوحدة ؟ و كيف يمكن تحقيقها ؟ و كلفت اللجنة السياسية المحجوب بن الصديق و عبد الرحمان اليوسفي بمهمة الاتصال بمسؤولي جبهة التحرير الوطني بالقاهرة و بحث الموضوع مهم، و أرسلت أبو بكر القادري والدكتور بناني إلى تونس للحوار مع مسؤولي الحزب الحر الدستوري في سبيل إبراز فكرة الوحدة للوجود، و حصل الاتفاق بين الوفدين المغربي و التونسي على ضرورة تجسيد وحدة المغرب العربي و النظر في المشاكل القائمة في شمال أفريقيا و على رأسها قضية الجزائر و على عقد اجتماع

[1] -عبد الله مقلاني ،**مرجع سابق**، ص 16 .

[2] -**المرجع نفسه** ،ص 16.

في طنجة تحضره جبهة التحرير الوطني[1]وتجاوب الموقف التونسي مع حزب الاستقلال بسرعة .لقد كانت أهداف و دوافع حزب الاستقلال ملتبسة كثيرا و تقف وراءها الإخفاقات الوطنية و تهميش دور الحزب و الانهزام في معركة تحرير الصحراء، في حين كانت أهداف تونس براغماتية إلى أبعد الحدود وهي تنتهز فرصة اعتداء الساقية و انقطاع العلاقات مع فرنسا لتحقيق مجموعة أهداف داخلية و خارجية و قد جاء الاحتضان الرسمي لفكرة الوحدة المغاربية نزولا عند مطمح الأحزاب السياسية و الجماهير الشعبية[2] .

فما هو موقف جبهة التحرير الوطني للموضوع و كيف كان رد فعلها ؟

-**موقف جبهة التحرير الوطني :** لقد كان الراي داخل الهيئات القيادية في جبهة التحرير الوطني مختلفا لقد كان من يعارض حضور مؤتمر طنجة حتى لا تكون جبهة التحرير قد أعطت تزكيتها لخط انفصالي، و كان هناك من يرى ضرورة الحضور نظرا لأهمية تونس و المغرب بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، و استغلال الحضور لتوجيه المؤتمر لصالح الكفاح المسلح بالجزائر و تغلب الاتجاه الداعي لحضور المؤتمر وأعدت الجبهة جدول أعمال صودق عليه[3] .

لم يكن من السهل على الجبهة الاختيار و الارتماء في مشروع مشبوه و إغضاب مصر وهي القومية والقاعدة السياسية و اللوجستيكية الداعمة للثورة الجزائرية .

قبلت الجبهة حضور المؤتمر لاعتبارات كثيرة تفيد في تحقيق مكاسب لها منها:

---

[1] -عبدالله مقلاتي ، **العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة التحريرية**، الجزء الثاني (الجزائر دار السبيل للنشر والتوزيع ،2009)،ص 212.

[2] -عبد الله مقلاتي ،مؤتمر طنجة المغاربي ومسألة الوحدة والتضامن مع الثورة الجزائرية ،**مرجع سابق** ،ص 12.

[3] -محمدالميلي، **مرجع سابق**،ص53.

-سلامة المشروع من أي توجه انفصالي أو معاد للقاهرة، ذلك أن فكرة الوحدة المغربية مشروع عريق زكته الأحزاب المغاربية منذ كانت لاجئة في القاهرة عام 1947كما أنها تؤكد على البعد المغاربي الذي يؤمن به مناضلوها أشد الإيمان.

تزايد أهمية تونس والمغرب بدءا من عام 1957 بفعل التطورات السياسية والعسكرية للثورة، خاصة وأنهما تقدمان تسهيلات مهمة لنشاط جبهة وجيش التحرير وتعتمدان كقاعدة للإمداد والتمركز قريبة من جبهة الكفاح، وميدان للتضامن الشعبي بحكم الجوار والتضامن المشترك، وحتى أهمية المعركة الإعلامية المعلنة ضد الغرب كان من المفيد)خضوعها انطلاقا من تونس والمغرب المرتبطتين بأوربا الغربية وإفريقيا[1] .

-إن حضور المؤتمر يتيح الفرصة لتوجيهه لصالح الكفاح المسلح في الجزائر خاصة في هذه المرحلة الحساسة، التي تسمح بتحقيق بمكاسب مهمة منها المطالبة بجلاء القوات الأجنبية وبدعم الثورة الجزائرية وحشد التضامن الشعبي الذي يمثل ضمانة مهمة قد تدفع إلى وحدة المعركة المسلحة.

لقد اجتهدت جبهة التحرير الوطني في الخروج بأكبر الفوائد الممكنة في هذا المؤتمر وفق خطة مدروسة وموجهة، صاغها" عبد الحميد مهري "العارف بالشؤون المغاربية، إذ أقنع لجنة التنسيق والتنفيذ بضرورة استغلال هذه اللحظة التاريخية وانتهاز فرصة عدم إعداد جدول أعمال للمؤتمر لتوجيهه لصالح المعركة ضد الاستعمار في الجزائر ومخلفاته وقواعده العسكرية في تونس والمغرب.

[1] - عبد الله مقلاتي ،مؤتمر طنجة المغاربي ومسألة الوحدة والتضامن مع الثورة الجزائرية ،**مرجع سابق** ،ص15.

اعتمدت الجبهة خطة محكمة تهدف إلى تجنيد المغرب العربي للتضامن مع الثورة الجزائرية وتجاوز العمل العسكري المشترك الذي كان مطروحا في عام 1955 ، ذلك لأنه لم يعد يتلاءم مع واقع البلدين المستقلين ولا يمكن للأنظمة السياسة تجسيده، أما مسألة تقديم المساعدات وتوحيد المواقف مع الثورة الجزائرية في القضايا المشتركة، فيمكن التجاوب معها خاصة وأن جبهة التحرير الوطني كانت تحاور أحزاب سياسية لا حكومات تنفيذية بيدها سلطة القرار، وبحاجة إلى التجاوب مع مطالبها و الى التضامن الشعبي وهكذا يمكننا التأكيد أن الوفد الجزائري كان واقعيا في مطامحه وماهرا في دبلوماسيته وإستراتجيته[1].

3-عقد ندوة طنجة : بحلول شهر أفريل 1958 كانت الاتصالات و المشاورات بين الحركات الثلاث قد أسفرت على اتفاق بعقد مؤتمر، وهو المؤتمر الذي عرف بندوة طنجة والتي عقدت بقصر" مارشال "من 27 إلى 30 أفريل 1958 بمدينة طنجة المغربية ، تحت رئاسة السيد علال الفاسي و جمعت إلى جانب حزب الإستقلال المغربي حزب الدستور الجديد التونسي و جبهة التحرير الوطني الجزائرية،[2] و كانت قائمة المشاركين كما يلي:

عن تونس : الباهي الأدغم ، الطيب مهيري ، عبد الله فرحات ، عبد الحميد شاعر ، أحمد تليلي و علي البهلوان.

عن الجزائر : فرحات عباس ، عبد الحميد مهري ، عبد الحفيظ بوصوف أحمد فرسيس ، أحمد ب ومنجل و رشيد قايد.

[1] -ا عبد الله مقلاتي ،مؤتمر طنجة المغاربي ومسألة الوحدة والتضامن مع الثورة الجزائرية ،**مرجع سابق** ،ص 13.

[2] -معمر عايب ،**مؤتمر طنجةالمغاري دراسة تحليية تقييمية**،(الجزائردار الحكمة للنشر 2010.)ص 136-138

عن المغرب : علال الفاسي ، أحمد بلافريج ، عبد الرحيم بوعبيد ، المهدي بن بركة ، بوبكر القادري محجوب بن صديق و الفقيه البصري.

أ -**قرارات ندوة طنجة** : تتمثل القرارات التي صادق عليها المؤتمرون في ندوة طنجة فيما يلي[1] :

-إقرار مبدأ تقديم مساعدة مالية للجزائر في حربها.

-التأكيد على حق الشعب الجزائري الثابت في السيادة والاستقلال.

-قرار حول الإعانات التي تمد بها بعض الدول الغربية فرنسا لمواجهة حرب الجزائر،والذي وجه فيه نداء للدول الغربية بالكف عن مساندة فرنسا في حربها ضد الشعبالجزائري.

-قرار حول تصفية الاستعمار في المغرب العربي :فهو مرتبط كلية بالظاهرة الاستعمارية ةفي الجزائر، والمطالبة بالكف عن استعمال التراب التونسي للعدوان ضد الجزائر.

-قرار حول الوحدةبإختيار الشكل الفيدرالي كإطار لوحدة المغرب العربي على أن يتم إنشاء المؤسسات الفيدرالية في اجتماعات قمة لاحقة.

يمكننا القول أن مؤتمر طنجة كان مجرد مبادرة ظرفية في لحظة حماس حزبية فالظروف الدولية والإقليمية السائدة آنذاك هي التي أملت قرارات مؤتمر طنجة، فالأوساط الرسمية في تونس والمغرب أصبح تركيزها بعد استقلالها على المشكلات القطرية، وعلى الرغم من أن قرا رات طنجة لم تنفذ إلا أنها أثرت البعد الوحدوي المغاربي.

المطلب الثاني :المشاريع والتجارب الوحدوية المغاربية بعد الاستقلال.

[1] -عامر رخيلة ،**مرجع سابق** ،ص 160-164.

تثبت الممارسة العملية أن تجربة الوحدة السياسية حتى يكتب لها النجاح يجب أن تدعمها أو تسبقها وحدة اقتصادية ومثال ذلك تجربة الإتحاد الأوروبي، وعلى غ ا رر هذه التجربة سارت معظم التجارب الوحدوية في العالم، خصوصا وأن دول المنطقة تقع في مواجهةجغرافية مع التكتل الاقتصادي الأوروبي -السوق الأوروبية المشتركة حين ذاك- الذي وضعت أسسه في روما عام 1957 ، وقد حاولت البلدان المغاربية تجربة الاندماج الاقتصادي فيما بينها عن طريق إنشاء اللجنة الاستشارية الدائمة ولكن لم يكتب لها النجاح نظ ا ر للحسابات السياسية آنذاك في المنطقة، ثم بعد ذلك دخل المغرب العربي منذ سنة 1983في طور جديد من حياته السياسية، من تأزم وتوتر إلى تقارب من خلال فترة المصالحات والوفاق ودخول تجربة ومشروع جديد بدءا بلقاء ز رالدة ثم إعلان قيام وإنشاءاتحاد المغرب العربي، هذا ما سيتم توضيحه في هذا المطلب.

أولا -اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة(CPCM):

لقد كان لقاء طنجة في أفريل 1958 متأثرا إلى درجة كبيرة بالكفاح التحريري الجزائري و كان تأييد شعوب المنطقة لهذا الكفاح و حمايته من عدوان القوات الأجنبية التي لا تزال معسكرة بالمغرب الأقصى و تونس أمرا مهما، و ما كان مشروع الوحدة المغاربية إلا قضية ملحقة بجدول الأعمال، ثم انعقد في أكتوبر 1964اجتماع بين وزراء الاقتصاد المغاربة[1]،في الفترة الممتدة من 1910 إلى 1964اقتصر المغرب العربي على الدول المركزية الثلاث، تونس و الجزائر والمغرب الأقصى، أما ليبيا) المستقلة منذ سنة 1951 و موريتانيا المستقلة سنة 1960فإنهما لم تؤخذا بعين الاعتبار فقد نظر إلى ليبيا على أنها دولة تتبع المشرق العربي و نظر لموريتانيا على أنها دولة إفريقية، لأن مشروع المغرب

[1] -مصطفى الفيلالي ،**مرجع سابق**، ص23.

العربي بعد استقلاله كليا سنة 1962 أحاط به شيء من الغموض في عدد البلدان المشاركة.

عاد النشاط الوحدوي في المغرب العربي فيما بعد الاستقلال مع فتور التوتر في خريف 1964 ، لكنه هذا النشاط لم يكن إلّا على مستوى وزراء الاقتصاد بإنشائهم للجنة الاستشارية الدائمة، ظهرت بعد مؤتمر القمة العربية الأولى و الذي كان من نتائجه المصالحة المغربية المصرية و المصالحة الجزائرية المغربية خلال شهر جوان 1964 ، و سبقها لقاء سعيدية بين الرئيس بن بلة و الملك الحسن الثاني.

شمل المشروع الجديد سنة 1964 أربع بلدان باستثناء موريتانيا ثم تقلص إلى ثلاثة بانفصال ليبيا من بداية عهدها الجديد عام 1970 ثم عاد إلى أربعة عام 1975حيث انسحبت ليبيا العقيد القذافي من المشروع سنة 1970 و هي السنة التي انتمت فيها موريتانيا إلى اللجنة بصفة" ملاحظ "ثم بصفة دائمة عام 1975 ، و أصبح المغرب العربي بداية عقد الثمانينيات حتى القرن العشرين بخمسة دول بعودة ليبيا إلى التكتل و لكن بمفهوم الإدارة الجزائرية بست دول بإضافة الجمهورية الصحراوية الديمقراطية و أخيرا و لتسهيل إنشاء وضعت الجمهورية العربية الصحراوية في وضع موقوف، فيUMA اتحاد المغرب العربي انتظار الاقتراع العام على تقرير المصير الذي سيحدد مستقبلها،وخلال اجتماع وزراء الاقتصاد المغاربة بتونس بتاريخ 01 أكتوبر 1964 و بمشاركة ليبيا تم التوقيع على بروتوكول اتفاق ينص على إنشاء لجنة استشارية دائمة لوزراء اقتصاد المغرب العربي الغاية منها عقد اجتماعات دورية بين المسؤولين عن اقتصاد هذه الأقطار و ذلك لتنسيق العمل فيما بينها و تتمتع هذه الهيئة بالشخصية القانونية و قد عقدت سبعة اجتماعات فيما بين 1964 و 1975 الاجتماع الأول بتونس في أكتوبر1964 و الثاني بطنجة نوفمبر 1964 و الثالث بطرابلس ماي 1965 و

الرابع بالجزائر في فيفري 1966و الخامس بتونس 1967 و السادس بالرباط جويلية 1970 و السابع و الأخير عقد بجويلية1975 من عدة هيئات مختصة.

انعقد أول اجتماع بتونس بين 29 سبتمبر و أكتوبر 1964 ضم وزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي قصد ضبط المحاور الرئيسية للتعاون الاقتصادي و قد تم التوقيع على بروتوكول اتفاق سمي ببروتوكول تونس الذي نص على بعث لجنة استشارية مغاربية دائمة و هو يشكل شهادة الميلاد الرسمية لتجربة الاندماج الاقتصادي لبلدان المغرب العربي،واتخذ الوزراء المغاربة في المؤتمر جملة من الإجراءات والقرارات تتعلق بالمبادلات التجارية وبالتصنيع الجهوي وبالعلاقات المغاربية مع المجموع السوق الأوروبية المشتركة، وقرروا إنشاء نظام الأفضلية المغاربية للمبادلات التجارية وأسبقية التزود المغربي وتنسيق الإجراءات الجمركية وبين سياسات التصدير، كما قرروا في الميدان الصناعي توحيد السياسة في باب الإنشاءات الصناعية وفي ميدان بناء التجهيزات الأساسية وخصوصا في قطاعات المناجم والطاقة والنقل والمواصلات واتفقوا على إنشاء نظام مشترك للعلاقات مع المجموعة السوق الأوروبية في نطاق سياسة التنمية الاقتصادية المغاربية واحترام السيادات القطرية، كما تقرر إنشاء أجهزة التعاون المغاربي والمتمثلة بالخصوص في اللجنةالاستشارية المغاربية الدائمة ومركز الد راسات الصناعية[1] .

أما الاجتماع الثاني المنعقد بطنجة في 26 نوفمبر سنة 1964 فقد تميز بإقرار العمل من أجل التنسيق بين المخططات الاقتصادية الوطنية و كذلك تمويل مشاريع التنمية)المشتركة و اعتماد سياسة موحدة في مجال الشغل و التكوين المهني[2]،و

[1] -مصطفى الفيلالي ،**مرجع سابق** ،ص 23.

[2] -***المرجع نفسه*** ،ص 23.

لقد خصص الاجتماع الثالث المنعقد بطرابلس في 27 ماي سنة 1965 لاتخاذ توصيات بشأن الفولاذ ودعا لجنة لدراسة القطاع وبشأن قطاع التأمين والمواصلات وتنسيق سياسات التصدير في ميدان الحلفاء وتنظيم الإحصاءات الصناعية .والاجتماع الرابع المنعقد بالجزائر سنة 1966 بمهام إدارية منها تسمية الأمين العام للجنة و الأعضاء الدائمين العاملين فيها و ميزانية اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة كما أكد على تنسيق السياسات التجارية مع الخارج وسياسات السياحة والحسابات الوطنية والإحصاءات التجارية والصناعية كما أيد التوصيات السابقة المتعلقة بصناعة الحديد والصلب وبصناعة الزجاج والتركيب الهندسي في ميدان السيارات [1].والدورة الخامسة المنعقدة في نوفمبر سنة1967 كانت تقييمية للخطوات التي أنجزت في إطار التعاون والاندماج بين دول المغرب العربي،و لقد كلفت اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة بإعداد مشروع اتفاق يتضمن إطار للتعاون بن دول المغرب العربي الذي يهيئ أفضل الشروط للانتقال إلى مرحلة الاندماج الاقتصادي المغاربي[2] ،و لقد قدمت اللجنة الاستشارية الدائمة للدورة السادسة المنعقدة بالرباط في جويلية 1970المشروع الذي أعدته بالتعاون مع خبراء مغاربة ودوليين ولكنه لم يحظى بالقبول الجماعي، كما نذكر أنه حلت موريتانيا مكان ليبيا بعد انسحابها. و آخر دورة كانت في ماي 1975 إذ قدم المشروع المعدل من جديد لتجربة مغاربية و بقي دون اعتماده.

وسعت الحكومات المغربية من خلال الاجراءات المقررة في 1964 إلى 1967إلى إقامة وحدة كاملة و وحدة اقتصادية اندماجية و سوق مغاربية مشتركة، و اختارت لتحقيق هذه الغاية سبيل التنسيق القطاعي في الميادين المختلفة التي

[1] --مصطفى الفيلاني ،**مرجع سابق** ، ص24.

[2] -جمال عبد الناصر مانع ،**مرجع سابق** ،ص63.

عالجها الوزراء في اجتماعهم ثم تبين في د راسات اللجنة الاستشارية أن السبل القطاعية المجزئة، سبيل وعرة تثير عددا من المشاكل المعرقلة مثل منشأ السلعة و طابعها المغاربى و مثل نسبة القيمة المضافة على المنتوج المرشح لأفضلية المبدلات المغاربية و مثل نسبة راس المال المغاربي المستثمر في المشاريع الصناعية المغاربية.

هذه التجربة المغاربية للتعاون الاقتصادي بما مرت به من مراحل لم يطل عمرها أكثر من 12 سنة فيما بين 1964 و 1975 لقد كانت حصيلتها ضعيفة ولم يستغل المغرب العربي على الأقل الدروس المتولدة عن التجربة ليستغلها فيما بعد انقطعت بعد الندوة السابعة بالج ا زئر اجتماعات وزراء الاقتصاد، و انحصرت المشاركة في ثلاثة حكومات هي تونس المغرب موريتانيا، و تعطل نشاط اللجان القطاعية و توقفت المشاريع العديدة التي شرعت في انجازها [1].بال رغم من د راسة عدة مشاريع صناعية لكن ما أنجز بالفعل يعد ضئيلا و هذا يرجع إلى عدة أسباب:

-الهيئة ذاتها لا تملك سلطة القرارات و المبادرة.

-من جهة أخرى تم التركيز على الميدان الصناعي دون الميادين الأخرى، و إهمال ميادين الفلاحة و التهيئة العمرانية و التكوين النوعي للإطارات لم يكن ليخدم الأهداف التي أنشأ من أجلها بالإضافة إلى أن التبادل التجاري بين الدولة المغاربية لم يتعد 3% من مجموع تجارتها الدولية، و الملاحظ أن الإ رادة السياسية للدول المغاربية لم تكن متوفرة بالقدر الذي يسمح بالتشاور و التنسيق الحقيقي فيما بينها و قد كانت القرارات الهامة و المصيرية المتعلقة بالميدان الاقتصادي و الاجتماعي تتخذ من طرف كل دولة على حدة دون استشارة الدول

[1] -مصطفى الفيلاني، **مرجع سابق** ،ص 25

المغاربية الأخرى و مراعاة جانب المصلحة المشتركة، و ظلت هذه الهيئة مجرد هيئة استشارية و تقنية لا تلزم الدول بأعمالها بل لم تكن لها أي سلطة ازاء البلدان الأعضاء و لا تمتلك أي قدرة للتأكيد على السياسات الاقتصادية[1]

إن هذه الهيئة التي أريد لها في البداية أن تكون أداة فعالة للاندماج الاقتصادي الكفيل بوضع أسس متينة للوحدة المغاربية المعلنة خلال مؤتمر طنجة، لم تكن في الحقيقة سوى مرآة تعكس الصراعات اللامتناهية بين أقطار المغرب العربي و تجدر الإشارة إلى قضية الصحراء الغربية سنة 1975 التي تعد من أشد الأزمات التي عرفتها العلاقات المغاربية وكانت معطلا للبناء الوحدوي .بعد توقف هذه التجربة، عزمت الأقطار المغاربية على وضع الخلافات والمشاكل جانبا وتأكد ذلك سنة 1988 ، بمناسبة لقاء زرالدة بالجزائر الذي مهدت له الظروف العلاقاتية المغاربية التي سادت أنذاك.

ثانيا -إنشاء إتحاد المغرب العربي:

تغيرت الأوضاع مع بداية الثمانينات بصفة جذرية حيث أن عدم قدرة الاقتصاديات القطرية على مواجهة التحديات، ستضع من جديد البلدان المغاربية أمام البناء الوحدوي كبديل لأزمة التفكك والخيار القطري.

1-لقاء زرالدة بالجزائر والتمهيد لمشروع إنشاء إتحاد مغاربي:

لقد أخذت فكرة إنشاء إتحاد مغاربي تتطور مع تطور الأحداث السياسية في المنطقة لاسيما بعدما شهدته العلاقات المغاربية – المغاربية من تطبيع وتصالح ووفاق مما مهد وهيئ الجو لطرح فكرة تجربة ومشروع وحدوي جديد في منطقة المغرب العربي. على هامش مؤتمر القمة العربية الطارئة المنعقد بالج ا زئر من

[1] -أنظر محمد يوسفي، الإندماج الإقتصادي وضرورة"إندماج السياسات المغاربية ،**المجلة الجزائرية للعلاقات الدولة** العدد 13(1989) ص 25-45.

08إلى 10 جوان سنة 1988، عقدت عدة لقاءات ومشاورات جانبية بين القادة المغاربة بخصوص بعث مشرو مغاربي، وعقدت قمة مغاربية يوم 10 جوان 1988بزرالدة الجزائر تبحث فكرة المشروع[1] .

ولكن قبل التطرق إلى لقاء زرالدة، يجب تناول ظروف السائدة قبل انعقاده والتي سهلت ومهدت لعقده بعدما كانت العلاقات الثنائية متأزمة.

1-1-العلاقات المغاربية -المغاربية قبل لقاء زرالدة : كان التوتر يشوب العلاقات الثنائية المغاربية فبين الجزائر والمغرب كانت مشكلة الصحراء الغربية ، كما كانت هناك خلافات بين تونس وليبيا من جهة وبين ليبيا والجزائر من جهة أخرى، ثم حدث انفراج في أزمات العلاقات المغاربية، وقد مرت العلاقات بمرحلتين : مرحلة المحاور ثم مرحلة المصالحات البينية أي مرحلة الوفاق.

1-1-أمرحلة المحاور:

معاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس :أبرمت تونس والجزائر معاهدة بينهما في 19 مارس 1983 ، تهدف إلى الإخاء بين البلدين، ووحدة المصير والانتماء إلى المغرب العربي وأصالة الروابط التاريخية، وإقامة تعاون أخوي مثمر وإقامة سلام دائم في المنطقة على أساس احترام مبادئ القانون الدولي وتكريسها، وتحقيق الوفاق المستمر بين البلدين فالمعاهدة عن دلت على شيء فهي تدل على ابتغاء تحقيق تجمع وحدوي مغاربي مستقبلي من منظور واقعي وعملي، كما أن المعاهدة قد تركت الباب مفتوحا من أجل انضمام دول أخرى حيث انضمت موريتانيا في نفس السنة وهي تشكل لبنة في طريق الوحدة المغاربية التي يفرضها مصير

[1] -حمال عبد الناصر مانع ،**مرجع سابق**، ص 80.

الشعوب المغاربية المشترك،[1] ويرى البعض أن المعاهدة شكلت محور جزائري-تونسي يزيد من توطيد الروابط الثنائية بين الدولتين والشعبين كما أن المعاهدة ساعدت في وضع العديد من المشاريع ذات الاهتمام المشترك في كثير من المجالات.

1-1-ب -مرحلة الوفاق المغاربي:

التقارب الجزائري المغربي :حيث بعد قطع العلاقات الجزائرية المغربية بسبب مسألة الصحراء الغربية سنة 1976 حدث جمود في العلاقات المغربية-الجزائرية، وقد حدث تطبيع في العلاقات الجزائرية المغربية بعدما التقى الرئيس الشاذلي بن جديد مع الملك الحسن الثاني في فيفري 1983 بعدما ساعدت الأجواء السياسية على حصول اللقاء، ولكن الفضل يعود نتيجة الدور الذي لعبته المملكة العربية السعودية في الوساطة الثنائية بين البلدين بعقد قمة ثلاثية في ماي 1987 ، توصل الطرفان إلى اتفاق على مواصلة التشاور واللقاء لفض الخلافات الموجودة وتجنب المواجهة المسلحة وفي ماي1988 أعيدت العلاقات وتم فتح الحدود. إن الجزائر في تلك الفترة لم تعد تشترط تصفية المشكل الصحراوي قبل البدء في تطبيع)علاقاتها مع المغرب مما سهل عملية التقارب[2]

التقارب التونسي الليبي :تميزت العلاقات التونسية الليبية بالتوتر والتأزم في الثمانينيات وقد كان للوساطة الجزائرية دور كبير .وتدهورت العلاقات أكثر في سنة 1984 ، تلطيف العلاقات الثنائية بينهما بعد استجابة ليبيا لشروط الجزائر التي تهدف إلى أن حسن العلاقة مع الج ا زئر يستلزم حسن العلاقة مع تونس، وقد

[1] -أحمد طالب الإبراهيمي معاهدة الإخاء والوفاق أو المغرب العربي في الطور التشييد،**المجلةالجزائرية للعلاقات الدولية** ،العدد 09-(الفصل الأول 1988) ،ص7-8.

[2] -جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سابق** ،ص75-.76

حدث هذا فعلا وأبدى الطرف الليبي قبولا بالمطالب التونسية .وتبادل الرئيسان الزيارات وجرى الاتفاق على الإستغلال المشترك للجرف القاري المتنازع عليه بينهما وتسوية القضايا العالقة.[1]

التقارب الجزائري الليبي :هددت الجزائر ليبيا بالتدخل لصالح تونس بسبب قضية العمال المطرودين من ليبيا في 1985 ، وقد بدأ يتلاشى هذا التصلب في المواقف سنة 1986 إثر لقاء الرئيسين وإعلان الجزائر أنها تستنكر التهديدات الأمريكية الموجهة ضد ليبيا، وبعد القصف الأمريكي الذي تعرضت له طرابلس تعاطفت الجزائر معها، وكثرت اللقاءات بين البلدين[2].

تعتبر الأجواء التي سادت بين الأقطار المغاربية وتحسن العلاقات الثنائية وزوال مظاهر التوتر والتأزم فيما بينها، عاملا مساعدا ومنطلقا فعليا للقبول بمشروع جديد يسعى لإقامة وحدة مغاربية. وقد اجتمعت في نفس الوقت سنة 1988 الأحزاب المغاربية الرئيسية في الساحة المغاربية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثلاثين لمؤتمر طنجة ، وشارك في الاجتماع قادة الأحزاب الثلاث ، الحزب الاشتراكي تونس، حزب جبهة التحرير الوطني الجزائر، حزب الاستقلال المغرب[3] .

1-2-إنعقاد لقاء زرالدة : إستثمرت الجزائر في المناخ الجيد الذي يطبع العلاقات المغاربية وتقارب الأقطار مع بعضها البعض حيث راحت تؤكد على ضرورة الوحدة المغاربية وقامت بإجراءات عملية في هذا الإطار. كانت الدول وعشية

[1] -محمد عموري **أزمات اللاقات المغربية ومشروع الوحدةمن مؤتمر طنجة إلى لقاء زرالدة 1958-1988** رسالة ماجيستير غير منشورة ،جامعة الجزائر ،كلية الحقوق ،ص 128.

[2] -محمد عموري ،**مرجع سابق**، ص 128.

[3] -محمد عموري، **مرجع سابق** ،ص 128.

انعقاد مؤتمر القمة العربية في شهر جوان 1988 بالجزائر، المغاربية على استعداد يكاد يكون كليا لإعادة الالتزام بقرارات مؤتمر طنجة وتعديل مسار الوحدة المغاربية التي ظلت متعثرة طوال ثلاثين سنة كاملة، وعلى جانب مؤتمر القمة العربية اجتمع قادة الدول المغاربية الخمس في أول قمة تاريخية لهم يوم 10 جوان 1988بمدينة زرالدة قرب الجزائر العاصمة وكانت تلك القمة فرصة عهد جديد للبناء الوحدوي المغاربي.

[1]وعلى ضوء انتهاء أعمال اللجان المنبثقة عن قمة زرالدة في نهاية العام1988 انعقدت القمة المغاربية في دورتها الثانية بمدينة الرباط بالمغرب في الفترة27 سنة 1988 ، لمناقشة الوثيقة التي أعدتها لجنة الصياغة قبل المصادقة عليها، فقد اتفق المجتمعون على أن يكون التكامل الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي هو المنطلق، وذلك من خلال إقامة مؤسسات اقتصادية مشتركة والسماح بحرية تنقل الأفراد والبضائع بعد التوصل إلى الصيغة السياسية المناسبة لتحقيق الوحدة أو الاتحاد بين أقطار المغرب العربي،[2] وقد جاء المشروع المغاربي معتمدا فكرة المرحلية ومرتكزا على أسس اقتصادية ومالية وفنية وأمنية وليس على أسس الوحدة الشاملة التي تتحقق من خلال وحدة الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية، أي أن الدول قد فضلت النهج التعاوني والوحدة الاقتصادية أولا على أن يليها فيما بعد اندماج سياسي واجتماعي وعسكري ثم الوحدة الشاملة كمرحلة أخيرة[3].

[1] -محد علي داهش، **مرجع سابق** ،ص 197

[2] -محمد علي داهش، **مرجع سابق**، ص 197

[3] -جال عبد الناصر مانع ،**مرجع سابق**، ص 86

انعقدت الدورة الثالثة للجنة المغاربية المنعقدة بتونس في 24 جانفي 1989 ، وأبدت الوفود المشاركة ملاحظات حول المشروع ، وصدر البيان الختامي للدورة وقرر إضافة هذه الملاحظات والتعديلات إلى معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي وقرر عقد القمة المغاربية في مدينة مراكش المغربية.

2- :تأسيس إتحاد المغرب العربي1989

انعقدت القمة المغاربية في مدينة مراكش في مابين 16 و 17 فيفري 1989 والتي تعتبر المؤتمر التأسيسي للإتحاد المغاربي حيث وقع القادة المغاربة الخمس على ثلاثة وثائق،هي الإعلان عن قيام اتحاد مغرب عربي وقرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية وتوصيات ومقترحات لجانها الفرعية، و معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي.

2-1-إ**علان عن قيام اتحاد مغرب عربي** :يبدو من قراءة وثيقة إعلان الاتحاد، أن الوثيقة أعطت لوحدة المرجعية التاريخية والحضارية وأيضا وحدة المرجعية الكفاحية والنضالية والفكرية) مكتب المغرب العربي 1947 ، لجنة تحرير المغرب العربي 1948 ، مؤتمر طنجة 1958قيمة معينة، والتي لا غنى عنها لمواجهة تحديات المستقبل على ضوء التأكيد على الجذ ور التاريخية الموحدة والتي تعني شخصية مغاربية موحدة، لكي يأخذ العمل الاتحادي قيمته وأهميته وضرورته باعتباره خيا را تفرضه عدة مبررات وسعت لتحقيقه الاتجاهات الوحدوية في الحركات الوطنية و أكدته الأحزاب السياسية[1] .

ولأن البعد الاقتصادي يمتلك الفاعلية في التقارب والتعاون على طريق التكامل والاتحاد في العلاقات الدولية المعاصرة، فإن اعطاء هذا البعد للعمل الاتحادي بين أقطار المغرب العربي كان خطوة بالاتجاه الصحيح، ومن هنا أكدت الوثيقة على

[1] -أنظر الوثيقة '**إعلان قيام اتحاد مغرب عربي**، الفقرات من 01-16.

ما يجمع أقطار المغرب العربي من وحدة الأرض وما يتوفر فيها من إمكانات اقتصادية تستطيع أن تحقق التكامل والقوة استعدادا لما يواجه الواقع المغربي من تحديات اقتصادية داخلية كإخفاق التنمية الوطنية ،عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي...، وخارجية مثل السوق الأوربية المشتركة آنذاك،كما صادق قادة المغرب العربي على ماتضمنته وثيقة أعمال اللجنة المغاربية وتوصيات ومقترحات لجانها الفرعية، واعتبرت بمثابة برنامج عمل للاتحاد المغاربي، وكلفوا الأجهزة المنصوص عليها في المعاهدة المنشئة لإتحاد المغرب العربي بتنفيذ هذه التوصيات ووضع البرامج والجداول الزمنية لتطبيقها على أرض الواقع .[1]

2-2-أهداف ومؤسسات إتحاد المغرب العربي:

لقد شكل تأسيس الاتحاد المغاربي في 1989 خطوة نوعية في مسار الوحدة المغاربية بوصفه خيار استراتيجيا للمنطقة المغاربية، أقلها إيقاف الاستنزاف المتبادل بين أطراف المجال المغاربي، خصوصا أنه جاء بعد معاناة شعوبه ودوله من سياسات المحاور الثنائية المتصارعة على الزعامة طيلة عقدي السبعينيات والثمانينيات من جهة،[2] ومن جهة أخرى باعتباره مطلبا نادت به الأحزاب السياسية المغاربية. تضمنت معاهدة اتحاد المغرب العربي 19 مادة حددت أهدافه ومؤسساته وتفصيل ذلك

فيما يلي:

[1] -جمال عبد الناصر مانع ،**مرجع سابق** ،ص 89.

[2] -توفيق المديني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحاء والتأجيل دراسةتاريخية و سياسية** ،(دمشق ،إتحاد الكتاب العرب ،2006)-ص22.

2-2-أ -أهداف إتحاد المغرب العربي : حددت المادة 02 من معاهدة تأسيس إتحاد المغرب العربي أهداف الاتحاد والتي تتمثل في ما يلي[1] :

تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين . العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

و أضافت المادة 03 أن السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة أي المادة 02 تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية[2] :

-**في الميدان الدولي :**تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها على أساس الحوار.

-**في ميدان الدفاع** :صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

-**في الميدان الاقتصادي** :تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة واعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

-**في الميدان الثقافي :**إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصاً بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

---

[1] -إنظر **معاهدة إتحاد المغرب العربي** ا،لمادة02.

[2] -معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي ،**مرجع سابق** ،المادة 03.

وكقراءة في أهداف المعاهدة نجدها قد أكدت العمل على تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وفي هذا الميدان ثمة إشارة ضمنية إلى ضرورة تجاوز المشكلات السياسية البينية أي الحدود و الصحراء الغربية وحلها من خلال الحوار والتفاهم بما يخدم المصالح المشتركة بروح أخوية تحقق مصالح الشعوب المغاربية، وفي الميدان الاقتصادي أكدت على حقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة كما حددت أهدافا ثقافية وأمنية وعسكرية، وعلى العموم كانت معاهدة الاتحاد عمومية الصياغة ومختصرة في صياغة موادها[1] .

2-2-ب -مؤسسات إتحاد المغرب العربي :نصت معاهدة الاتحاد على الإطار التنظيمي للاتحاد والذي يتكون من مؤسسات رئيسية وأخرى مساعدة وفق مايلي:

-**المؤسسات الرئيسية :**تتكون المؤسسات الرئيسية من مجلس الرئاسة ومجلس رؤساء الوزراء ومجلس وزراء الخارجية.

مجلس الرئاسة :وهو أعلى سلطة في الاتحاد يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء، يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية كل ستة أشهر وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ولمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قر ا راته بإجماع أعضائه[2]

مجلس رؤساء الوزراء :الذي أكدت المادة 07 على اجتماعاتهم كلما دعت الضرورة ذلك ولكنها لم تحدد اختصاصات المجلس.

مجلس وزراء الخارجية :وهو الأكثر فاعلية باعتباره مساعدا لمجلس الرئاسة، بحيث يحضر دو رات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة

[1] -محمد علي داهش، **مرجع سابق** ،ص 195-196.

[2] -معاهدة انشاءإتحد المغرب العربي ،**مرجع سابق** ،المواد 04-05-06.

واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال فهو بالتالي يشكل عنصر الوصل بين مجلس الرئاسة وبين لجنة المتابعة واللجان الوزارية المختصة[1] .

-**المؤسسات المساعدة :**تتكون المؤسسات المساعدة من لجنة المتابعة واللجان الوزارية

المختصة، ومن الأمانة العامة ومجلس شورى الاتحاد وأخيرا الهيئة القضائية.

لجنة المتابعة :تعين كل دولة عضوا في مجلس وز رائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد تقدم نتائج أعمالها وملاحظاتها ومقترحاتها إلى مجلس وز راء الخارجية[2] .

اللجان الوزارية المختصة :ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها، أي أنها عند قيام الاتحاد لم تنشأ بعد ومجلس الرئاسة هو من ينيط بها الصلاحيات المناسبة[3] .

الأمانة العامة :وهي وفقا للمادة 11 تتكون من ممثل عن كل دولة وتمارس أعمالها في الدولة التي تتولى رئاسة مجلس الوزراء، تحت إشراف رئيس الدورة والذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها المالية،[4] ولم تحدد المادة اختصاصات الأمانة العامة ولم يتم الاتفاق على مكان دائم لها.

مجلس شورى الاتحاد :يتشكل وفق المادة 12 من المعاهدة التأسيسية مجلس شورى يتكون من 10 عشرة أعضاء من المجالس النيابية عن كل دولة عضو، يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة، وتجد هذه الفكرة أي- مجلس الشورى -جذورها في النتائج والقرا

---

[1] معاهدة إنشاءاتحاد المغرب العربي ،**مرجع سابق** ،المادة08

[2] -**المرجع نفس** ،المادة 09.

[3] **المرجع نفسه** ،المادة 10.

[4] -**المرجع نفسه** ،المادة 11.

رات التي تخص الوحدة المغاربية[1] أما اختصاصاته فتنحصر في إبداء الراي حول المشاريع مؤتمر طنجة للعام1958 والقرارات التي يحيلها إليه مجلس الرئاسة، ويعمل مجلس الشورى على تقديم التوصيات التي يرى فيها تعزيزا لعمل للاتحاد وتحقيق أهدافه[2] .

الهيئة القضائية :تشكلت وفقا لمعاهدة تأسيس الاتحاد هيئة قضائية هي بمثابة محكمة تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

واختصاصاتها هي النظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقاً لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية، هذا من جهة ومن جهة أخرى تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة،وتعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزا من المعاهدة ويحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها .[3]

تميزت معاهدة اتحاد المغرب العربي باستثناء الهيئة القضائية ومجلس الشورى بالغموض والمرونة، ويتجلى ذلك في عدم تحديد اختصاصات واضحة للمؤسسات المختلفة بشكل يمنع تداخل وظائف الهياكل الإدارية للاتحاد هذا من

[1] -راجع **قرارات ندوة طنجة المتعلقة بالوحدة**

[2] -ا[2] معاهدة إنشاءاتحاد المغرب العربي ،**مرجع سابق** ،المادة 12.

[3] -معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، **مرجع سابق** ، المادة 13.

جهة ، أما المرونة فتتأتى من خلال ترك المجال مفتوحا دون تقييد للمؤسسات وبخاصة مجلس الرئاسة، وبالتالي إمكانية)التدخل في أي شيء دون أن يكون مقيدا[1] .

[1] محمد علي داهش، **مرجع سابق**، ص 194.

الفصل الثاني

منظور الأحزاب السياسية الرئيسيةفي المغرب العربي للاندماج المغاربي

تعتبر الأحزاب من أهم التنظيمات السياسية لما تقوم به من مهام متميزة في مجال النشاط السياسي و تحسيس الرأي العام بالقضايا الهامة التي تتصل بحياته، و من بين هذه القضايا والمسائل مسألة الوحدة بين دول المغرب العربي،فلا يوجد حزب سياسي مهما كان تصنيفه بين ثوري أو محافظ ، جماهيري أو نخبوي يساري أو يميني، وطني أو جهوي، بدون برنامج سياسي أو مشروع عمل يجمع بين ثلاثة عناصر و مكونات أسياسية هي :المنهج أو الطريق الذي يسير فيه و الهدف والغاية التي يعمل على تحقيقها و الوسائل المادية و البشرية و الفنية التي يستخدمها، ومن هذا المنطلق فإنه لايمكن معرفة محتوى برنامج أي حزب من الأحزاب قيد الدراسة حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر، حزب الاستقلال في المغرب، التجمع الدستوري الديمقراطي في تونس دون تحديد دوره في الحركة الوطنية، و بخاصة دوره في إرساء قواعد و أسس الوحدة السياسية المغاربية خطابا وممارسة، اعتمادا على مواثيقه التاريخية وأيضا على قر ا رات الندوات والمؤتمرات التي عقدها الحزب .وعندما نتكلم عن منظور الأحزاب بخصوص مسألة الوحدة، فهذا يقتضي أن ندرس أولا التطورات الداخلية للأحزاب الوطنية نفسها ثم نتطرق لمواقفها حول مسألة الاندماج، لأنه يستحيل معرفة دور أي حزب سياسي ومواقفه تجاه قضية معينة دون دراسة أسباب ظهوره والتعرف على نشأته وطبيعته.

من هذا المنطلق ستتناول في هذا الفصل قضية الاندماج المغاربي من منظور الأحزاب الثلاثة من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث وفق ما يلي

المبحث الأول: الاندماج المغاربي في منظور حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري

يقتضي البحث في تصور وموقف الحزب من مسألة الوحدة في منطقة المغرب العربي العودة إلى الفترة الاستعمارية، لفهم النسق الذي حكم الوعي الوطني و حدد منظورات نخبه و حركاته اتجاه مسألة الوحدة و إشهار فكرة المغرب العربي وتأصيل العمل و النضال من أجلها، و لم يكن من الجائز علميا عدم التطرق إلى الفترة الاستعمارية كما لم يكن ممكنا و نحن نبحث في مضمون المرحلة و نفكر في قضاياها أن نتخلص من ثقل الحاضر و ضغط أسئلته، التي قد نجد بعض عناصر أجوبتها في فترة الخضوع للاحتلال الفرنسي، فالتاريخ وحده قادر على إنصاف الحاضر و المساعدة على رسم معالم المستقبل، في هذا الصدد تتم دراسته في مطلبين اثنين كما هو مبين فيما يلي:

المطلب الأول :الخلفية التاريخية لحزب جبهة التحرير الوطني وتطوره.

سنتناول في هذا المطلب نشأة حزب جبهة التحرير الوطني والظروف التاريخية والملابسات السياسية التي ساهمت في ظهوره وقيادته لعملية الكفاح المسلح والسياسي.

أولا -الجذور التاريخية لحزب جبهة التحرير الوطني:

تعود أصول جبهة التحرير الوطني إلى حركة" نجم شمال إفريقيا1926 وهي حركة سياسية نشأت في الأوساط العمالية بفرنسا، هدفها وشعارها "وحدة النضال المغاربي لاستقلال بلدان المغرب العربي الثلاثة تونس والمغرب الأقصى و الجزائر"، وكان "مصالي الحاج "وهو زعيم الحركة، يعتقد أن تكريس العمل الوحدوي لن يتجسد إلا بواسطة توحيد الحركة الوطنية المغاربية، وجمدت السلطات الاستعمارية حركة النجم وأمرت بحله ومتابعة أنصاره سنة 1937 وبعد الحرب العامية الثانية كان للظروف القاسية التي عانى منها الشعب الجزائري خلال الحرب وبعدها، أثرها البالغ في إعادة صياغة الفكر الوطني للحركة الوطنية

خاصة بعد حل حركة النجم الذي أصبح يحمل اسم حزب الشعب الجزائري،[1] وسنتطرق فيما يلي إلى ظروف نشأة الجبهة:

1- حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1946–1954 : تعتبر المرحلة التاريخية ذلك لأنه عاش ظروفا سياسية صعبة، كادت تؤثر سلبا في حياة التيار الثوري الاستقلالي على وحدة الحزب وقوته التجنيدية في المجتمع، لأنه عاش ازدواجية العمل النضالي كونه جمع بين النضال السياسي السري والنضال السياسي الشرعي من جهة،ومن جهة أخرى أنه جمع بين منهجين متناقضين في الكفاح السياسي عن طريق الانتخابات والكفاح السياسي الثوري الذي يركز على الإعداد والتحضير للكفاح المسلح.[2] بالإضافة إلى كل هذه التناقضات و الصعوبات الحقيقية التي عاشها هذا التيار السياسي فإنه أصبح يعيش بروحين، روح ثورية تناضل من أجل فرض الكفاح المسلح كطريقة وحيدة لتحقيق الاستقلال، و روح إصلاحية أصبحت تؤمن بتحقيق مطالب الحزب بالطرق القانونية والتدريجية أو الجزئية، بالإضافة إلى العديد من المشاكل التي كانت تعصف بالحزب لولا حنكة وقوة صموده أمام الصعاب و المحن، ومنها الأزمة البربرية لسنة 1949 واكتشاف المنظمة السرية على إثر حادثة تبسة سنة 1950 ، ثم انقسام الحزب سنة 1954، فمنذ سنة 1946 كانت المهمة التي حملها حزب الشعب الجزائري السري على عاتقه ووضعها ضمن أولوياته، تتمثل في التحضير للكفاح المسلح وتطوير تنظيميه وبناء استراتيجية قادرة على قيادة الحزب إلى تحقيق أهدافه الوطنية.

---

[1] -بوعلام بلقايدي ،البعد المغاربي في ايديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية (1911-1937)، **مجلة المصادر** ،العدد 07 ،(نوفمبر 2002)،ص 128-133.

[2] -أحمد محساس ،**الحركةالثورية في الجزائر من الحرب العالمية إلى الثورة المسلحة** ، (الجزائر دار القصبة للنشر، 2003)، ص 17.

كانت بداية التحولات السياسية التي عرفها التيار الثوري الاستقلالي مع اجتماع اللجنة المركزية في أكتوبر 1946 بقيادة مصالي الحاج ببوز ريعة، وكان موضوع المشاركة في الانتخابات هو المحور الأساسي الذي دار حوله النقاش لمدة ثلاث أيام متتالية فإما المشاركة أم الرفض وعندها الدخول في صراع مع مصالي الحاج[1]،وتم التصويت بالأغلبية إرضاء لرأ ي الزعيم مصالي الحاج، وكان يهدف من ذلك إخراج حزب الشعب الجزائري من السرية إلى العلنية وبالتالي نقل الحزب من الوضعية غير القانونية إلى الوضعية القانونية.

2-المنظمة الخاصة وبداية التحضير للعمل المسلح :إن المؤتمر الأول لحزب الشعب حركةانتصار الحريات الديمقراطية يمثل منعرجا حاسما في حياة التيار الثوري الاستقلالي والحركة الوطنية بشكل عام، بأن ساهم بقراراته في توضيح التوجيهات وفي الإسراع بالمسار الثوري وفي نفس الوقت تفاقمت التناقضات الداخلية على مستوى قيادة الحزب لكن هذه التناقضات بقيت مستمرة إلى غاية 1954 على المستوى التنظيمي أصبح الحزب يتكون من هيكل إدا ري مزدوج من حيث وأصبحت" حركةانتصار الحريات الديمقراطية "هي الاسم"**semi legal**" الصغة القانونية الجديد الذي حل محل" حزب الشعب الجزائري "السري لكي تسمح له الإدارة بالمشاركة في الانتخابات لأول مرة في حياة الحزب يتم بصفة رسمية الإقرار بالإجماع بمبدأ العمل المسلح وإنشاء إطار تنظيمي خاص بهذا العمل تحت غطاء السرية فإنشاء المنظمة السرية يعتبر منعرجا حاسما في مسار التيار الثوري والحركة الوطنية عموما.[2]

[1] -أحمد محساس ،**مرجع سابق** ،ص 115.

[2] -أحمد محساس، **مرجع سابق** ،ص 394..

إن تكوين" المنظمة الخاصة "هو نجاح كبير لأنصار الطريق الثوري الذين أصبحوا يشكلون قوة سياسية لها وزنها داخل التيار الثوري الاستقلالي، كما أن تكوين التنظيم شبه العسكري داخل حزب سياسي يحمل عدة دلالات، فدخول التيار الوطني الاستقلالي من فرنسا إلى الجزائر أدى إلى تطور اجتماعي وإيديولوجي وسياسي داخل الحزب، الأمر الذي ساهم في ظهور تيار ثوري يدعو إلى انتهاج العمل المسلح كطريق وحيد للتحرر، كما أن التطور الاجتماعي والمهني والثقافي للحزب أدى إلى التطور السياسي والإيديولوجي الذي تمثل في وجود عدة تيارات سياسية في صفوفه، وحسب الباحث محمد حربي فإنه يوجد داخل الحزب ثلاث تيارات هي :المصاليون وهم الذين بقوا على الخط السياسي لحزب نجم شمال إفريقيا ويعملون تحت قيادة مصالي الحاج، المركزيون أو الإصلاحيون ويعملون تحت قيادة لحول حسين والثوريون تحت قيادة د.لمين دباغين وهم الذين يدفعون بالحزب نحو انتهاج الطريق المسلح في سبيل الاستقلال،وتشكل هذه المرحلة بداية انتقال الحركة الوطنية من النضال السياسي المطلبي إلى النضال الثوري ومنذ سنة إنشاءها سنة 1947 قامت المنظمة الخاصة بانتهاج السرية التامة كما أنها تجمع بين السياسي والمدني والعسكري وهي عبارة عن هيكل ذي تنظيم رأسي، يوجد على رأس الهرم قائد أركان وطني يقوم بمهمة التنسيق بين الهياكل المحلية والوطنية شبه العسكرية وبين الحزب، لكونه يجمع بين العضوية في المكتب السياسي ورئاسة المنظمة الخاصة السرية، ويجمع بين وضعين متناقضين، الوضعية القانونية والشرعية والوضعية غير القانونية أو السرية.[1]

[1] -عمار بوهلول،الحركة الوطنية بين العمل السياسي والعمل الثوري 1947-1954 ،**مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة** ،عدد 03 خريف 1995 ،ص 81-83.

هذه المنظمة التي أنشأت في مؤتمر 15 فيفري 1947 حلت من طرف اللجنة المركزية لحزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1950 وفي ظرف03 سنوات استطاع التنظيم العسكري للحزب، أن يخطو خطوات هامة في سبيل تحضير الظروف الملائمة لانطلاق العمل المسلح و استطاع أن يضع المبادئ والقواعد التنظيمية والعسكرية الأولية لقيام جيش تحرير وطني.

3-إجتماع مجموعة ال 22 : تم عقد مؤتمر خاص بإطارات المنظمة الخاصة السابقين في25 جوان 1954 برئاسة مصطفى بن بولعيد،وكان اهتمام أعضاء المنظمة الخاصة متصلا بإعادة توحيد الحزب والخروج من تلك النزاعات والخلافات بين قادته من الطرفين" أنصار مصالي والمركزيين "فبادروا إلى تأسيس "اللجنة الثورية للوحدة والعمل"، وتعتبر تلك اللجنة امتداد للمنظمة الخاصة، ومن بين مواقفهم الهامة أن أنجع الطرق لحسم النزاع الداخلي تكمن في محاربة الاستعمار، أما استئناف النشاط السياسي فإنه يكمن في تصلب الكفاح والأخذ بتلابيب العمل المباشر مع مراعاة الحالة في شمال إفريقيا.[1]

و في مارس 1954 إلى أكتوبر 1954 عقدت لجنة الستة،[2] عدة اجتماعات سرية بالعاصمة وكان آخر اجتماع لها بتاريخ 23 أكتوبر 1954 بال ا ريس حميدو،ثم اتخاذ القرار الحاسم بتفجير الثورة المسلحة ليلة أول نوفمبر 1954 وبإنشاء تنظيم سياسي جديد هو جبهة التحرير الوطني، ويعتبر بيان أول نوفمبر 1954أول وثيقة تصدر عن الجبهة وهو البرنامج الذي اعتمدته عند نشأتها .بينما كان الصراع يشتد بين المصاليين والمركزيين كان هناك فريق من الشبان بدأ

[1] -عامر رخيلة ،**التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980** ،(الجزائر، ديوان المطبواعت الجامعية 1993)-ص 45.

[2] -الأخضر جودي بوالطمين ،**لمحات من ثورة الجزائر**، (الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب ،1987)، ص 251

ينطوي تحت لواء مجموعة جديدة هي"اللجنة الثورية ،" (CRUA) في أفريل 1954 للوحدة والتي حاولت أن توفق في البداية بين طرفي النزاع ولكن عندما فشلت في ذلك أخذ الشبان في هذه اللجنة على عاتقهم مهمة تشكيل منظمة وطنية جديدة تكفلت بها مجموعة 22 ، ثم مكتب هذه المجموعة الذي أسس" جبهة التحرير الوطني (FLN)" في الفاتح من نوفمبر1954.[1] فالجبهة وضعت حدا للممارسات التي سادت خلال فترة 1947 - 1954 سواء من الناحية التنظيمية أو العملية، حيث تم تحرير مناضلي الحزب من ظاهرة عبادة الشخصية وتقديس صورة الزعيم المجسدة في مصالي الحاج وفي التخلي عن النضال السياسي لوحده، لأنه أسلوب عقيم وعاجز عن تحقيق أهداف الحزب، واللجوء إلى عملية الجمع بين الأسلوب العسكري والسياسي معا كوسيلة لتحرير الجزائر، أما الذي ورثته الجبهة من حزب الشعب ويعتبر استمرارية له هي الفكرة التحررية التي سعى الحزب ومن قبله نجم شمال إفريقيا إلى غرسها في أوساط الشعب الجزائري،وتجدر الإشارة أيضا إلى بعض الخلافات التي ظهرت بين قيادة الداخل والوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، وقد توصلنا إلى هذا الاستنتاج من خلال قراءتنا لبعض الرسائل الواردة في كتاب :(المراسلات بين الداخل والخارج - الجزائر القاهرة1954 - 1956) لصاحبه" مبروك بلحسين "وخاصة في الوثيقة رقم 29 حيث يقول فيها عبان رمضان ":ليس لنا نفس التصور عن جبهة التحرير، بالنسبة إليهم تعتبر جبهة التحرير حزبا تقف خلفه أغلبية الشعب الجزائري، كما أنها استمرار لحزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية واللجنة الثورية للوحدة والعمل ... أما بالنسبة إلينا فإن جبهة التحرير هي امتداد في المجال السياسي للشعب الجزائري المكافح من أجل استقلاله إن الجبهة هي الشيء

[1] -أحمد حمدي، مرجعيات الخطاب الوطني الجزائري ،**مجلة المصادر** ،العدد04 ،(سنة 2001) .

الجديد وليست هي حزب الشعب الجزائري ولا حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، إن الجبهة هي تجمع كافة الجزائريين الذين يرغبون بإخلاص في الاستقلال... إن جميع الناس في الجزائر جبهويون[1] "...

ثانيا: تحول الجبهة إلى حزب سياسي من خلال أدبياتها.

1- بيان 01 نوفمبر برنامجا وخطابا:

تحفل وثائق ونصوص وأدبيات الحركة الوطنية وثورة 01 نوفمبر في مضامينها بالكثير من الأبعاد والخصائص والقيم التحررية والإنسانية والحضارية ويعتبر بيان01 نوفمبر في طليعة الوثائق، وذلك لمجموعة من الحقائق والمعطيات يمكن حصر بعضها: كون بيان 01 نوفمبر نقل الحركة الوطنية من مرحلة التصور والرؤية السياسية للقضية الجزائرية إلى مرحلة التجسيد الميداني لتلك الرؤية بالدعوة إلى تطبيق شعار الحركة الوطنية بالانتقال من العمل السياسي إلى العمل المباشر، كما أنه يعد تتويجا ناضجا وعميقا لما صدر عن التيار الوطني التحرري الاستقلالي منذ 1962 ، من نصوص ووثائق وأدبيات بلورت خلال ثلاث عقود من الزمن الرؤية التحررية وحددت المواقف المبدئية من المتغيرات الداخلية والخارجية محليا إقليميا ودوليا، ويعود الفضل لبيان نوفمبر في إنقاذ الحركة الوطنية مما آلت إليه من تأزم على صعيد التنظيم والأهداف والوسائل ومن خلال دعوته لتجاوز طرفي (النزاع الحزبي) والاتجاه إلى مصدر الثورة وهو الشعب تجسيدا وتطبيقا لشعار الحركة الوطنية" الثورة من الشعب وإلى الشعب "لتحقيق الهدف الثابت في النضال الوطني المتمثل أساسا في استرجاع الاستقلال الوطني.

[1] -ابراهيم لونيسي ،ظهور جبهة التحرير الوطني وتطورها إل غاية 1956 ،**مجلة المصادر** ،العدد12السدسي الثاني(2005) ص 148.

ويمكن اعتبار البيان برنامجا، إذ لم يكن بيان 01 نوفمبر بيانا عسكريا فقط بل هو برنامج متكامل يمثل في مضمونه وثيقة تأسيسية وبيان انبعاث" ميلاد "جديد للجزائر ككيان جغرافي حضاري وشعب عريق له إسهامه في الحضارة الإنسانية،[1]وللاطلاع على البعد المغاربي للبيان سنتعرض له بالتفصيل في المطلب الثالث بعنوان المنظور الوحدوي لجبهة التحرير الوطني.

2-مؤتمر الصومام برنامجا و خطابا:

إن هدف جبهة التحرير لم يقتصر على تجاوز التشكيلات السياسية التي كانت متواجدة على الساحة قبل 1954 ، بل تعدى ذلك إلى إحداث ثورة اجتماعية ملائمة للثورة الجزائرية إلا أن ذلك لم يظهر إلا بعد 1956 ، وقد تبلور مشروع مجتمع يهدف لقيام دولة عصرية على أساس العدالة الاجتماعية في الوثيقة الصادرة عن مؤتمر الصومام، كمشروع للثورة بالمعنى الشمولي للكلمة، أي تغيير البنيات و الذهنيات و المفاهيم ووضع أسس تجديدعميق على الصعيدين الاقتصادي و الثقافي.[2]

ومن الأهداف السياسية لمؤتمر الصومام على مستوى شمال إفريقيا نذكر:

- تنسيق السعي الحكومي في البلدين الشقيقين للضغط على الحكومة الفرنسية في الميدان الدبلوماسي.

-توحيد النشاط بإنشاء تنسيق بين الأحزاب الوطنية الشقيقة[3] .

3-برنامج مؤتمر طرابلس(ماي /جوان1962):

---

[1] حي بوعزيز،مكانة ثورة اول نوفمبر 1954 بين الثورات العالمية ودورها في تحرير الجزائر،**مجلة المصادر**العدد 04 (سنة2001)ص 60.

[2] ابراهيم لونيسي، **مرجع سابق** ،ص13.

[3] -عامر رخيلة ،التطور السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962- 1980،**المرجع السابق** ،ص 56.

إنعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلسللنظر في نتائج الاتفاقيات الموقعة بإفيان، وشارك في هذا الاجتماع الوزراء الذين كانوا معتقلين بفرنسا،ونقل القادة التاريخيون خلافاتهم السابقة إلى المؤتمر السادس، وحدث أن تمحور الخلاف بين أعضاء المجلس وتجسد في وجود كتلتين مختلفتين بأطروحاتهما ومرجعيتهما التاريخية، ولم يفلح الاجتماع في تقريب وجهات النظر المبنية على توجهات إيديولوجية كان أبرزها الميولات التي تتمحور حول القومية العربية والميولات المتجهة نحو الارتباط والتعاون الاقتصادي مع فرنسا في إطار سياسة مغاربية، وتزعم الطرح الأول أحمد بن بلة و خيدر أحمد في حين مال البقية نحو جاذبية الطرح الثاني،أما مشروع طرابلس كوثيقة عمل فقد حظيت بدراسة وإعداد مركزين، وأعدت قبل المؤتمر بمدينة الحمامات في تونس لتكون جاهزة، وتناولت هذه الوثيقة توجه الجزائر بعد الاستقلال وهي الوثيقة التي أطلق عليها ميثاق طرابلس أو برنامج طرابلس.[1]

إن عملية التحويل التي كان المكتب السياسي يقوم بها من 1962 إلى 1964 بينت أن تلك المبادئ المنصوص عليها قد أخل بها، نتيجة ما كان قائما من صراعات وتنافس على من يسبق ليثبت أقدامه في الحزب والدولة في آن واحد، ذلك ما كان له انعكاسات سلبية على عملية تحويل الجبهة إلى حزب سياسي حقيقي .[2]أما أهداف الحزب فقد نصت عليها المادة الثانية من القانون الأساسي للحزب الذي صادق عليه المجلس الوطني للثورة بطرابلس على أن "هدف جبهة التحرير

[1] -إدريس فاضلي ،**حزب جبهةالتحرير** ،**عنوان ثورةودليل دولة**،(الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2004)، ص 129.

[2] -عامر رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني، **مرجع سابق** ،ص 237.

الوطني هو بناء جمهورية جزائرية حرة ديمقراطية واجتماعية لا تكون متناقضة مع المبادئ الإسلامية."

-لقد شهدت فترة حكم الحزب الواحد خلال1963 - 1965سيطرة كاملة من طرف السيد أحمد بن بلة الذي لجأ إلى مبدأ سيادة الحزب الواحد ممثلا في شخصه للإطاحة بكل ما يعارضه في الحكم، إلى أن تدخل الجيش علنا في 19 يونيو 1965بزعامة العقيد هواري بومدين الذي تعهد باسم مجلس الثورة على تصحيح الأوضاع داخل الحزب بالعمل على تحويله إلى حزب ديناميكي، إن أهم الإصلاحات التي تمت في هذه الفترة هي تحويل المكتب السياسي إلى الأمانة التنفيذية التي شرعت في وضع برنامج إصلاحي شامل لحزب "جبهة التحرير " تحت شعار العودة إلى المنابع التي كرستها الثورة المسلحة في الماضي[1].وفي يناير 1979 ، انعقد مؤتمر استثنائي لمناقشة اختيار خليفة الرئيس هواري بومدين وتشكيل لجنة قيادة للحزب وتمت تزكية الشاذلي بن جديد لمنصبي رئيس الجمهورية والأمانة العامة للحزب، حيث أصبح الحزب يملك ولأول مرة جهازا تنظيميا وسياسيا مكتمل الأركان، وخلال هذه الفترة ظهرت على الساحة السياسية بوادر الصراع بين الهياكل الحزبية القاعدية ومحاولة تحويل الحزب إلى حزب فئة ذات مصالح مادية ومحاولة الحزب فرض نفسه كقوة مسيرة للمجتمع الجزائري[2]،و بصدور الدستور الجزائري لسنة 1989 ، لم يعد حزب جبهة التحرير الوطني الذي حكمت باسمه البلاد منذ الاستقلال، الحزب السياسي الوحيد في الساحة السياسية، فبينما ينص دستور 1976 على أن النظام السياسي هو" نظام

[1] -إسماعيل قسرة، **الديمقراطية في الجزائر**، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ،2002) ،ص 156.

[2] -مصطفى بلعور ،حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر، **مجلة الباحث** ،العدد 04(سنة 2006) ص 97-106.

الحزب الواحد "كما تضمن متنه عدة مرات كلمة" حزب "أو" جبهة التحرير الوطني"، فإن هاتين الكلمتين منعدمتين في الدستور الجديد الذي نص على حرية انتشار الجمعيات السياسية.[1]

المطلب الثاني :الاندماج المغاربي في منظور حزب جبهة التحرير الوطني .

يعتبر بيان أول نوفمبر 1954 أول برنامج سياسي لجبهة التحرير الوطني حددت فيه أهدافها، كما يمكن تتبع برنامج الجبهة في مواثيق مؤتمر الصومام ومؤتمر طرابلس وذلك في فترة الثورة، وفي المواثيق الوطنية 1976 و 1986 وكذلك في مؤتمرات الحزب والدساتير 1963 و 1976 بعد الاستقلال لغاية 1989.

أولا -الاندماج المغاربي من خلال مواثيق الحزب أثناء الفترة الاستعمارية

1- الاندماج والوحدة من خلال بيان 01 نوفمبر 1954 : أكدت جبهة التحرير الوطني في بيان أول نوفمبر 1954 ارتباط الثورة بدائرة المغرب الع ربي و العمل على تحقيق الاستقلال التام ووحدة الشمال الإفريقي، و في هذا الصدد يقول البيان" :الهدف من عملنا و مقومات وجهة نظرنا الأساسية التي تهدف إلى الاستقلال في إطار الشمال الإفريقي... "

يسجل البيان تأسف الثورة الجزائرية على عدم تجسيد الوحدة المغاربية ضد العدو المشترك الذي ما فتئت تدعو إليه الحركة الوطنية،فيقول البيان ..." و مما يلاحظ في هذا الميدان أننا كنا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العالم، هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقق أبدا بين الأقطار الثلاثة"، مبديا

[1] -إسماعيل قسرة ،**مرجع سابق** ،ص 157.

التأسف على ما آلت إليه الأوضاع من إنفراد كل قطر بمصيره على حساب وحدة الجبهة المغاربية.[1]

أما على تأثير المقاومتين التونسية و المغربية على الجزائر فأكد البيان أن "أحداث المغرب و تونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا"، و لعل اندلاع أحداث المغرب و تونس دافعا هاما للحركة الوطنية في أن تقرر اندلاع الثورة للحاق بالركب ...إن كل من واحد منهما قد اندفع اليوم في سبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزتهم الأحداث" [2] .

من هنا نستخلص أن النظرة الوحدوية تتسم بالموضوعية و العقلانية بعيدة عن تلك المواقف الأيدلوجية و الانتهازية [3]، مما سمح للثورة الجزائرية أن تتحصل على تأييد متزايد دون أي مقابل و الاحتفاظ باستقلالية قرارها حتى إزاء الأشقاء.

2- **الإندماج في ميثاق وقرارات مؤتمر الصومام 1956** : أثناء انعقاد مؤتمر الصومام في20 أوت 1956 و رغم الظروف التي عرفتها منطقة المغرب العربي إثر إعلان استقلال تونس والمغرب فإن المؤتمر أكد مغاربية الثورة الجزائرية،[4]حيث ألح ميثاق مؤتمر الصومام على وحدة المغرب العربي إذ أكد على الخصوص بأن " :إفريقيا هي مجموعة كلية تؤلفها الجغرافيا و التاريخ و اللغة و الحضارة و المصير ومن ثم يجب أن يبقى هذا التضامن بالطبع عن إتحاد

[1] -عامر رخيلة ، التطورات السياسيةو التنظيمية لحزب جبهة التحرير الوطني ،**مرجع سابق** ،ص 66.

[2] -عامر رخيلة ،أبعاد ومفاهيم في بيان 01-09- 1954، **مرجع سابق** ،ص 66.

[3] - محمد جغابة ،**مرجع سابق** ، ص 75.

[4] -عبدالله المقلاتي ،البعد الغاربي للثورةالجزائرية ودور بلدان المغرب العربي في دعمها ،**مرجع سابق** ،ص 204.

بين دول شمال إفريقيا الثلاث"، من الواضح أن هذا البرنامج يشكل ردا قاطع على السياسة الاستعمارية في الجزائر و يشكل في نفس الوقت صلة نظرية وعملية بين جميع مسؤولي و كوادر جبهة التحرير الوطني كما يقدم أرضية نظرية صالحة للقاء مع القوى الحية في منطقة المغرب العربي[1] .

3-الإندماج في برنامج طرابلس 1962: أما فكرة المغرب العربي فقد جاءت من خلال ميثاق في القسم الخاص بمجال السياسة الخارجية، حيث يضع الميثاق طرابلس جوان 1962 أهداف الجزائر المستقلة و محاربة الاستعمار و الامبريالية ويربط ذلك بالمعركة من أجل وحدة المغرب العربي و الوحدة العربية ووحدة إفريقيا فيقول ":إن اتساع الكفاح ضد الامبريالية يغذي دينامكية القوى السياسية و الاجتماعية التي تعمل بسيرها في اتجاه واحد من أجل تحقيق الوحدة في المغرب العربي و في العالم العربي وفي إفريقيا"،[2] ذلك أن الطموح إلى الوحدة يتدرج في سياق تاريخي يعكس حاجة تحرر الجماهير، و تتمثل مهمة حزب جهة التحرير الوطني في المساعدة على وضع تقدير صحيح لمقتضيات تحقيق الوحدة في المغرب العربي الكبير و الوطن العربي و في إفريقيا، أما على المستوى الدولي، فإن تطور المبادلات و تنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة والسياسة الخارجية المبنية على التشاور والتضامن في محاربة الامبريالية، تساعد أيضا على الوحدة إذا كانت هذه الأهداف في نفس اتجاه مصالح الشعوب.[3]

كما يضيف" :إن الوحدة بين بلدان متمايزة هي عمل جبار يجب أن يطرح في إطار اختيارات أيديولوجية واقتصادية مشتركة تتلاءم مع مصالح الجماهير

---

[1] -محمد الميلي، **،مرجع سابق** ،ص 32.

[2] - محمد الميلي **،مرجع سابق**، ص 144.

[3] -ادريس فاضلي، **مرجع سابق** ،ص 144.

الشعبية، إن مناورات التجزئة التي تعتمد عليها الامبريالية و مصالح وخصوصيات الطبقات الحاكمة في المغرب العربي و العالم العربي و في إفريقيا أهم العوائق التي تقوم في طريق الوحدة وتحول غالبا إلى مجرد شعار ". [1]

ويضيف الميثاق " :إن المهمة الأساسية لحزبنا هي أن نساعد في المغرب العربي و في العالم العربي و في إفريقيا على تقدير سليم للمتطلبات الهائلة التي يستلزمها تحقيق الوحدة و هذا العمل يجب أن يتم على مستوى حركات الطليعة و المنظمات الجماهيرية حتى تتحدد بكيفية ملموسة العراقيل المطلوب التغلب عليها" [2].

ثانيا -الإندماج المغاربي من خلال برامج ومواثيق الحزب بعد نيل الاستقلال:

لقد كان حزب جبهة التحرير هو الموجه للسياسة العامة للجزائر، والحزب والدولة لهما صلاحيات متكاملة، وبالتالي فالدساتير كانت انعكاسا لتصورات الحزب السياسية وهي تشكل من هذا المنطلق أحد مرجعيات ووثائق وبرامج الحزب.

وإن أردنا أن نرجع لدساتير الجزائر في عهد الحزب الواحد لنرى كيف تم التعاطي مع فكرة الوحدة المغاربية، نلاحظ أن دستور 1963 و 1976 لم يعطيا هامشا كبيرا لمشروع وحدة المغرب العربي.

فنجد دستور 1963 قد نص من خلال المبادئ و الأهداف في المادة 02 على أن ...":و هي جزء لا يتجزأ من المغرب العربي و العالم العربي و إفريقيا"،[3]

وفي دستور 1976 تضمنت المادة 87 منه مايلي ":تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب.. . وحدة الشعوب المغربية المستهدفة صالح

[1] -عبد الله مقلاتي ،البعد المغاربي للثورة الجزائرية ودور بلدان المغرب العربي في دعمها ،**مرجع سابق** ،ص 165.

[2] -عامر رخيلة ،أبعاد ومفاهيم في بيان 1 نوفمبر 1954 ،**مرجع سابق** ،ص 66.

[3] -المجلس الدستوري الجزائري، **الدستور الجزائري**. نشر مديرية الوثائق للمجلس الدستوري ،ص 4.

الجماهير الشعبية، تتجسد كاختيار أساسي للثورة الجزائرية"،[1] وكيفيات مباشرتها، كما أن الوحدة التي يتصورها هي وحدة الشعوب وليست وحدة الدول والأقطار.

يعكس دستور 63 و 76 و ميثاقي 76 و 86 البعد المتطور النظري وليس العملي لفكرةإندماج المغرب، حيث يتميز حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري بتعاطيه الإيجابي مع فكرة وحدة المغرب العربي، فكما أ رينا أنه من خلال برنامج طرابلس 1962تم النص على "دعم حركات الوحدة في المغرب العربي و الوطن العربي و إفريقيا "ويضيف البرنامج المذكور"أن الطموح إلى الوحدة يندرج في سياق تاريخي " ... [2]

و أما فكرة المغرب العربي من خلال ميثاق 1986 فقد جاء فيه بخصوصها مايلي: "إن المغرب العربي جزء من الوطن العربي، وفكرة بناء مغرب عربي ضمن مشروع سياسي موحد وطموح كانت وما تزال من أعز مطالب أجيال المغرب العربي، آمنت بها عقيدة، ورسمتها هدفا، منذ العهد الاستعماري ، وتقتنع بها الآن مصيرا حتميا يمثل، في نفس الوقت، حلا أمثل لكثير من المشاكل والصعاب والصراعات.

إن بناء المغرب العربي يمثل في نظر الثورة الجزائرية اختيار أساسيا وموقفا استراتيجيا ولا يخضع لأية حسابات ظرفية عابرة ولا شك إن بناء مغرب عربي قوي الأركان يستلزم الاحترام الدقيق للمبادئ الثابتة المتصلة بحق شعوب في المساواة، وفي تقرير مصيرها بنفسها، وفي احترام سيادتها،وسلامة ترابها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، واحترام الحدود الموروثة.

---

[1] -سعيد بوشعير ،**النظام السياسي الجزائري** ،(الجزائر در الهدى للنشر ،1990)،ص22.

[2] -حزب جبهةالتحرير الوطني **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962(** الجزائر ،وزارة الاعلام والثقافة ،1979) ،ص 94.

في شهر جويلية عام 1989 عقد المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني ومن خلال تحليل الأوضاع السياسية للمؤسسات الدولية الجهوية والعالمية و تصور الجزائر لعلاقاتها مع هذا المحيط على المدى المتوسط و البعيد، وعملا بمبدأ سياسة الجزائر الخارجية والتي هي انعكاس و امتداد لسياستها الداخلية، جاء التأكيد على محور المغرب العربي من خلال السعي إلى تحقيق وحدة المغرب العربي الكبير و تعزيز التشاور و الحوار السياسي حول الاهتمامات المشتركة.[1]

بالنتيجة يمكن القول أن البعد الوحدوي الإندماجي في خطاب حزب جبهة التحرير الوطني شاركت في بلورته وصياغته عدة عوامل أهمها العامل التاريخي، الذي يعود إلى الحركة الوطنية التي تعتبر جبهة التحرير في حد ذاتها ثمرة أساسية لها، والحرب التحريرية التي فرضت على الجبهة إعطاء أهمية استراتيجية للأطراف المحيطة بالجزائر في عملها الحزبي والدبلوماسي في سبيل تكوين جبهة مغاربية قوية لمواجهة الاستعمار الفرنسي، ثم العامل الحضاري والديني واللغوي والدبلوماسي، إلا أن العامل المؤثر في تحديد البعد الوحدوي في خطاب جبهة التحرير الوطني بصفتها الحزب الحاكم ثم المهيمن فهو بعد الدولة القطرية.

المبحث الثاني: الإندماج المغاربي في منظور حزب الاستقلال المغربي

سنحاول في هذا المبحث دراسة برامج ومواثيق وتصور حزب الإستقلال المغربي لمسألة الإندماج المغاربي، وذلك من خلال وثائقه ونشاطه السياسي، وتقتضي دراسة موقف حزب الإستقلال من مسألة الإندماج المغاربي، أن نتطرق للجذور التاريخية للحزب وتطوره ، ثم نتناول منظور الحزب لمسألة الإندماج في منطقة المغرب العربي ،في هذا الصدد سنعالج هذا المبحث مطلبين هما

المطلب الأول :الجذور التاريخية لحزب الإستقلال المغربي وتطوره.

[1] -إدريس فاضلي، **مرجع سابق** ،ص 245.

أولا -الجذور التاريخية لحزب الاستقلال :

1-تأسيس حزب الإستقلال : إن منطقة المغرب تمتاز بموقع إستراتيجي هام، هذا ما أدى إلى بروز الأطماع الاستعمارية و التنافس عليها، حيث بتاريخ 30 مارس 1912اضطر سلطان مراكش" مولاي عبد الحفيظ "إلى التوقيع على معاهدة "فاس "الخاصة بفرض الحماية الفرنسية على المغرب[1] .

و شهد المغرب مقاومة عسكرية و سياسية للحماية،فقد قاوم المجاهدون المعاربة بقيادة "الشيخ ماء العنين "و" عبد الكريم الخطابي "ضد التوغل الفرنسي، أما من الناحية السياسية فعرفت قيام حركات كفاح سياسي من أجل الاستقلال، وظهور عدة تنظيمات سياسية مهدت لظهور حزب الاستقلال.

أ -كتلة العمل الوطني بقيادة علال الفاسي : انتظم الوطنيون خلال سنة 1933 في دائرة كتلة تعمل لتنسيق الحركةالوطنية و توجيهها[2] ومن هنا يمكن تسجيل ميلاد "كتلة العمل الوطني "و لم يكن هذا الاسم يطلق على الحركة الوطنية حتى قدمت المطالب ، فأصبحت الحركة الوطنية بأجمعها تدعى" بكتلة العمل الوطني "و لم يبقى هذا الاسم يطلق على اللجنة التي قدمت المطالب وحدها."[3]

قررت الكتلة تنظيم نفسها على غرار الأحزاب الكبرى فانعقد بفاس في يناير 1937 اجتماع مغلق من أجل المصادقة على نظام العمل و انتخاب الجنة التنفيذية، و أسفر عن انتخاب علال الفاسي رئيسا و محمد حسن الوزاني كاتبا عاما، و غير

---

[1]-علال الفاسي، **مرجع سابق** ،ص 33-140

[2] أبو بكر القادر **مدكراتي في الحركة الوطنية 1930-1940** ،(الدار البيضاء طبعة النح الجديدة 1984)ص 296-297.

أن الأستاذ الوزاني أعلن انشقاقه عن الكتلة، وقد ساعد ذلك على ظهور تيارين وطنيين هما : الحزب الوطني لتحيق المطالب و الحركة القومية.

ب -الحزب الوطني لتحقيق المطالب :تأسس في أفريل 1937 كشكل جديد في استمرار عمل" الحركة الوطنية لتحقيق المطالب"، و حسب علال الفاسي فقد روعي في التسمية امتداد فكرة الكتلة و الاتصال بأعمالها، ووراثة برنامجها الذي هو في الحقيقة عمل لا ينبغي للحزب أن يضيعه.[1]

وكنتيجة لظروف المواجهة و الصدام الحاصل بين السلطة الاستعمارية و الحركة الوطنية، ونتيجة تأزم الوضع و زيادة ضرب الحصار حول الحزب الوطني و اعتقال بعض أعضائه و منع جريدة" العمل الشعبي "من الصدور إبتداءا من 04 سبتمبر، دعت قيادة الحزب إلى عقد مؤتمر استثنائي يوم 13 أكتوبر بالرباط، افتتحه علال الفاسي و ألقى أحمد الشرفاوي باسم الحزب تقريرا إضافيا مفصلا لجميع الحوادث الجارية بمكناس ومراكش واختتم المؤتمر بالمصادقة على ميثاق وطني قدمت نسخة منه إلى الإقامة العامة يدين بقوة وبشدة سياسة الحماية القمعية، فكان رد السلطات الاستعمارية سريعا وقويا و مباغتا و ذلك باعتقال علال الفاسي الذي نفي إلى الغابون و بقي هناك حتى1946

وفي 26 أكتوبر 1939 صدر أمر حل الحزب الوطني لتحقيق المطالب، فاندلعت مظاهرات و تراجع نشاط الحزب الوطني .

تكونت لجنة تنفيذية جديدة و مؤقتة أصدرت بيانا مؤرخا ب 14 جويلية 1939 ، يطرح هذا البيان وجوب إعادة النظر في الخطة العامة المبدئية للحزب التي سار عليها قبل صدور الميثاق المذكور و مطالبة الحكومة بالعمل لما فيه مصلحة البلاد.

[1] -علال الفاسي، **مرجع سابق** ،ص 196

وتلت ذلك المقابلة مع المقيم العام يوم 29 أوت 1939 ، سلم إليه خلالها" تصريح" يحلل الوضعية الدولية، و يبرز أهمية إتحاد المغرب و فرنسا في أفق التطور الخطير غير المتوقع للأحداث و الإعلان عن الرغبة الخالصة في التعاون، في جو الثقة المتبادلة مع ممثل فرنسا في المغرب لتقوية الجبهة الفرنسية المغربية، و ذلك بتفسير أخطار الوضعية الحالية لمختلف الطبقات في المجتمع المغربي، و ضرورة تكتيل القوى المادية و المعنوية في ساعة الخطر لمواجهة الطوارئ التي قد تلحق أذى بوجود المغرب و مصالح فرنسا[1] وفي هذا الإطار كتب علال الفاسي " :مع كل ما تكبدّته الحركة الوطنية المغربية ومع كلماواصلت الإقامة العامة فعله من ظلم و إرهاق فإن الحزب الوطني...يذ كر المقيم العام بضرورة اتخاذسياسة رشيدة ".[2]

ج -ميلاد حزب الاستقلال : عن حزب الاستقلال و نشأته يقول علال الفاسي في كتابه "الحركات الاستقلالية في المغرب العربي "عن حزب الإستقلال ..." :يرجع الفضل الأول في تأسيس الحزب إلى الحزب الوطني نفسه فقد فك رت الجنة التنفيذية في ضرورة السير في هذا الاتجاه الحسن و لتتأكد من أن فكرتها متفقة عمليا مع رغبات سائر الطبقات الشعبية دعت لعقد مؤتمر عام تتمثل فيه جميع النزعات السياسية" ...، وانعقد هذا المؤتمر بالرباط في11 يناير سنة 1944 حيث نشأ حزب الاستقلال كحزب مهمته الأولى هي التحرير القومي." [3]

---

[1] -عثمان أشقر، **الوطنية والسلفية الجديدة بالمغرب 1930-1956** ،(المغرب ،دار نشر اتصالات اسبو 2007) ص107.

[2] -علال الفاسي .**مرجع سابق** ،ص 229.

[3] -**المرجع نفسه** ،ص 246.

وقد قدم الحزب وثيقة للمطالبة بالاستقلال، وكل الشهادات و المراجع المنشورة تجمع على أن هذه الوثيقة التاريخية حضرت تحت إشراف السلطان وبالتنسيق معه ،لقد كانت عريضة 11 جانفي في نهاية الأمر و بالصيغة التي نشر بها تسوية (un compromis) تمخضت عن مختلف المفاوضات التي جرت بين قيادة الحزب الوطني و الشخصيات المستقلة .كان هناك في البداية مشروعان أو ثلاث مشاريع و في الأخير تمت المصادقة على نص مختصر و مكثف.[1]

لقد أثار الإعلان عن مطلب الاستقلال حماسا شعبيا زائدا إزاء إدارة الحماية و جعلها تقوم بأعمال استفزازية بلغت أوجها مع اعتقال بلا فريج يوم 29 يناير، بعد أن كانت ضغطت على السلطان حيث تم فصل وزير العمل محمد بلعربي العلوي و نفيه إلى الصحراء و فرض الإقامة الإجبارية على أحمد بركاش مندوب الصدر الأعظم في التعليم، فانطلقت المظاهراتالشعبية لتعم مدن الرباط و سلا و فاس بالخصوص.

وردت إدارة الحماية بالقمع الذي نال من قوة الحزب التنظيمية لكنه لم ينل من قوته السياسية التي- على العكس -زادت مع عودة" الزعيم علال الفاسي "من منفاه بالكون وإلقاء السلطان لخطابه الشهير بطنجة في1947 ، حيث أعلن فيه صراحة انحيازه إلى صف المطالبين بالاستقلال، فعظم نفوذ حزب" الاستقلال حتى لتكاد الحركة الوطنية تتماهى معه في هذه المرحلة و التي رغم الأهمية النسبية لمشاريع" الحماية "المقترحة خاصة من طرف المقيم العام لابون، فقد سيطر عليها شعار "لتحقيق الإصلاح لا بد من الاستقلال."

2-برنامج حزب الاستقلا ل:

[1] -عثمان أشقر ،**مرجع سابق** ،ص 124.

أ-الحزب يريد الاستقلال،ب -الحزب يناصر الحرية،ج -مسألة النظام الدستور،د-التربية و البعث الديمقراطي،ه-مسألة الإطار : إعادة اللغة العربية لما كانت عليه من لغة رسمية لا في المبدأ فقط بل في العمل. **و-مسألة العدل :**يطالب الحزب بقانون متحد مستمد من أصول الشريعة الإسلامية يراعى فيها توجيهات العمل المغربي.[1]

ز-السياسة الاجتماعية : لابد من رفع المستوى الديني و الخلقي للجمهور المغربي، و لابد أن يفرض التعليم الإجباري لسائر الأطفال الذين هم في سن مدرسي و أن يكون مجانا، ولابد من إعطاء الأولوية للإسعاف الاجتماعي و لاسيما حماية المرأة و الطفولة ورعاية الصحة العامة[2] .

ح-الدفاع الوطني و الأمن الداخلي :يريد الحزب نظاما عادلا أكثر بساطة و أقل تعقيدا.-**السياسة الاقتصادية و المالية :**نظام الباب المفتوح و تساوي الدول الأجنبية فيما يخص الشؤون الاقتصادية .**ي -السياسة الخارجية :** يرى أن علاقات البلاد يجب أن تكون أحكم و أوفق مع الدول العربية التي تربطها بها روابط تاريخية و ثقافية و عنصرية و لا حصر لها، هذه العلاقة يجب أن تنتهي بالانضمام لإتحاد الذي يجمع سائر الدول العربية في عائلة العروبة الكبرى ليتسنى للمغرب و العرب جميعا أن يشتركوا في بناء صرح السلام و بعث نظام إنساني لخير العالم بأسره.[3]

حصل المغرب رسميا على الاستقلال في 03 مارس 1956 و أصبح سلطانه ملزما بأن يتفرغ لإرساء قواعد الوضع الجديد و أن يتوجه نحو البناء

---

[1] -ا علال الفاسي .**مرجع سابق** ص 253

[2] - علال الفاسي، **مرجع سابق** ،ص 254

[3] - **المرجع نفسه** ،ص 256

الديمقراطي،و بالرغم من استقلال المغرب ظلت ارتباطاته قوية بالثورة الجزائرية فقد نهض القصر بدور حركة المقاومة في دعم الثورة الجزائرية بتوثيق العلاقة مع الحركة الثورية الجزائرية.

ثانيا -تطور حزب الاستقلال وعلاقته بالنظام الملكي:

1-تطور حزب الاستقلال من خلال نشاطه السياسي:

عارض علال الفاسي الحكومة بشدة في مختلف القضايا ونذكر منها قضية التجارب الذرية الفرنسية في جنوب الصحراء الكبرى فقد اعتبر الحزب أن الحكومة ظلت مكتوفة الأيدي ولم تقم بالواجب المطلوب فكتبت جريدة العلم لسان حال الحزب" : احتجت حكومة غانا على حكومة الجنرال ديغول لقيامها بتجارب ذرية في الصحراء واحتج الشعب الغيني ...وسكتت دولة أخرى كان ممكن أن تتكلم أو تحتج أو تجهر بالشكوى والدولة هي المغرب وسكوت المغرب إزاء خطر كهذا له أكثر من مدلول"، في حين إن رئاسة الحكومة كانت قد أصدرت بلاغا يعلن انه خلال اجتماع لمجلس وزاري، درست الاتصالات المتوالية التي قامت بها الخارجية مع سفير فرنسا بالمغرب حول التجارب الذرية الفرنسية التي تنوي فرنسا إجراءها في الصحراء وقررت الحكومة بالإجماع " :أن تقوم بالمساعي التي تفرضها الحالة لدى المنظمات الدولية التي تهدد حياة عشرات الآلاف من السكان الذين يمكن أن يذهبوا ضحية هذه التجارب"، ثم أصدرت وزارة الخا رجية بلاغا ردا على ادعاءات الحزب يؤكد إن وزارة خارجية قدمت مذكرات شفوية بتاريخ 24 فيفري و 07 مارس و 11 مارس محتجة ضد قرار الحكومة الفرنسية وطالبت فرنسا العدول عن تجاربها في الصحراء.

وكانت السياسة الاقتصادية بدورها محط انتقادات حزب الاستقلال فقد عارض الحزب الطريقة التي تمت بها عملية إنهاء الامتياز الذي كان يحظى به البنك المخزني وتحويله إلى جهاز مغربي باسم" بنك المغرب "يتمتع بامتياز إصدار العملة المخولة له قانونيا، رغم تنويه محمد الخامس بذلك العمل أثناء تدشينه 02 جويلية 1959 حيث قال " :وإنه لحدث عظيم يجب تسجيله في المنجزات الكبرى التي حققناها في فترة قصيرة بعدما استرجعنا حريتنا واستقلالنا إذ أصبح لمملكتنا مؤسسة وطنية تمسك بزمامها أيادي وطنية." [1] وقال علال الفاسي في إحدى خطبه ":إن الاتفاقيات السرية حول البنك المخزني تعتبر أكبر غلطة ولذلك أعلن في مراكش للشعب المغربي وللأمة المغربية تحفظنا التام من هذه الاتفاقيات وسوف يأتي اليوم الذي يلغي الشعب هذه الاتفاقات كما سنلغي كل هذه المعاهدات غير الصالحة للمغرب والمغاربة وهذا هو موقفنا،" [2] كما انتقد الحزب البرنامج الاقتصادي مع أن ذلك البرنامج اعتبرته بعض الأوساط ثورة حقيقية في الميدان الاقتصادي لتحرير المغرب من التبعية وإرساء هياكل اقتصادية متينة تمكنه من مسايرة التطور الحديث وقد أقرته الحكومة وقدم للملك لد رأسته ثم تمت الموافقة عليه في المجلس الو ا زري الذي عقد في 16 أكتوبر1959 ،كما قال علال الفاسي ... " :وقد قدمنا مذكرة ذات قسمين :قسم عن تقنية الانتخابات ... أما القسم الثاني فذكرنا فيه أن هذه الحكومة غير صالحة لإحداث انتخابات نظرا للاضطهادات وأتبعناها بقائمة عن هذه الاضطهادات." [3] في الحكومة الخامسة يعود الحزب للسلطة بعد إقالة حكومة عبد الله إبراهيم .

[1] -حفيظة يلقدم .مرجع سابق ص 169

[2] -**المرجع نفسه** .ص 170

[3] - **المرجع نفسه** ص 172

كانت مشاركة حزب الاستقلال في الحكومة دون شروط أو تحديد إطار لعمل و زارته أو الاتفاق على حد أدنى من المطالب التي كان ينادي بها من قبل، كما قبل نسبة ضئيلة من الحقائب الوزارية لا تتناسب وتطلعات الحزب ومكانته وسط الهيئات السياسية الأخرى، أكد هذا الموقف على حدوث تغيرات في توجهات الحزب وقناعاته، إذ غير من لغة خطابه ودعا إلى المصالحة ودفن الخلافات والوقوف بجانب محمد الخامس، وتبنى الدفاع عن البرنامج الحكومي لأنه يلتقي مع برنامج الحزب في عدة نقاط واعتبره علال الفاسي برنامجا لكل وطني ودعا المواطنين إلى التعبئة من أجل تحقيقه[1].

من أهم المنجزات التي تحققت في سياسية المغرب الخارجية والتي كانت ضمن البرنامج الذي خططه محمد الخامس وضمن مطالب الحزب :الإعلان الرسمي عن جلاء القوات الفرنسية من أرض المغرب قبل 02 مارس 1961 كما ظل المغرب محتفظا بعلاقة متوازنة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وكثف علاقاته بالدول العربية وناصر القضية الجزائرية، كما ساند قضايا الشعوب الإفريقية وخاصة القضية الكونغولية. [2]

تميزت خطب رئيس حزب الاستقلال وقادته وتصريحاتهم بتناقضات مع ممارساتهم في شتى المجالات فرغم مساندته لبرنامج الحكومة ووجود وزرائه داخلها، فإنه كان ينتقد عمل بعض وزرائها كلما تعرض نفوذه للضرر وانتقد أيضا طريقة تعيين رجال السلطة وإقالة الاستقلاليين من مناصبهم واعتبر ذلك موجها للحزب ويقول في هذا الصدد ..." لكنني مضطر أن أتناول جانبا مظلما من حياتنا

[1] - حفيظة يلقدم .**مرجع سابق** ص 181

[2] **المرجع نفسه** .ص 197.

القومية وهو جانب الداخلية والإدارة التابعة لها، فالسياسة والاتجاه لهذه الوزارة يقوم على إبعاد المخلصين ورفع الخونة مكانهم لمقاومة حزب الاستقلال...".[1]

في 27 فبراير 1961 توفي الملك محمد الخامس وكانت خسارة كبيرة لحزب الاستقلال لأن العلاقة التي كانت تربطهم بمحمد الخامس قوية، ووجه علال الفاسي نداء للأحزاب السياسية وهي :الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الدستور الديمقراطي والحركة الشعبية، لتوحيد الصفوف، وعين الملك" الحسن الثاني "الحكومة السادسة يوم 02 جوان 1961 ولم يحدث تغييرا حكوميا بل تعديلات وزارية فقط، وعين علال الفاسي على رأس وزارة جديدة هي وزارة الشؤون الإسلامية ولم تف التشكيلة الحكومية بمطالب حزب الاستقلال، بل زادت تركيز السلطة في يد شخصيات معينة.

لقد كانت خطب رئيس الحزب تمثل تقارير لكل أعماله ونشاطاته وكانت تناقش بكل حرية وكانت تتعرض للنقد والمعارضة في الكثير من الأحيان.

عقد حزب الاستقلال المؤتمر الثالث في مدينة الدار البيضاء ما بين 12 و 14 جانفي 1962وكان له أهمية كبيرة إذ اعتبر مرحلة جديدة في حياة الحزب، مرحلة نضج الأفكار الاستقلالية وبلورتها في الحياة العامة والخروج من تجربة الممارسة العملية للعمل السياسي بخلاصة أصبحت مذهبا للحزب وهو" الاستقلالية "وتقوم هذه الأخيرة على دعامتين" الدين والقانون." ويقول علال الفاسي" :ولتحقيق هاذين المظهرين يجب استمرار الكفاح في إطار سلفية تجدد التوحيد واستقلالية وتجدد القانون والنظام وهما دعامة كل حكومة"، والدولة في نظر الاستقلاليين هي

[1] - **المرجع نفسه**،ص198.

دولة القانون التي تتوفر على دستور يضمن الديمقراطية للجميع إشرا ك المواطنين في حكم أنفسهم ومراقبة سر أمور بلادهم[1].

وكانت أفكار مذهب الاستقلالية وليدة المجتمع المغربي الإسلامي، وفي الأخير صادق المؤتمرون على عدة ملتمسات نذكر منها الملتمس الذي يدعو إلى التعجيل بوضع الدستور في أجله المحدد أي قبل 1963 ، وأعلن كل أعضاء حزب الاستقلال افتخارهم بذلك الدستور ووضعوه في مصاف دساتير الدول العظمى فقال علال الفاسي في إحدى خطبه "إن الدستور الذي عرضه جلالة الملك على شعبه يعد من الدساتير الديمقراطية الأولى في العالم، لأن به تصان حقوق الشعب وتضمن حقوقه"... وبهذا التأييد والتعلق القوي بالعرش العلوي والإخلاص لمبادئ الديمقراطية التي يتضمنها الدستور، كان حزب الاستقلال ينتظر الحصول على امتيازات أكثر لكنه صدم نتيجة استغناء الملك عن خدماته داخل الحكومة وفي 28 ديسمبر 1962 ، استقبل الحسن الثاني الوزراء الثلاثة منهم علال الفاسي وأخبره أنه لن يشارك في الحكومة.وهنا نجد أن علال الفاسي قد غير من خطابه السابق وبدأ يميل إلى خطاب المعارضة وبذلك يكون الحزب دخل مرحلة الانتظار والترقب والمعارضة المشروطة، وصنف ضمن الأحزاب السياسية المحافظة في المغرب رغم ما تظهره إيديولوجية الاستقلالية والتعادلية من اتجاه نحو التقدمية والتحرر . [2]

إن مرحلة ما بين 1970 و 1975 من تاريخ المغرب المعاصر عرفت أحداثا وتطورات تعتبر جد هامة ولازالت بعض نتائجها تؤثر على مسار الأمور بالبلاد، فلقد 1972وتميزت بتأزم – شهدت هذه المرحلة محاولتين انقلابيتين عسكريتين

[1] -حفيظة بلمقدم ،**مرجع سابق** ،ص192

[2] - حفيظة بلمقدم ،**مرجع سابق** ،ص 213.

في سنتي1971 الأوضاع السياسية والاقتصادية كما عرفت سنة 1975 استرجاع السيادة على المناطق التي كان يسيطر عليها الاستعمار الاسباني.

يتميز حزب الاستقلال بالازدواجية، نظرا لأنه يمثل البرجوازية الوطنية ولكن يضم بين صفوفه وجمهوره جزءا من الفلاحين والعمال والموظفين، وفي سنة 1973بدأت المؤشرات الأولى لتقرب حزب الاستقلال من الحكم تظهر في الأفق وسيتأكد ذلك سنوات من بعد، أي سنة 1977 حينما دخل إلى الحكومة حيث أبرم اتفاقا مع الأحرار والإدارة عقب الانتخابات التشريعية لسنة 1977 والتحق بالحكومة بدعوى تقارب المصالح وضبط النفوذ عن طريق الوصول إلى مراكز القرار الاقتصادي[1].

نلاحظ تغييرا حقيقيا في البرنامج السياسي للحزب على مستوى الخطاب الرسمي فالممارسة السياسية في موقع المعارضة تأخذ طابعا نقديا ابتداء من 1959إلى1960 وأيضا بين 1963 و 1976 ، وفي موقع الحكومة تتغلب اللغة التكتيكية على المواقف الاستراتيجية وذلك من 1960 إلى 1963 وكذلك سنة 1976، مع الاحتفاظ بنفس البرنامج الرسمي ولعل هذه أهم خاصية في الممارسة السياسية لحزب الاستقلال وهي تظهر انعدام الفواصل المبدئية الثابتة.

2-علاقة حزب الاستقلال بالنظام الملكي:

إن عودة محمد الخامس من المنفى في نهاية شهر نوفمبر 1955 و دخوله إلى المغرب كبطل و رمز الاستقلال شكلت نقطة هامة في مجرى الأحداث السياسية

[1] - حفيظة بلمقدم ،**مرجع سابق**، ص 140.

بالمغرب وفي نفس الوقت أحدثت تغيرا أثر عمليا في موازين القوى و أظهرت الواقع، الواقع بمظهر لم يكن متوقعا[1] .

ظهر الملك كقوة جديدة تحتل موقع التأثير، كما ظهر حزب الاستقلال كقوة أيضا حيث تمكن من إعادة ترميم بنيته و صفوفه، و لكن المفاجأة هي بروز قوة ثالثة مشكلة من الأحزاب الصغيرة المحدودة الفعالية .كان أول مشكل واجه المغرب هو تكوين أول حكومة مغربية هذا ما دفع بحزب الاستقلال إلى المطالبة بحكومة قوية تستطيع مواجهة المرحلة الانتقالية و أسند إليه أمر تشكيلها باعتباره التنظيم السياسي الوحيد المؤهل.

أطروحة هذا الحزب وجدت الرفض المطلق، و فضل محمد الخامس أن يكون تشكيلة هذه الحكومة من مختلف الاتجاهات .إن الصيغة التي شكلت بها أول حكومة مغربية كانت تبرز في مظهرها نوعا من الائتلاف الوطني لمختلف التيارات السياسية إنها صيغة ائتلاف وطني محدود لا يمثل الحقيقة، و ذلك لما تحمله في مضمونها من خطة تهدف أولا إلى الحد من نفوذ و قوة حزب الاستقلال، و ذلك بعدم منحه وحده إمكانية تشكيل الحكومة، ثانيا إلى إشراف الشخصيات المستقلة التي أفرزتها مباحثات" ألكس ليبان "ضمانا لاستمرار الحكم والمراقبة المباشرة على أهم الأجهزة الرئيسية في الدولة و هي رئاسة الحكومة و وزراء الداخلية و الوزارات الأخرى.

عقد حزب الاستقلال مؤتمرا استثنائيا عقد في بداية شهر ديسمبر 1955 أي قبيل الإعلان الرسمي عن تشكيل الحكومة، طرح فيه مشروع برنامج مرحلي من أجل التعجيل بإنجازه في تلك الفترة الانتقالية إلى حين انتهاء المفاوضات و إعلان الاستقلال الوطني وتكوين الحكومة الدستورية .

[1] -**المرجع نفسه** ،ص 93.

إن التحالف الذي كان قائما داخل الجهاز الحكومي ضد حزب الاستقلال قد أدرك الأبعاد السياسية من وراء إقرار هذا البرنامج تحقيق مكتسبات للجماهير المغربية وكذلك يرمي إلى تحقيق المزيد من الشعبية على الساحة الجماهيرية ،لذا عمد التحالف إلى تهميش برنامج الحزب أو وضع العراقيل في سبيل عدم تطبيق برنامجه[1] ثم حدث انقسام في الحزب أدى إلى تأسيس النهدي بن بركة حزب "الاتحاد الوطني للقوى الشعبية" ومرده الطابع المحافظ المهاذن لحزب الاستقلال مما أدى إلى مواجهة بعض المناضلين المنادين بالخيارات الثورية.

فعلا كان الانقسام مغامرة سياسية من قبل المهدي بن بركة و مناصرية، بعد هذا الانشقاق و المشاكل داخل الحزب حاول علال الفاسي استعادة زمام الأمور، فقام بجولات خطابية و أعد برنامجا أطلق عليه اسم" الألوكة "والذي حدد من خلاله الخطوط العريضة لبرنامجه حيث ناقشه في الدار البيضاء يوم 8 جانفي 1958في المؤتمر الأول للحزب،بعد عقد المؤتمر و طرح علال الفاسي لبرنامجه الجديد، وكان برنامجا شاملا متكامل البيانات لكن تخللته بعض التناقضات فتطبيقه كان يحتاج لإمكانيات و ظروف لم يكن المغرب متوفرا عليها[2].

شن حزب الاستقلال حملة معارضة على حكومة عبد الله إبراهيم بمجرد انفصال جماعة 25 فيفري 1959 عنه، و استهل علال الفاسي حملة المعارضة في خطابه : "...

هل توجد في المغرب حكومة أم لا؟ أم أن الحكومة متواطئة مع هؤلاء الظالمين المتجبرين الذين يعيشون بالقوانين و بضمائر جلالة الملك؟ إنهم يدافعون عن

[1] -أحمد جديرةوآخرون مرجع سابق ص 96

[2] - حفيظة بلمقدم ،**مرجع سابق** ،ص 160.

البرجوازية الجديدة عن الإقطاعية الجديدة..."و قد كان هذا الخطاب يحمل نفس المعاني و الألفاظ التي تبناها الطرف الثاني المنفصل عن الحزب[1] .

كما عارض بشدة السياسة الخارجية شاملة بدون تمييز و تعرضت لكل المواقف والمعاملات فتحدث في الحكومة حول قضية المطالبة بالصحراء فقد اتهم علال الفاسي الحكومة منذ أسابيعها الأولى بالتهاون في تلك القضية كما اتهمها في مجل خطاباته على عدم مطالبتها بموريطانيا هذا ما سنشرحه من خلال المطلب الثالث في المنظور الوحدوي لحزب الاستقلال[2] .

فرغم تلك المجهودات التي كانت تقوم بها الخارجية المغربية فقد كان حزب الاستقلال يعارضها و يبحث عن سبيل لانتقادها، كما عارض السياسة الاقتصادية و وجه انتقادات لوزارة الداخلية[3]

المطلب الثاني : الإندماج المغاربي في منظور حزب الإستقلال المغربي.

إن الحركة الوطنية المغربية تصرفت بحكمة ومسؤولية تجاه تطور الإندماج المغاربي فبالإضافة إلى تأكيدها المتواصل على أهميته ودور الجماهير الشعبية ومنظماتها في بناءه وصيانته دعت باستمرار أهميته إلى عدم تجاهل المشاكل وضرورة إيجاد الحلول لها وانتهزت المناسبات للتذكير بوحدة الشعوب المغاربية ومن خلال هذا المطلب نتعرض بالتفصيل إلى موقف حزب الاستقلال من الوحدة المغاربية تاريخيا، اقتصاديا، سياسيا.

---

[1] - **المرجع نفسه** ،ص 161.

[2] - حفيظة بلمقدم ،**مرجع سابق** ،ص 163.

[3] -**المرجع نفسه**، ص 162.

أولا -الإندماج المغاربي من منظور حزب الاستقلال قبل وبعد مؤتمر طنجة:

وجدت المنطقة المغاربية نفسها في نهاية 1957 وبداية 1958 تواجه مخاطر وتحديات كبرى، القوات الاستعمارية الفرنسية لا ترفض الجلاء عن المغرب وتونس فحسب بل تستخدم ترابهما قاعدة لممارسة العدوان على الشعب الجزائري، القوات الاستعمارية الفرنسية الموجودة في الجزائر تواصل اعتداءاتها على الحدود المغربية والتونسية، جيش التحرير المغربي الذي وجه ضربات قوية ضد القوات الاستعمارية الاسبانية في الساقية الحمراء ووادي الذهب وضد القوات الاستعمارية الفرنسية في موريتانيا، تحالفت ضده هذه القوات لتكبده هزيمة ساحقة في أفريل 1958من خلال عملية المكنسة الشهيرة، وبعد استفحال المخاطر والتحديات المشار إليها جاء خطاب اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال بواسطة بلاغ في 2 مارس 1958 جاء فيه" :أنها قامت بتحليل الحالة في مجموع الشمال الإفريقي، على إثر حوادث جنوب المغرب وساقية سيدي يوسف أمام استمرار الحرب بالجزائر والتطورات التي طرأت على الحالة الدولية ... وتعلن اللجنة التنفيذية عن احتجاجها ضد خلق منطقة تدعى الآن (منطقة الموت) في التراب الجزائري، وعلى طول الحدود التونسية يطرد منها السكان الجزائريون طردا وت ؤيد اللجنة التنفيذية كل التأييد الشقيقة تونس فيما تبذله من مساعي في المجال الدولي لإيقاف تنفيذ هذا التدبير الجائر المنافي للإنسانية "...إضافة إلى ذلك " تؤكد اللجنة التنفيذية والاتحاد وسعيا وراء إنشاء وحدة حقيقية تلبي المطامح الصادقة لشعوب المغرب العربي الثلاث ..."

إستجاب حزب الدستور التونسي لنداء حزب الاستقلال المغربي وأصدر بلاغا يقترح فيه مؤتمرا في الرباط أو في تونس "لوضع مبادئ وسائل العمل التي من شأنها أن تحقق ، وتحرير الجزائر، وبناء المغرب العربي الكبير "... جلاء القوات

وهكذا انعقد أول مؤتمر لت وحيد المغرب العربي اقترحت فيه صيغة للوحدة بين الأقطار المغاربية ومؤسسات انتقالية وهذا ما عرضناه خلال بحثنا في الفصل الأول.

وإذا كانت مقررات مؤتمر طنجة وتوصياته المتعلقة بمساندة الثورة الجزائرية قد عرفت حظا من التنفيذ، فإن المقررات والتوصيات المتعلقة بتوحيد المغرب العربي ظلت حبرا على ورق ،وفكرة" **المغرب العربي** "كما راجت في مؤتمر طنجة لا نجدها في النصوص القصيرة المركزة أي نصوص القرارات التي أعلنها المؤتمر بل في الأطر المرجعية التي استندت إليها خطب الوفود عند افتتاحه، فالسيد بلافريج (المغرب) يستند إلى جمعية طلبة شمال إفريقيا التي كانت غايتها إحياء الروابط التاريخية، أما السيد عبد الحميد مهري (الجزائر) فيستند إلى "ضرورة اتخاذ الوسائل الناجحة للتخلص في الجزائر من الاستعمار الفرنسي "أما الباهي الأدغم تونس فهو يريد توظيف فكرة" المغرب العربي "في جعل "الملابسات الدولية والظروف العامة "لصالح التيار التحرري في شمال إفريقيا، وقد استعرض السيد علال الفاسي، أسباب عدم تنفيذ" قرار توحيد المغرب العربي "الصادر عن مؤتمر طنجة في تقريره إلى المؤتمر الثامن لحزب الاستقلال في نوفمبر 1967 ، وتتلخص تلك الأسباب في الحملة التي قامت بها بعض الأقطار العربية ضد مؤتمر طنجة ونتائجه وما أدت إليه تلك الحملة من تمزق وتشتت وقيام" الحركة الانفصالية داخل حزب الاستقلال بالإضافة إلى انضمام الحزب إلى المعارضة وحل الهيئة" النيابية "المغربية (المجلس الاستشاري)، كما علل علال الفاسي في تقرير مماثل في يناير 1962 عدم تنفيذ قرارات مؤتمر طنجة" بآفة الانحراف الذي أصاب الحكومة في أيام عبد الله إبراهيم"، وهذا ما تعرضنا له خلال المطلب الأول من الفصل الثاني، ومما لا شك

فيه أن الانشقاق الذي حصل في أكبر مكونات الحركة الوطنية المغربية مع بداية 1959استقطب اهتماما وجهدا كبيرين وضعت معها مقررات مؤتمر طنجة جانبا .
[1]

ثانيا -الإندماج المغاربي من منظور حزب الاستقلال المغربي تاريخيا:

لقد أولت الحركة الوطنية المغربية جهدا كبيرا لإبراز التاريخ المغاربي والعربي الإسلامي المشترك ونشره بأساليب وأشكال مختلفة، علمية، أدبية فنية وكافحت كفاحا مريرا لنشر التعليم باللغة العربية ومن أجل توحيد الكفاح المغاربي ضد الاستعمار، قام السيد علال الفاسي بجهد خاص لإبراز الروابط التاريخية بين شعوب المغرب العربي إلى حد تحدث فيه عن" أمة مغربية"، متميزة وعريقة وتشكل" جزءا لا يتجزأ " من الأمة العربية وفي هذا الصدد يقول السيد علال الفاسي": وتجلت روح قومية مغربية (مغاربية) بكل معانيها"، [2] وأهم ميراث تاريخي تتمسك به جماهير المغرب العربي، إضافة إلى دينها الإسلامي ومذهبها المالكي الموحد هناك اللغة العربية ويقول علال الفاسي" :واللغة التي نتحدث بها في جميع شؤوننا الدينية والدستورية والعائلية واحدة، هي لغة ضاد التي نفتخر دائما بأن لنا فيها من النبوغ والقدرة ما نتفوق به أحيانا على غيرنا من أبناء عمومتنا في المشرق..."

إن حزب الاستقلال لا يستند فقط إلى التاريخ الممتد وما تبلور خلاله من روابط وحدوية، بل يستند أيضا إلى التاريخ الحديث وهو تاريخ الكفاح المشترك والتضحيات المتبادلة وهذا ما عرضناه من خلال المطلب الأول في نشأة وتطور الحزب.

---

[1] -عبد الإله بلقزيز، **مرجع سابق** ،ص 159.

[2] - عبد الإله بلقزيز، **مرجع سابق** ،ص 175.

كما استند إلى المقوم الطبيعي أي الوحدة الطبيعية للمنطقة المغاربية المؤطرة ما بين الصحراء المصرية شرقا والمحيط الأطلسي غربا وما بين الصحراء الإفريقية الكبرى جنوبا والبحر الأبيض المتوسط، وهذه الوحدة الطبيعية يعتبرها علال الفاسي أمتن من جميع مثيلاتها لدى المجموعات الجهوية العربية يقول" :أمتن جغرافيا وتاريخيا من كل تلك التواحيد "...ويضيف" :أن حاجة المغرب وتونس والجزائر أكثر من حاجة الدول العربية الأخرى إلى الوحدة."

ثالثا -الإندماج المغاربي من منظور حزب الاستقلا ل المغربي اقتصاديا:

كان حزب الاستقلال واضحا منذ البداية فأكد في أهم وثيقة تضمنت اختباراته الاقتصادية، وهي وثيقة "التعادلية "أن البرنامج الاقتصادي الذي يحمل هذا الاسم "والاستقلال الاقتصادي على الخصوص لن يتحقق إذا لم يشارك المغرب في مجموعة اقتصادية أوسع ." [1]

في المؤتمر السابع لحزب الاستقلال 1965 أكد أيضا علال الفاسي" :إن أهم وسيلة لهذه الوحدة (وحدة المغرب العربي) هي توحيد السياسة الاقتصادية والثقافية بين بلاد المغرب العربي، والعمل على إيجاد جو تسوده روح الأخوة يكون من شأنها أن تمهد لتحقيق الوحدة الكاملة"... وكما أ رينا في الفصل الأول تشكيل اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي وبرنامجها قبل ربيع 1966 ، فإن المؤتمر الثامن لحزب الاستقلال الذي انعقد بعد عامين تقريبا من ذلك، وعلى

[1] - عبد الإله بلقزيز، **مرجع سابق** ،ص .177

الرغم من الحصيلة السلبية لتجربة التكامل الاقتصادي المغاربي، أعاد تأكيد الموقف الايجابي على لسان رئيس الحزب الذي ذكّر بتأسيس" اللجنة الاستشارية الدائمة في الأقطار المغاربية بصفة رسمية من مندوبيالحكومات الأربع."... لم يتردد ذلك الموقف الايجابي في التأكيد أن اللجان الاقتصادية المنبثقة عن مؤتمرات وزراءالاقتصاد المغاربية" تعتبر مسلوبة الإرادة الأمر الذي يحول دون تحقيق الخطوات الايجابية المنتظرة منها"، كما ألح على طرح تصور وحدوي أشمل. [1]

وسيعود حزب الاستقلال في مؤتمره التاسع سبتمبر 1974 ليؤكد ..." حتى مشاريع الإدماج الاقتصادي التي كان يمكن أن تكون مرحلة لتلك الوحدة مازالت تتعثر بسبب الوطنية الضيقة والتمسك بالكيانات القائمة"، [2] يضيف أيضا" :إن جهودنا للتصنيع وللتقدم ستكون مكررة وستتضاعف وسائل المنافسة أكثر مما تساعد على التعاون وحل المشكل فالضرورة إذن تفرض علينا أن ننسق جهودنا و أن نضع تخطيطا مشتركا للنهوض بمجتمعنا"، وفي هذا السياق شدد السيد محمد بوسنة، الأمين العام لحزب الاستقلال في "التقرير المذهبي "في المؤتمر التاسع للحزب في سبتمبر 1978 على" :أن الوحدة الاقتصادية تقضي على العزلة وتحرر هذه البلاد من تكرار المشاريع الضخمة وتفتح سوقا مهمة مكونة على الأقل من 70 مليون نسمة وتتعاون في الجهود للقضاء على التخلف وحدة إقليمية من هذا النوع من شأنها أن تقف كتلة واحدة في وجه الاستعمار والامبريالية والصهيونية والاستغلال الاقتصادي، باعتبارها قوة بشرية واقتصادية،ونلاحظ أن هناك عنصر ثابت متعلق بوحدة المغرب العربي ويتمثل في ضرورة التكتل المغاربي في وجه الامبريالية أو التكتلات الدولية الكبرى بشكل عام، وتأكيد حيوية

[1] -عبد الإله بلقزيز ،**مرجع سابق** ،ص 166.

[2] -**المرجع نفسه** ،ص 167.

التكتل المغاربي وضرورة مواجهة" المجموعة الاقتصادية الأوروبية وتوسعها المستمر "، كما لم يتردد علال الفاسي في الإشادة بالانجاز الجزائري المتمثل في تأميم المحروقات وأيضا حين التقت مجموعة السبعة والسبعين في الجزائر لتقوية التضامن الاقتصادي بين بلدان العالم الثالث، أبرز الإعلام الاستقلالي التباطؤ والمماطلة اللذين يمي ا زن التعاون الاقتصادي المغاربي ودعا إلى الإسراع في تجاوز ذلك.

كما نلاحظ أنه بالرغم من شعارات الوحدة الاقتصادية المغاربية التي ينادي بها حزب الاستقلال ففي المغرب كان الانتقال إلى الدولة أشبه ما يكون بامتداد لسياسة الاستعمار الاقتصادية أكثر منه انتقالا جذريا، فلم يحاول المغرب خلق أو إعادة خلق طبقة اجتماعية جديدة لدعم استراتيجية التنمية وقيادتها، بل على العكس من ذلك حاول الملك المحافظة على سلطة البرجوازيين في المدن والنخب في الريف .أما داخليا فلم تكن أي محاولة تغيير فكيف تكون وحدة اقتصادية مع بلدان أخرى.

رابعا -الإندماج المغاربي في منظور حزب الاستقلال سياسيا:

إن منطقة المغرب العربي التي كانت تنتظر استقلال الجزائر لتنطلق في مسيرتها الوحدوية من جديد على أوسع نطاق انتقلت على العكس من ذلك إلى مزيد من الخلافات والصراع لم ينحصر بين المغرب والجزائر، بل إنه انفجر بين تونس والجزائر وقد التقط إعلام حزب الاستقلال صورة الوضع بنصيب هام من الدقة فيقول":حيث يمارس كل قطر من الأقطار الثلاثة ما يضر بالآخرين :تونس تتبنى موريتانيا ضد المغرب الجزائر تتنكر لمطالب المغرب الحدودية وتسمح لمعارضي النظام التونسي بالإقامة والتحرك بحرية على أرضه" ... ، كما يمكن التذكير بالروح الايجابية التي استقبل بها إعلام حزب الاستقلال في أفريل 1968

، حول ماراج من إمكانية حل المشكل الحدودي الجزائري – التونسي بالرجوع إلى بعض الوثائق ذات المصداقية العلمية، ودعا هذا الإعلام إلى إيجاد حل مماثل للمشكل الحدودي بين الجزائر والمغرب[1].

من خلال المؤتمر الثامن لحزب الاستقلال أكد علال الفاسي ما يلي : "الإشراف الشعبي عن طريق تأسيس لجنة برلمانية تتألف من أعضاء برلمانات الأقطار المغربية على توفير الجو المناسب عن طريق حل الخلافات الحدودية بواسطة الاتصال المباشر وبروح أخوية وعن طريق توحيد المواقف إزاء القضايا الدولية"، [2] فحزب الاستقلال كان يرى أن المساهمة في حل القضايا الحدودية بروح أخوية من شأنه أن يمهد لوحدة سياسية بين الدول المغاربية.

المبحث الثالث: الإندماج المغاربي في منظور التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي

يتناول هذا المبحث دراسة مواثيق وتصورات التجمع الدستوري الديمقراطي لمسألة الإندماج المغاربي ، بالتدقيق في وثائقه ونشاطه السياسي، وتقتضي الدراسة ، أن نتطرق لنشأة الحزب وتطوره ،ثم نتناول منظور الحزب لمسألة الإندماج في منطقة المغرب العربي .وهذا من خلال مطلبين وهما

المطلب الأول :الجذور التاريخية للتجمع الدستوري الديمقراطي التونسي وتطوره.

ليست هناك دراسة محددة لأيدلوجية الحزب الدستوري التونسي و كل ما كتب حول هذا الموضوع هو د راسات عامة أو جزئية إذ نجد دراسة الباحث الفرنسي (كارمال ساموت) بعنوان ":تعابير الرموز الوطنية المعتمدة من طرف الوطنيين

[1] -عبد العزيز يلقيز ،**مرجع سابق** ص 163.

[2] **المرجع نفسه** ،ص 163.

التونسيين الأوائل في المفهوم الاستعماري الفرنسي"، فهي دراسة أبرز فيها صاحبها العناصر الأساسية التي قامت عليها 1920و حددها في :اللغة العربية و -أيدلوجية الحركة الوطنية التونسية بين سنوات 1881 حكومة الباي والدين الإسلامي و القصر التونسي و العرق أو الجنس العربي و الخلافة الإسلامية.

أولا -الجذور التاريخية للتجمع الدستوري الديمقراطي التونسي:

لقد وجدت اتجاهات مختلفة مثلت فلسفة الحركة الوطنية التونسية في الفترة مابين 1881و 1920 أول اتجاه هو الاتجاه الإصلاحي الثقافي و الاجتماعي و استمد جذوره من الحركة الإصلاحية قبل الوجود الفرنسي في تونس، وقاموا بعدة إصلاحات أهمها دستور 1861من أجل ربط تونس بالخلافة الإسلامية و تأسيس المدارس - عهد الأمانة سنة1857 العصرية و إرسال خريجيها إلى المعاهد العليا لأوروبا، و هي النخبة التي ستعود إلى تونس لتقود الاتجاه الإصلاحي و مثلته جريدة الحاضرة والمدرسة الخلدونية بزعامة البشير صفر و علي بوش وشة...، أما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه الإسلامي وزعمائه من خريجي جامعة الزيتونة و عمل هذا الاتجاه على إصلاح أمر الخلافة الإسلامية و ربط تونس بها ومن أبرز زعمائه :العربي زروق، أحمد الورتاني، محمد السنوسي، المكي ابن عزوز، و عبد العزيز الثعالبي. و بينما بقي الاتجاه الإصلاحي يسير في إطار الحماية، فإن الاتجاه الإسلامي التقى مع اتجاه آخر جمع بين الإصلاح و التمسك بفكرة الجامعة الإسلامية و عرف باسم حركة الشباب التونسي سنة 1907 بظهور جريدة التونسي بزعامة علي باشا حامبة و انضم إليه الثعالبي الذي أنشأ نشرية (الاتجاه الإسلامي).[1]لقد جاءت حركة الشباب التونسي بأسلوب مغاير وهو الصراع

[1] صلاح العقاد، **المغرب العربي في تاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، تونس، المغرب**.(مصر مكتبة الانجلو المصرية ط 06 ، 1993)،

المباشر مع الحماية الفرنسية و المطالبة بحقوق التونسيين السياسية و الإدارية و الثقافي .

ظهر الحزب أول الأمر باسم" الحزب الدستوري التونسي "واتضحت أيدلوجيته بعد تأسيسه سنة 1920 ، وتقوم هذه الإيديولوجية على أساس المطالبة بنظام دستوري و لذلك أطلقوا عليه اسم الحزب الدستوري وقد نشر عند تأسيسه بيانا على الشعب جاء فيه الغاية من تأسيس الحزب هو تبليغ الوطن رشده و تحريره من الاستعباد كي يصبح الشعب التونسي حرا متمتعا بكامل الحقوق التي تتمتع بها الشعوب الحرة و هو يريد أن يصل إلى هذه الغاية في طريق التحقيق العاجل لنظام دستوري يسمح لهذا الشعب بحكم نفسه بنفسه التي يسير عليها كل العالم المتدين.

و هدفت هذه الأيديولوجية إلى العودة للعمل بالدستور و إلغاء نظام الحماية صراحة و الرجوع بتونس إلى عهد ما قبل الحماية و ضمان الحكم بيد الشعب و ربطه بالخلافة الإسلامية وأهم العناصر التي قامت عليها هذه الأيدلوجية هي:

1-استنكار تطبيق القوانين الفرنسية.

2-الدفاع عن مصالح الشعب التونسي الإدارية و ضرورة إدارتها من طرف التونسيين ونشر الثقافة و النهضة الفكرية و المحافظة على اللغة العربية و اعتبارها رمز الشخصية التونسية و نشر التعليم بها.

3-الدفاع عن القضاء الإسلامي.

4-الدفاع عن الممتلكات التونسية الاقتصادية.

كان هدف الثعالبي هو تكوين حكومة تونسية بحتة تقوم على دستور قوي و بناء دولة إسلامية حرة تحترم فيها حقوق الأجانب و ترعى مصالح اليهود التونسيين الاقتصادية والاجتماعية و القضائية.

كانت أيدلوجية الحزب تهدف في أبعادها إلى بناء نظام إسلامي حر و هذه الفكرة جعلت الحزب يربط علاقاته بالمسلمين في الخارج و ينظم اتصالات ببرلين، و يعمل معها على الدعاية ضد الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا.

لقد أعطى الحزب مكانة للدين الإسلامي و اللغة العربية باعتبارهما أساس بناء الوحدة العربية الإسلامية كما اقت رنت اللغة العربية بالإسلام و لازمته في جميع الأقطار التي حل بها.

كان الحزب الدستوري يستعين بالشعوب الإسلامية في التصدي للسياسة الاستعمارية التي قصدت أساسا الشخصية الإسلامية و الدين الإسلامي،واهتم الحزب بالدفاع عن القضايا العربية و الإسلامية في البلدان الإسلامية الأخرى ووقف بين سنوات 1921 - 1926 موقفا مضادا لسياسة فرنسا في المغرب الأقصى ضد الثوار - الريفيين، و كانت الثو رة الريفية تمثل أمل التونسيين في تحقيق استقلال بلدان المغرب العربي.[1]

كانت للحزب مواقف كثيرة إزاء قضايا العالم الإسلامي، فقد احتج الحزب الدستوري سنة 1925 على الحصار الذي ضربته انجلترا على مدينة الإسكندرية، و على ضرب فرنسا لمدينة دمشق سنة 1926 ، لقد كان الدستوريون يتابعون أحداث العالم الإسلامي و يتأثرون بآراء المفكرين المسلمين و زعماء الرأي منهم، و كان المسلمون أيضا يتابعون أحداث المغرب العربي إذ اجتمعت شخصيات إسلامية في بلدان المغرب و المشرق العربية و كان من بينهم الشيخ الثعالبي.

[1] محمد عموري ، **مرجع سابق**، ص 40-41.

ثانيا -تطور التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي:

1-الانشقاق داخل حزب الدستور وظهور الحزب الدستوري الجديد:

وقع صراع داخل صفوف الحزب الدستوري بين تيارين هما التيار العروبي الإسلامي والتيار ذو الثقافة الغربية، مما أدى إلى انقسامه إلى قسمين، الحزب الدستوري القديم وتقوده جماعة الثعالبي و القبيلي وصالح فرحات، والحزب الدستوري الجديد تقود جماعة بورقيبة و الطاهر صفر.

في مؤتمر الهلال نسبة لقصر الهلال، ولد يوم 02 مارس 1934 حزب الدستور التونسي الجديد و انتخب الدكتور الماطري رئيسا له و الأستاذ لحبيب بورقيبة أمينه العام وللتمييز عن الحزب القديم أعطى لهيئته الإدارية اسم"الديوان السياسي"، بينما احتفظ باسم اللجنة التنفيذية.

و يمكن إرجاع ظهور هذا الحزب لمجموعة من العوامل منها :ضعف الحركة الوطنية بعد نفي زعيمها(الثعالبي) واستقراره في المشرق العربي والصراعبين الجيل القديم و الجيل الجديد.

2-الحزب الدستوري الجديد في الفترة البورقيبية وخطابه السياسي:

يرتبط التاريخ الوطني بتونس بحزب الدستور الجديد و بتجربته في مجال مقاومة الاستعمار والنضال من أجل الاستقلال و استرداد السيادة الوطنية، تستند مشروعية حزب الدستور الجديد إلى صدارة موقعه في العمل الوطني فمنذ 1930 أدى على رأس الحركة الوطنية التونسية مقارنة مع حزب الدستور القديم و الحركة الشيوعية متقيدا في الوقت نفسه بقوانين الحماية الفرنسية، بيد أن قوته لا تكمن في قيادته العمل الوطني و توجيهه له، بل ترجع أيضا إلى مكانة زعيمهم (الحبيب بورقيبة)، و موقعه المتميز داخل النخبة الوطنية.

طبع بورقيبة النضال الوطني و كيّف أحداثه و رسم توجهاته و استراتجياته كما تعكس ذلك بوضوح خطبه السياسية و الوثائق المؤرخة. نلمس مشروعية الحزب الجديد حين نفحص عمق تغلغل و نفاذ البورقيبية السياسي التونسي و هيمنتها على دائرة الخطاب السياسي بسبب المكانة المحورية لحزب الدستور الجديد و رأس المال الرمزي الذي يحظى به بفعل ثقة الشعب فيه.

إن الحزب في فترة الاستقلال هيمن على الحقل السياسي بإسم المشروعية التاريخية التي يستند إليها الخطاب الرسمي المؤسس على البورقيبية، و لم يترك أي اتجاه من الاتجاهات الفكرية في تونس، فهكذا سيسعى حزب الدستور الجديد إلى الامتداد إلى المجال الديني عبر إختراق المؤسسات التعليمية و الثقافية المحسوبة تاريخيا على الحقل الديني.

نجح الحزب الدستوري الجديد بقيادة الحبيب بورقيبة فعمل في مرحلة ما قبل الاستقلال على بناء القاعدة الجماهيرية للحزب و استقطاب قطاع واسع من الشعب التونسي من خلال تبني خطاب يعكس طموحات الشعب في الاستقلال، و تبني شعارات ثورية وتعبوية وتطوير أيدلوجية نضالية ذات محتوى إسلامي وعروبي فضلا عن المهارات القياسية وتكتيكات المناورة التي أجادها الحبيب بورقيبة، و تدعيم أركان الحزب في مرحلة ما بعد الاستقلال و ذلك من خلال التحالف مع الاتحاد العام التونسي للشغل وإ دماج الجيل التونسي الجديد من أبناء المؤسسة التعليمية الفرنسية في مؤسسات الدولة و الحزب و قد قادت تلك السياسة إلى بروز جبل جديد داخل الحزب لا ينتمي إلى الصف الأول من المناضلين المؤسسين للحزب و دخول جيل جديد إلى الحزب من العاملين في المؤسسة الفرنسية

وحصولهم على مواقع قيادية داخل حزب و الدولة، مما أدى إلى تزايد طابع البيروقراطي وتراجع الطابع السياسي الجماهيري للحزب[1].

3-التحول من الحزب الدستوري الجديد إلى الحزب الاشتراكي الدستوري:

لقد شهد تراجع الطابع الجماهيري للحزب مزيدا من التسارع بفعل عوامل، كان أبرزها تبني الحزب خطا أيدلوجيا اشتراكيا و تحويل اسم الحزب من الحزب الدستوري إلى الحزب الاشتراكي الدستوري وبهذا تحول الحزب من حزب سياسي ذي طابع نضالي جماهيري إلى حزب سياسي ذي طابع بيروقراطي يعبر عن مصالح الدولة بالأساس، كما تحول الانتماء إلى الحزب من انتماء سياسي إلى انتماء مصلحي بسبب تطور التطابق التدريجي بين الحزب الحاكم و مؤسسات الدول.

4-ظهور التجمع الدستوري الديمقراطي وبرنامجه السياسي:

مع سقوط نظام الحبيب بورقيبة مؤسس الحزب استطاع الرئيس زين العابدين بن علي توظيف هذا الضغط بما يخدم مصلحته في بناء مستقر يخلو من قوة علمانية، فبدلا من ترك الحزب ينهار و تأسيس حزب جديد يتوافق و النظام الجديد، فضل بن علي إدخال عدد في التحولات على الحزب تمثلت في تغيير الخط الفكري للحزب بتغيير التسمية من الحزب **الاشتراكي الدستوري** إلى **التجمع الدستوري الديمقراطي** ، و لعلّ لهذا التغيير أكثر من دلالة، أهمها إسقاط تعبير الحزب من الاسم الرسمي للحزب، و تخلي الحزب على أيدلوجيته الاشتراكية بما يتماشى مع الخطاب السياسي للمرحلة الجديدة، كما لاحظنا تحجيم الوظيفة

[1] محمد الامين، لعجال اعجال، **استراتيجية الاتحاد الاوروبي اتجاه المغرب دول المغرب العربي**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، " جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، 2006-2007"، ص90

السياسية للحزب مقابل توسيع الوظيفة الرقابية والضبطية، و تحويله إلى جهاز أمني ذي واجهة سياسية و بالتالي فقد طابعه كحزب جماهير.

وبعدما تناولنا بالدراسة نشأة وتطور الحزب الدستوري التونسي سنتناول في المطلب الثاني منظوره لمسألة الوحدة المغاربية.

المطلب الثاني :الإندماج المغاربي في منظور التجمع الدستوري الديمقراطي.

منذ انطلاقة الحزب، كانت مواقفه لا تخلو من أبعادها المغاربية، فقد حاول زعيمه الثعالبي في مرحلة الحزب الأولى أن يوحد جهوده مع الأمير خالد الجزائري في مطلع العشرينيات وأن يعمل على إتباع خطة منسقة في النضال والعمل من أجل تحرير هذين البلدين العربيين، وقد تعرض أعضاء الحزب وقادته إلى النفي والاعتقال، ومنهم زعيم الحزب الشيخ الثعالبي الذي نفي خارج تونس منذ عام 1923 حتى عام1937 ،كما أن الانشغال بالقضية الوطنية التونسية لم يمنع الحزب الحر الدستوري عن تأطير نضاله بالبعد المغاربي في مرحلة الثلاثينيات، إذ أن التضامن السياسي كان واضحا في عام 1937، حيث نظم الحزب إضرابا تضامنيا مع أبناء الجزائر والمغرب في نضالهما ضد سياسة القمع والاعتقال والنفي التي اتبعتها السلطات الفرنسية ضد قيادة الحركة الوطنية وقواعدها، ووجه عبد الحميد بن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين رسالة تهنئة لهذا الموقف التونسي يشكرهم على هذه المبادرة التضامنية التي تتحلى بها الروح العربية والأهداف المغاربية الموحدة.

من هذا المنطلق عندما سيطر الحزب الحر الدستوري الجديد وزعيمه الحبيب بورقيبة على المؤسسة السياسية في تونس منذ الاستقلال عام 1956 ، قام بإصدار الدستور التونسي والذي تم إقراره في 01 جوان 1959 ، لقد تضمن الدستور

التونسي في ديباجته فكرة الوحدة المغاربية حيث نص في ذلك على ":تعلق الشعب التونسي بالإسلام وبوحدة المغرب الكبير وبانتمائه للأسرة العربية "...

من البديهي أن موقف الحزب الاشتراكي الدستوري من الوحدة المغاربية يعكس الظروف الخاصة بتونس ونشأتها، كما أن الزعامة المؤثرة والقيادية مثل بورقيبة هي التي أملت تلك المواقف بتلك الصور، ولكن لابد أن نلاحظ أن موقف بورقيبة أو زين العابدين بن علي أو الحزب الدستوري ليس بالضرورة هو موقف الجمهور المتحزب.

أولا -الإندماج المغاربي من خلال مواثيق الحزب في الفترة البورقيبية:

1-الإندماج خلال الكفاح لنيل الاستقلال : في هذا الصدد لبورقيبة مواقف وأقوال وخطب كثيرة تبين أن الكفاح المشترك ضد المستعمر يصب في إندماج المنطقة المغاربية،فعلى هامش ندوة طنجة التاريخية بين الأحزاب الثلاث يقول بورقيبة:"لقد وضع مؤتمر طنجة الحجر الأساسي لهذه الوحدة الفيديرالية ... ويقيني أن هذا العمل الذي نقوم به يعد في جوهره تدعيما للوحدة المنشودة وهكذا يتضح لكم الاتجاهان اللذان أشرت إليهما :إنتظار استقلال الجزائر أو تكوين الوحدة منذ الآن .وقد اخترنا الاتجاه الذي يعين على استقلال الشعب الجزائري ويدعم الوحدة بينا نحن المغاربة ومما لاشك فيه أن الوحدة التي تبنى في غمرة الكفاح المشترك أقوى من تلك التي تقام على الشعارات"...، يتضح كيف أن بورقيبة زعيم الحزب الدستوري يعتبر أن ندوة طنجة التاريخية بين الأحزاب الثلاث قد وضعت الحجر الأساس لقيام أي وحدة مغاربية، كما يتبين أنه يرفض قيام وحدة بين الأقطار الثلاث دون استقلال الجزائر، وتدعيما لهذا الطرح فهو يؤكد أن الوحدة التي تبنى في إطار الكفاح والنضال ضد الاستعمار من أجل الاستقلال هي الوحدة الحقيقية التي تؤسس لوحدة ثابتة.

2-أسس الإندماج في منطقة المغرب العربي:

حول أسس الإندماج في منطقة المغرب العربي يقول بورقيبة " :هذا المغرب الكبير الذي اضطلعنا بتسيير شؤونه إنما يمثل في الحقيقة الجناح الأيسر للعالم العربي وهو في الواقع جزء لا يتجزأ منه .لكن ظروفه الخاصة وموقعه الجغرافي وتاريخه وكفاحه وعدة ملابسات أخرى قد كونت منه وضعا متشابها في الأقطار الأربعة ... تكونت من جراء ذلك شخصية متميزة لتلك الكتلة المتجاورة ومن هنا لاحظنا أن هذه الشعوب الأربعة إنما يتألف منها شيء عظيم ألا وهو المغرب العربي ومما يزيد اتجاهه السياسي تشابها مابين أفراده من وحدة الدين واللغة والجوار والانتساب إلى العروبة وتقارب المصالح الجغرافية... "[1]

ومعلوم أن التقارب الجغرافي عامل مهم في نشوء التنظيم الإقليمي، وأيضا عامل مهم آخر هو التاريخ والنضال المشترك فالمنطقة لها تاريخ متشابه عبر الزمن كما يعتبر الكفاح المشترك ضد المستعمر عاملا مدعما للوحدة، إضافة لكل ذلك عاملين حضاريين مهمين هما وحدة الدين و وحدة اللغة، كل هذه العوامل هي محددات أساسية لأي مدخل أو بناء وحدوي مغاربي حسب منظور رئيس الحزب الدستوري التونسي.

من جهة أخرى يعتقد بورقيبة أن الوحدة يجب أن تنطلق أولا من اقتناع الشعوب المغاربية بها، خصوصا في مرحلة انتشار الممارسة الديمقراطية حيث يقول " : نعتقد أن الوحدة أو الاتحاد سواء في مناطق معينة كالمغرب العربي ...خاصة عصر الديمقراطية وسيادة الشعوب وتقرير المصير إنما يكون برضى الشعوب

[1] عبد الوهاب بن خليف، **اتحاد المغرب العربي، بين حسابات الساسة وطموحات الشارع** ، (الجزائر ، دار طليطلة، ط 01 ، 2010)،ص127.

وموافقتها واقتناعها بأنها مسألةحيوية ...فبهذا وحده يمكن أن تتم الوحدة" .[1] ومنه نلاحظ أن هذا الموقف هو موقف دبلوماسي نظري ظرفي لا يرقى للموقف الفكري الواقعي.

3 - الإندماج المغاربي كمقدمة للوحدة العربية:

يرى بورقيبة أن إندماج المغرب العربي هي خطوة نحو إندماح عربي شامل حيث يقول ":نعتقد أن بناء هيكل مغربي متطور ...قد يكون خطوة هامة نحو إيجاد روابط مماثلة بين جناحي الأمة العربية، مشرقا ومغربا ...كل خطوة نخطوها بالاشتراك مع الشقيقة الجزائر هي لبنة في هيكل المغرب الكبير وفي صرح الوحدة العربية الشاملة"...، وفي نفس الفكرة يضيف ... " :حتى تزول الحدود الضيقة القائمة بين أجزاء الشمال الإفريقي ، كمرحلة أساسية نحو بناء الوحدة الشاملة للأمة العربية كلها"...، أما في خطاب آخر يقول في نفس الطرح ":وفيما يخص الأمة العربية فإننا نعتقد بأن المغرب العربي ليس إلا لبنة في بنائها، لكن إنجاز مثل هذا العمل يتطلب وقتا طويلا....

4-الإندماج عن طريق التعاون بين الدول المغاربية:

يرى بورقيبة في مفهومه للإندماج أنه يتم وفق مراحل أي إندماج مرحلي حيث يقول " :الوحدة السياسية حتى مابين شعوب المغرب العربي والمتجاورة ليست إلا هدفا بعيدا فالذي يهمنا ليس وجود دستور واحد ودولة واحدة ورئيس واحد ... ما يهمنا هو أن نبدأ بالتعاون في ميادين تتسع شيئا فشيئا حتى يمكن بعد جيل أو جيلين إيجاد دستور موحد ودولة موحدة ..." أي التعاون في ميادين السياسة الدنيا للوصول لميادين السياسة العليا ومسائل السيادة، ومما يؤكد هذا الطرح قوله في

[1] عبد الوهاب بن خليف ،**المرجع السابق**.ص128.

خطاب آخر " :نحن نحاول أن نبني وحدتنا المنشودة ابتداءا من تعاون وثيق في ميادين معينة تبدو فيها فائدة الارتباط المغربي للجميع وتنمي في كنفها شيئا فشيئا مختلف العوامل التي أدت لقيام الفردية الضيقة وترعرع الانعزال القومي بين شعوبنا[1]"، نلمس من هذا الموقف ضرورة التعاون في ميادين تحقق المصلحة وتجلب النفع المشترك للدول المغاربية ولا تثير والخلافات، حتى تنشأ شبكة تعاملات تخفف من التوجه القطري الانعزالي الضيق، الذي تعيشه لدول المغاربية.

وفي نفس السياق يدعو للتعاون في الميادين الثقافية بقوله ":أعتقد أن أحسن وسيلة لبلوغ المقصود تتجسم في الميدان الثقافي "فالميدان الثقافي يعتبر ميدانا من الميادين الأساسية في أي تعاون من اجل الوصول للوحدة المغاربية الشاملة باعتباره من ميادين التي تؤدي لانخراط النخب الثقافية في العمل الوحدوي المشترك.

وبالنسبة للتعاون الثنائي يرى بورقيبة أن التعاون البيني والثنائي بين دول منطقة المغرب العربي هو مقدمة لتجسيد تعاون متعدد الأطراف بينها يهدف إلى خدمة الوحدة المغاربية المتكاملة ، وفي هذا يقول في إحدى خطبه " :أملنا أن يطرد ويزدهر التعاون الثنائي بيننا، ...ذلك أن المحاولات التي توفرت لإقامة تعاون مثمر بين بلدان المغرب العربي الأربعة تتطلب المزيد من الجهود الحثيثة لتوضيح مجالات التعاون بيننا بما يتلاءم وطبيعة العلاقات التي تجمع بلداننا كمجموعة متكاملة" ،

وفي نفس المنظور يرى بأن التعاون الفعال يؤدي إلى تكوين وإنشاء سوق مشتركة بين البلدان المغاربية إذ يقول ":أما في خصوص المغرب العربي الكبير فها نحن أولاء نعمل من أجل التقريب بين شعوبه بواسطة التعاون المضبوط والمركز ...

[1] محمد عمرون ، **مرجع سابق**، ص 45

وقد يأتي يوم غير بعيد يمكن أن نحدث فيه سوقا مشتركة بيننا... "فالسوق المشتركة هي هدف التعاون المرحلي ثم الوصول لما هو أرقى من أنواع التعاون الأخرى.

فبورقيبة يرى أن الحل لمواجهة التغيرات الدولية والضغوط الخارجية في المنطقة هو التكتل تحت أي نوع من صيغ الوحدة كمنظمة إقليمية أو أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي.

كما نلاحظ أن بروز الخطاب الاقتصادي لزعيم الحزب الدستوري المتناغم مع الخطاب السياسي، أريد به أن يدفع بالعمل السياسي إلى اتخاذ خطوات جدية في العمل الوحدوي المغاربي، وتكوين تكتل اقتصادي في منطقة المغرب العربي يعبر عن المصالح المشتركة ويرسي الدعائم التحتية لخطوات توحيدية في المجالات الأخرى .وهو في الوقت نفسه يقوي الموقف التفاوضي أمام التكتل الاقتصادي الأ وروبي الذي وضعت أسسه في روما عام، ذلك أن الأقطار المغاربية ظلت مرتبطة وظيفيا بالاقتصاد الدولي والأوروبي خاصة[1].

ثانيا -منظور الإندماج المغاربي في فترة زين العابدين بن علي -1989): 1987)

في سنة 1987 استلم الرئيس زين العابدين مقاليد الحكم في تونس بعد إزاحة الرئيس بورقيبة، و اتخذ بعض الخطوات التي شكلت انفراجا سياسيا مهما، اعتبرتها القوى السياسية على أنها مؤشر على توجهه نحو إجراء إصلاح ديمقراطي ،إنعقد أول مؤتمر للحزب الدستوري بقيادة الرئيس زين العابدين بن علي الذي سمي بمؤتمر الإنقاذ في جويلية 1988 ، وذلك لبعث الحزب من جديد، وقد جاء هذا المؤتمر تتويجا لعملية التغيير الحزبي، حيث ناقش المؤتمر القضايا

[1] -محمد علي داهش ،**مرجع سابق** ،ص 187 .

الداخلية للحزب والدولة التونسية باتخاذ إجرءات عملية في اتجاه ترسيخ الديمقرا طية والتعددية بإقامة قانون جديد للأحزاب هذا المؤتمر لم يتناول قضية الوحدة المغاربية ولم السياسية الصادر في 03 ماي1988 يشر إليها ولو عرضا، وأ رد أن يحدث القطيعة مع ممارسات الحزب سابقا بحيث كرس الاهتمام بالقضايا الداخلية فقط مما أدى به لتجاهل القضايا الإقليمية، فتفحص مقررات المؤتمر ولائحته السياسية نجدها لم تشر لا من قريب أو بعيد لمسألة المغرب العربي ،وقد أعلن الرئيس بن علي في المؤتمر عن تجسيد الإصلاح السياسي بإصدار الميثاق الوطني التونسي، (5)وفي 07 نوفمبر 1988 صدر الميثاق الوطني التونسي الذي تضمن في الفصل الرابع المتعلق بالعلاقات الخارجية إشارة إلى مسألة الوحدة المغاربية بنصه على ...": أن الشعب التونسي كان سباقا إلى إحياء نداء الوحدة المغاربية "...ثم أضاف في فقرة أخرى " :وللدولة أن تتخذ الإجراءات والمبادرات الكفيلة بتعجيل بناء المغرب العربي وأن تخلق المناخ المناسب لذلك"...، [1] نلاحظ كيف أن الميثاق لم يوضح الآليات المناسبة لتأسيس وتعجيل تكوين مؤسسي مغاربي مشترك بل كان ذكر الفكرة عرضيا في هذا الميثاق.

كما أن الدستور الجديد لسنة 1988 أعاد التأكيد على المادة الثانية الموجودة في الدستور السابق من أن الجمهورية التونسية جزء من المغرب العربي الكبير و تعمل لوحدته في نطاق المصلحة المشتركة ، ثم أضاف إليها اللجوء إلى استفتاء الشعب إذا كان من شأن الاتفاق حول وحدة مغاربية أن يفرض تغييرا في الدستور التونسي .ولعلّ هذه الإشارة الهدف منها هو الاستفادة من التجربة الوحدوية الفاشلة بين ليبيا وتونس الموقعة في مدينة جربةسنة 1974 ، حيث أخضع الدستور

[1] -**الميثاق الوطني التونسي** في 07-09-1988 ،ص 06.

التونسي هذه المرة أي محاولة لوحدة مغاربية ثنائية أو جماعية إلى إجراء دستوري واضح المعالم.

نلاحظ أن فكرة الإندماج عند التجمع الدستوري الديمقراطي لم تعرف حضورا قويا في أدبياته وفي مؤتمره الأول سنة 1988 ، وذلك راجع ربما إلى انشغال الحزب بترتيب بيته الداخلي وإعادة تنظيم شؤون الدولة، ورغم هذا فقد ورد ذكرها والإشارة إليها في الميثاق الوطني وفي الدستور .الجديد لسنة1988.

و أخيرا نلاحظ أن هذه الأحزاب محدودة بحيث لا تتجاوز المنطلقات و الأهداف المرسومة في نظمها الداخلية وطموحها محدود بمواقف و الإلتزمات الدولة و سياساتها المعلنة، ومواقف الأحزاب السياسية المغاربية هي مواقف تعكس السياسة الخارجية لهذه للدول الثلاثة و تتميز بالطابع الظرفي و الدبلوماسي.

وبعدما تناولنا في هذا الفصل منظور الأحزاب الرئيسية للإدماج والوحدة بقي لنا أن نتطرق بالدراسة للمعوقات التي اعترضت إكتمال البناء المغاربي التي دعت الأحزاب إلى تحقيقها في برمجها وخطبها، و ذلك في الفصل الثالث والأخير.

الفصل الثالث

معوقات الاندماج المغاربي

تمهيد:

إن الاندماج بين الدول وسيلة لتحقيق التقارب فيما بينها وتسوية نزاعاتها والدافع الى ذلك تبادل الخبرات في مجال الاقتصاد مما يدعم استقلالها وهو بالنسبة للدول المغاربية ضرورة ملحة لا يمكن ان تتأجل في وقت تزيد فيه باقي التكتلات في وحدتها واندماجها الى اننا نرى العكس فالعلاقات المغاربية – تشهد تراجعا كل يوم .

سنحاول في الفصل تفسير أسباب تعثر الاندماج المغاربي وذلك على المستوى الاقليمي المغاربي اولا وعلى مستوى الدول المغاربية ثانيا من خلال مبحثين كمايلي

المبحث الأول:معوقات الإندماج على المستوى الإقليمي المغاربي

تعرف العلاقات المغاربية سلسلة متواصلة من الأزمات، وكانت فترات المهادنة قليلة وسوء التفاهم هو القاعدة في التعامل، وقد أثرت هذه الوضعية على مشروع الإندماج المغاربي،وتعتبر الخلافات والنزاعات الحدودية بين الأقطار المغاربية، و قضية الصحراء الغربية من بين أهم وأبرز محددات العلاقات المغاربية – المغاربية،وقدساهمت أزمة العلاقات المغاربية في إبطال مزايا الجوار ومفعوله الإيجابي في الإندماج فبدل أن يكون عنصر الجوار عنصر تقارب وتواصل وإخاء، فقد أصبح عنوانا للجفوة والقطيعة والعداء،ومن هذا المنطلق سنتعرض في هذا المبحث إلى د راسة المشاكل و النزاعات الحدودية وقضية الصحراء الغربية، بوصفها أهم العوامل التي عطلت وأفشلت الإندماج المغاربي كما هو مبين فيما يلي

المطلب الأول :المشاكل الحدودية وتأثيرها على الإندماج المغاربي.

مست الأزمات المغاربية الأشد حدة البلدان المتجاورة، فبدلا من أن يكون عنصر الجوار عنصر للتقارب و للتواصل و الإخاء فقد أصبح عنوانا للقطيعة و العداء،و يعود ذلك إلى عدم التساوي من ناحية المساحة و الموارد الطبيعية إذ نجد الجزتئر تساوي 19 مرة مساحة تونس و 05 مرات مساحة المغرب و مرتين مساحة ليبيا، أما المغرب فيشكل ثلاث مرت مساحة تونس،[1] فالدول المغاربية قبل الاستعمار الفرنسي لم تكن تمتلك حدودا بالمعنى المتعارف عليه في أوروبا يعني كخط تقسيم السيادة و مناطق النفوذ، بل كانت السلطة في كل دولة مغاربية قوية في المركز ثم تتلاشى شيئا فشيئا بالإضافة إلى المفهوم الإسلامي للدولة الذي لا يشجع على وضع حدود فاصلة بين شعبين يدينان بالإسلام.

كما أن الاستعمار الفرنسي الذي سطر الحدود القائمة من الناحية الشمالية قد أهمل ذلك في الجنوب وبالأخص في المناطق الصحراوية، كما أنه يعتبر وجوده في الجزائر وجودا دائما باعتبارها أرضا من أ رضيه و يعتبر وجوده في كل من المغرب و تونس مؤقتا، و من هذا المنطلق فكرت فرنسا في فصل المناطق الصحراوية الغنية بالثروات المعدنية) بترول، حديد، فوسفات أثناء ثورة التحرير الوطني طرحت كل من تونس و المغرب مشاكل الحدود حيث كانتا ترغب في تغييرها إلا أنهما قوبلتا بالرفض الفرنسي، و وعدت الحكومة الجزائرية المؤقتة ببحث هذه المسألة بعد الانتهاء من الكفاح، إلا أنه بعد الاستقلال تمسكت الجزائر بالنظرية القائلة أن الدول الإفريقية يجب أن تراعي الحدود التي رسمت في عهد الاستعمار[2] .

---

[1] Paul balta **.le grand Maghreb des indépendances a l an 2000**. (Alger . édition laphomic. 1990) p 198.

[2] صلاح العقاد، **مرجع سابق**. ص587.

أولا - المشكل الحدودي بين الجزائر و تونس:

بدأت الخلافات بين تونس و الجزائر بمناسبة الاتفاق الذي أبرم بين فرنسا و تونس بتاريخ 30 جوان 1958 و المتعلق بتمكين فرنسا من نقل البترول المستخرج من" إجلي "عبر الأراضي التونسية إلى غاية ميناء" صخيرة "حيث يتم شحنه، و قد اعتبرت جبهة التحرير الوطني الجزئرية ذلك الاتفاق بمثابة التنكر للعهد المقطوع في مؤتمر طنجة الذي لم يمض على انعقاده سوى بضعة أشهر.

كان الرئيس بورقيبة سلم رسالة إلى السلطات الفرنسية و ذلك بتاريخ 24 جانفي 1959 يبلغها بتحفظاته حول رسم الحدود ما بين بئر الرمان و الناظور 233و أوضح أنه مستعد لعرض القضية أمام محكمة العدل الدولية لكنه يفضل أن يحل هذا الخلاف بالطرق الودية مع الحكومة الفرنسية،[1] وقد كانت تونس تطمع في وجود البترول في هذه المنطقة، حتى تستغل مداخيله في إحداث تنمية اقتصادية داخلية .

وبعد استقلال الجزائر بررت الجزائر موقفها بأنها ورثت هذه الحدود عن فرنسا و هي الحدود التي يعترف بها حاليا ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية و يعتبر المساس بها تهديدا لاستقرار دول كثيرة و لذلك فإن تسليم هذه الرقعة لتونس يشكل سابقة خطيرة و ذلك لوجود مشاكل مشابهة مع جيران آخرين، و هي لا تطالب سوى احترام الأوضاع القائمة عند استقلالها.

و بالرغم من ذلك اشتد الخلاف إلى حد اشتباكات بين قوات البلدين بسبب عدم وضوح الحدود و شكلت لجنة عسكرية مشتركة لبحث الموضوع و انسحبت الحشود لعدم تضخيم الخلاف.

[1] **المرجع نفسه**، ص41.

و ظل ملف الحدود بين تونس و الجزائر معلقا لمدة ثماني سنوات إلى أن اعترفت تونس بالحدود، و وضع مشروع اتفاق لتوضيح ورسم الحدود في 1970 ، كما وقعت الدولتان تونس و الجزائر في 19 مارس 1983 معاهدة الإخاء و الوفاق تعرضت في الفصل الأول(منها لتسوية الخلاف الحدودي[1] .

ثانيا -المشكل الحدودي بين المغرب وموريتانيا:

اعتبر المغرب في سنة 1960 موريتانيا إقليما تابعا له وهذا ما أدى لتأزيم الوضع مع تونس التي كانت من بين الدول التي اعترفت بقيام موريتانيا كدولة ذات سيادة كما صوتت لانضمامها لمنظمة الأمم المتحدة،وقد كان للرئيس المراحل "هواري بومدين "دور كبير في قبول موريتانيا كمشارك في المؤتمر الإسلامي الأول لسنة 1969 والذي انبثقت عنه منظمة المؤتمر الإسلامي، وبالتالي الاعتراف بها كدولة مستقلة، وقد تعددت اللقاءات وتكثفت الجهود لحل وتسوية المطالب الترابية المغربية حول موريتانيا لغاية تسوية الخلاف والمشكل نهائيا سنة 1973بين البلدين[2] .

ثالثا -المشكل الحدودي بين الجزائر و ليبيا:

اخترقت دورية جزائرية الحدود الليبية عند قرية" أمباس "في منطقة الحدود الجزائرية الليبية هذا ما اعتبرته ليبيا توغلا لمسافة سبعة كيلومترات داخل أرضيها، كما اتهمت ليبيا الجزائر بتوغل الطيران الجزئري في الفضاء الجوي الليبي و كانت الجزائر في توغلها في الأراضي الليبية مستندة على اتفاقية 1957 المعقودة بين ليبيا و الإدارة الفرنسية و الخاصة بتخطيط الحدود بين البلدين،و بقي

[1] احمد مهابة، مشكلات الحدود في المغرب العربي ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ، 111، سنة (1993)، ص 241

[2] محمد الامين، لعجال اعجال، **مرجع سابق"**، ص 90

مشكل الحدود مطروحا إلى غاية سنة 1967 حيث انتهى المسح الطوبوغرفي، و هكذا مرت مشاكل الحدود بين ليبيا و الجزائر بهدوء و لم تترتب عليها أي (مضاعفات عسكرية أو سياسية.[1]

رابعا -المشكل الحدودي بين تونس و ليبيا:

لم يشهد هو الآخر نزاعا مسلحا ويعود سبب الخلاف إلى النزاع حول منطقة خليج قابس "الجرف القاري (في المياه الإقليمية، إذ رفعت تونس دعوى على ليبيا أمام محكمة العدل الدولية حول حقوقها في منطقة الجرف القاري في البحر الأبيض المتوسط، إلا أن محكمة العدل الدولية رفضت في 1985 طلب تونس،و قد تم تسوية هذا الخلاف بالتوصل إلى اتفاق استغلال مشترك لتلك المنطقة التي تزخر بموارد بترولية في سنة[2]1988 .

خامسا -المشكل الحدودي بين الجزائر والمغرب:

تعود الجذور الحقيقية لهذا النزاع إلى المطالبات المغربية منذ فترة الاستعمار الفرنسي ببعض المناطق الجزائرية خاصة منطقتي بشار و تندوف،وترجع سياسة المطالبة المغربية بإعادة النظر في الحدود الجزائرية - المغربية إلى سنة 1955 حينما أصدر علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال الذي كان منفيا إلى القاهرة خريطة سماها" المغرب الكبير "والتي جعلها أساسا للمطالب الترابية المغربية، ثم حدث أن تبنى النظام الملكي فكرة زعيم حزب الاستقلال.

---

[1] احمد مهابة ،**مرجع سابق**، ص 241.

[2] محمد الامين، لعجال اعجال، **مرجع سابق**، ص 92

لقد كانت هناك تحركات ولقاءات مغربية مع قادة الحكومة المؤقتة الجزائرية من أجل الاتفاق على منح المغرب الأ راضي التي يطالب باستعادتها بعد أن تستقل الجزائر عن فرنسا [1].

بعد استقلال الجزائر سنة 1962 شهدت الحدود بينها وبين المغرب عدة توترات متتالية أدت إلى نزاع مسلح عرف" بحرب الرمال "سنة 1963 ، والذي دام من 01 أكتوبر إلى 05 نوفمبر 1963 ، حيث فشلت في البداية الجهود الدبلوماسية بين البلدين لتسويته، لقد وقعت اشتباكات مسلحة بين قوات البلدين في المناطق الحدودية استعملت فيها الأسلحة الثقيلة حيث تأزم النزاع ودخل مرحلة حادة ، فأهمية المنطقة ومدى ثرائها من حيث الموارد الطبيعية من بين العوامل التي ساعدت على اللجوء للقوة العسكرية في النزاع، فهي منطقة غنية بالحديد منجم غار جبيلات وبكميات ضخمة، فالأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للمنطقة جعلت المغرب يلجأ إلى العامل العسكري في النزاع[2].

ومن أجل الوصول لتسوية سلمية للنزاع الحدودي، فقد تدخلت جامعة الدول العربية لحله، ولكن قصور ميثاقها ومعاهدة الدفاع المشترك بين الدول الأعضاء في الجامعة في معالجة نزاعات الحدود و تحديد المبادئ والوسائل الفاعلة التي تقوم عليها التسوية السلمية للمنازعات الحدودية بين الدول العربية، جعل النزاع لا ينال القدر الكافي من الاهتمام وبعد ذلك توجت الجهود الدبلوماسية باللجوء إلى منظمة الوحدة الإفريقية التي توجت جهودها بإبرام إتفاق

---

[1] مصطفى صايج، **تطور العلاقات الجزائرية المغربية، " 1962-2000" دراسات أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية**، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية غير منشورة، (جامعة الجزائر ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 1994-1995)، ص 20-21.

[2] مصطفى صايج، **مرجع سابق**، ص39.

باماكو)مالي (الذي هو ثمرة للمؤتمر الذي عقد بها في 29 و 30 أكتوبر 1963 ، ومن بين النقاط التي نص عليها الاتفاق هو إنشاء آلية خاصة تتمثل في لجنة (متساوية الأعضاء ذات طابع تحكيمي[1]

ومن المبادئ الأساسية التي طبقت لتسوية النزاع الحدودي الجزائري – المغربي وتمسكت بها الجزائر هو مبدأ ثبات الحدود الموروثة عن الاستعمار وهو مبدأ معروف في القانون الدولي ومن بين المبادئ التي ينص عليها ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وتمت تسوية النزاع نهائيا بإبرام اتفاقية الحدود بين الجزائر والمغرب سنة1972.

و من هنا نجد أن الخلافات المغاربية على الحدود أثرت على عملية البناء الوحدوي و سارعت كل دولة إلى تحصين نفسها ضد الدولة الأخرى، و لكن سويت كل المشاكل الحدودية و بقيت قضية الصحراء الغربية العائق الأساسي في وجه الوحدة المغاربية، وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني :قضية الصحراء الغربية وتأثيرها على الإندماج المغاربي

أولا -الخلفية التاريخية لقضية الصحراء الغربية:

تقدر مساحة الصحراء الغربية بنحو 284000 كلم 2 و هي نصف مساحة فرنسا، يبلغ طول ساحلها الأطلسي 1110 كلم، أما حدودها البرية فتبلغ 2046 كلم، منها 443 كلم مشتركة مع المغرب، و 1561 كلم مشتركة مع موريتانيا، و 42كلم مع الجزائر، وتتكون جغرافيا من منطقتين هما" الساقية الحمراء "في الشمال و تمتد من مدينة" العيون "العاصمة باتجاه مدينة" سمارة "حتى الحدود مع الجزائر، و يمتد إقليم" وادي الذهب "جنوبا من مدينة بوجدور "حتى الحدود

[1] عمر سعد الله، **القانون الدولي للحدود ، الاسس والتطبيقات، ج 02**،(لجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003)، ص98-99.

الموريتانية جنوبا، و يقدر سكانها بنحو 250559 نسمة حسب إحصائيات الأمم المتحدة لسنة 2001 ، و تضم الصحراء الغربية ثروات معدنية كبيرة، حيث يوجد أكبر منجم للفوسفات تم اكتشافه سنة 1947 في منطقة بوجدور-بوكراع، وأيضا مناجم حديد يبلغ احتياطها 700 مليون طن في" أزميلة "و" أغشيلة"، يضاف إلى ذلك ثروة سمكية(هائلة على طول سواحلها الأطلسية[1] .

كانت المغرب تضغط منذ استقلالها في 1956 بالسيادة على ما يعرف بالصحراء الغربية، وترجع صلات المغرب بالمنطقة إلى قرون خلت، ولكن سيطرتها السياسية عليها كانت محدودة دائما، لهذا لايمكن العثور على خرائط يعول عليها للحدود الإقليمية الامبرطورية مراكش القديمة وكان هذا أحد أسباب النزاع، حين عرضت القضية على محكمة العدل الدولية[2] .

بعد استقلاله في 02 مارس 1956 قام الملك محمد الخامس بإمضاء بيان علني مع اسبانيا في مدريد وذلك في 17 أفريل 1956 ، جاء في هذا البيان" تؤكد الحكومة الاسبانية رغبتها في احترام الوحدة التربية للمغرب ."وكما تم الاتفاق عليه أبقت اسبانيا سيطرتها على سبتة ومليلة في الشمال مع إرجاع ايفني للمغرب، طرفاية ضمت إداريا إلى الصحراء الغربية ، الشيء الذي أفرح سكان الصحراء الغربية المعارضين للسيطرة المغربيةة و كذلك جيش التحرير،أبقت إسبانيا سيطرتها على الجنوب المغربي حتى سنة 1958 أين تراجعت خوفا من ضغط جيش التحرير الذي تكون لمحاربة الفرنسيين.

---

[1] سهى رجب، **نزاعات الحدود في العالم العربي، من نعاية القرن العشرين الى بداية القرن الواحد والعشرون،** (القاهرة ، مركز المحرونسة، للنشر والخدمات، ط01)، 2009ص 131-132.

[2] غسان سلامة وآخرون، **الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي،** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 01 ،1989) ، ص68.

لقد أدى الهجوم على" إيفني "من طرف محاربي جيش التحرير المغربي في نوفمبر 1957إلى إصرار الإسبان وتقوية عزيمتهم من أجل البقاء، بالموازة مع ذلك ، فإن ما كان يرمي إليه جيش التحرير من خلال مطالبه و أهدافه كان واضحا ، و هو رؤية كل المنطقة الصحراوية إلى غاية موريتانيا تعيش في أمن غير خاضعة للاحتلال الأجنبي، و لهذا ففي يوم10 فبراير 1958 بدأت عملية " أمراغون "المشتركة بين الجيش الفرنسي و الإسباني و التي قضت على طموح جيش التحرير في السيطرة على شمال موريتانيا، و أعاد الإسبان قبضتهم على المنطقة التي كانوا يديرونها.

و طبقا لقانون 01 أفريل 1961 ، حددت العيون عاصمة لاقليم الصحراء الغربية، و في ماي 1963 تم إجراء أمل انتخابات محلية و بلدية و مجالس سياسية، فكان خاطري ولد سعيد ولد الجماني من قبائل الرقيبات، قد عين من قبل اسبانيا ليكون أول رئيس لإقليم الصحراء الغربية[1] .

لقد كان لنضج الحركة الوطنية في الصحراء و تعمق مفاهيمها و استفادتها من التجارب من جهة، و احتدام الصراع بين المغرب و موريتانيا من جهة أخرى، أثر بالغ في بروز عنصر جديد قلب موازين القوى في صراع الصحراء، و هو إنشاء الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و واد الذهب" البوليساريو"، ففي 10ماي 1973 أعلن أعضاء قدماء في حركة جيش التحرير الصحراوي و طلبة صحرويين من الساقية الحمراء و وادي الذهب 1973بهجوم على مركز الخنقة الذي /05/ عن إنشاء الجبهة، مسجلة أول عملياتها في20 كان تحت رقابة

[1] مسعود شحنان، **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية**، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة، (جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2007) ص 68-76.

عسكرية اسبانية، و هكذا وضعت جبهة البوليساريو حدا للمظاهرات السلمية كوسيلة لتحقيق الاستقلال[1].

و مما جاء في بيانها التأسيسي الأول، أنه" تتأسس الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب كتعبير جماهيري وحيد متخذة العنف الثوري و العمل المسلح وسيلة)للوصول بالشعب الصحراوي العربي الإفريقي إلى الحرية الشاملة من الاستعمار[2] ."

و قد انطلقت العمليات الأولى لجبهة البوليساريو ضد المحتل الاسباني في 20ماي 1973البوليساريو عملياتها ضد القوات المغربية التي دخلت الساقية الحمراء، و القوات الموريتانية التي دخلت وادي الذهب، و انتقلت المواجهات المسلحة إلى معادلة جديدة طرفها الأول التحالف المغاربي الموريتاني و طرفها الثاني جبهة البوليساريو المدعوم من طرف ليبيا و الجزائر.

ولقد كان لإجتياح القوات المغربية والموريتانية لأراضي الصحراء الغربية، أثر كبير على السكان الصحراويين حيث تدفق عاشرت الآلاف من سكان المنطقة للهجرة والتمركز في (مدينة تندوف الجزائرية[3] .وقد تمكن الصحراويون بقيادة" الولي مصطفى السيد "من تحقيق نجاحات مرضية على صعيد تفجير الوضع لداخلي في موريتانيا، عبر استنزاف طاقاتها الاقتصادية وتحطيم معنويات جنودها و إثارة الشارع فيها ضد حكومته، كما ارتكزت عمليات البوليساريو على ضرب العمق الموريتاني و جعل العاصمة" نواقشط "هدفا ثابتا و مباشر للعمليات العسكرية، و أمام تردي الأوضاع الموريتانية، قام ضباط العسكر بانقلاب أطاحوا

[1] صلاح الدين حافظ، **حرب البوليزاريو**، (بيروت ، دار الوحدة للطابعة والنشر، ط 01، 1981) ص 35.

[2] طاهر مسعود، **مرجع سابق**، ص 32.

[3] عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سابق**، ص129

من خلاله بنظام الرئيس" ولد داده "و إعلانهم رغبتهم في إخراج بلادهم من الحرب الدائرة في الصحراء.

و بعد ذلك بيومين، أعلن الصحراويون من جانبهم وقف إطلاق النار مع موريتانيا، ليترسخ ذلك بعقد اتفاق بالجزائر في 05 أوت 1979 و تم بذلك خروج موريتانيا من الجزء الذي احتلته بموجب اتفاقية مدريد،وبانسحاب موريتانيا من الحرب ركزت البوليساريو نشاطها ضد القوات المسلحة المغربية، إذ اعتبرت المغرب اتفاق الجزائر عملا عدائيا موجها ضدها، فسارعت إلى احتلال المناطق الصحراوية الجنوبية فور انسحاب الجيش الموريتاني منها، ليدخل هذا النزاع عن مرحلة جديدة أخرى و هي الصراع الثنائي المتمثل في الحرب المغربية الصحراوية و التي لازلت قائمة إلى اليوم .و جدير بالذكر أن المغرب و بمحاولة احتلال الجزء الجنوبي من الصحراء الذي تخلت عنه موريتانيا في سنة 1979 ، و جد نفسه في موقف حرج فهو سيكون بذلك في موقع استعمال القوة بخرق الشرعية الدولية ما دامت موريتانيا لم توقع اتفاقا لتسليمه هذا الإقليم.بالنسبة للحرب المغربية مع جبهة البوليزريو فقد دخل الطرفان في مواجهة عسكرية ابتداء من سنة 1979 و يمكن تلخيص أطوار هذه الحرب في مرحلتين:

المرحلة الأولى(1979 - 1980 :

ابتداء من 1979 انطلقت البوليزريو في عميلة واسعة ضد القوات المغربية عبر كل المناطق الصحراوي إلى غاية الحدود الصحراوية و البداية كانت مع الهجوم على القوات العسكرية المتموقعة في المركز المنجمي بيوكداع و طانطان، و هو ما سمح للبولزريو ببسط سيطرته على ثلثي الأراضي الصحراوية و وصلت إلى غاية جنوب المغرب، حيث تكبد الجيش المغربي خسائر كبيرة في العتاد و الجنود مما اضطر المغرب باللجوء إلى الدول الغربية الحليفة لتزويدها بالسلاح

كالولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و من هنا تدخل الحرب الصحراوية المغربية منعطفا جديدا.

المرحلة الثانية 1980 -1989

هذه المرحلة سميت بإستراتيجية الجدار المغربي و هي الأطول على الإطلاق، فبعد الانتصار المحقق في معركة" ورق زيز "لم يستطع المغرب هضم الخسائر .حيث عرفت المرحلة هجمات من كلا الجانبين في كل مرة في عدة مناطق،[1] ولجأ المغرب ابتداء من ماي 1989 بطلب مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء جدار الدفاع المغربي، و يقول" أحمد دليمي "قائد المنطقة الجنوبية في الجيش المغربي عن هدف بناء هذا الجدار بأنه" :إستراتيجية مخصصة لحماية المثلث الهام :العيون، سمارة، بوكراع، و لوضع سكان المنطقة خارج دائرة تأثير جبهة البوليزاريو.

إن إستراتيجية جدار الدفاع المغربي كلف المغرب أموالا طائلة أثرت بشكل كبير على اقتصاده، و في نفس الوقت لم تمنع الجيش الصحراوي من توجيه بعض العمليات القوية ضد القوات المغربية و هذا نتيجة إستراتيجية معاكسة اعتمدها الصحراويون لاختراق الجدار وعلى الرغم من بساطة هذه الإستراتيجية و افتقارها للوسائل الحديثة إلا أنهم استطاعوا أن يحققوا نتائج ايجابية لصالحهم،إلا أنه مع مرور الوقت بدأت خسائر الحرب في ازدياد، فارتفع عدد الجرحى و القتلى و المفقودين و الأسرى من الجانبين، كما أن نفقاتها أصبحت كبيرة خصوصا بالنسبة للمغرب الذي انفق سنة 1981 لوحدها أكثر من 2 مليار دولار على هذه الحرب أي صادر%40 من ميزانيته و ارتفعت نفقات الجيش و الشرطة إلى 9

[1] **Vergnio olivier . la question du Sahara occidental 1983-1981**. Chronologie et documents en annexes . annuaire de l Afrique du nord . vol 23 1986. P 650

مليار درهم في 1980 من أصل20 مليار درهم من الميزانية الإجمالية للمغرب آنذاك، و ارتفعت ديون المغرب سنة 1982 إلى 11مليار لتصل إلى 14 مليار دولار سنة 1986 أغلبهم ديون عسكرية.

إلا أن الطرفين أصبحا غير قادريين على مواصلة" سلام المقابر "، فالمغرب الذي اعتقد أن تفوقه في الأسلحة و عدد الجنود سيمكنه من ضم الأراضي الصحراوية إليه لم ينجح في تحقيق ذلك، و الجيش الصحراوي آثر الجدار الرملي على تحقيق إستراتيجيته العسكرية، و بذلك أصبحت قناعة سائدة بين الطرفين للجوء إلى سلام الشرعية دولية[1] .

ثانيا -مواقف الأحزاب المغاربية الثلاثة من قضية الصحراء الغربية:

1-موقف حزب الاستقلال من قضية الصحراء الغربية:

شكلت قضية الصحراء الغربية محورا أساسيا في الأدبيات السياسية لحزب الاستقلال فهو أول حزب سياسي يطرح بوصفه القوة التاريخية الحاضنة لمشروع المغرب الكبير، برنامجا سياسيا يحدد فيه موقفه من قضية الصحراء الغربية، كما أن الحضور القوي للحزب في الجسم الدبلوماسي المغربي في الفترة الممتدة من 1956إلى 1960 وهي فترة تأثير الحزب على السياسة الخارجية المغربية، حيث هيمن على وزارة الخارجية، أدى لتطابق مفاهيم و تصورات المؤسسة الملكية مع تصورات و مفاهيم الحزب،وإن موقفه من قضية الصحراء الغربية كان واضحا فقد كان الحزب يؤكد على استمرار النضال لاسترجاع الصحراء للسيادة المغربية، و أصدر الحزب جريدة سميت جريدة"صحرتء المغرب "و بالتالي أعطى حجما كبيرا لها.[2] لقد أكد الخط السياسي الوطني الحزبي المغربي و من بينه حزب

[1] مسعود شعنان، **مرجع سابق**، ص 65-70.

[2] حفيظة بلمقدم، **مرجع سابق**، ص64.

الاستقلال على استرجاع كافة الأراضي المقتطعة من التراب الوطني بما فيها الصحراء الغربية، و من خلال مؤتمرات الحزب يتعين لنا موقع القضية من برنامج الحزب، فقد تناول المؤتمر الخامس في 1960نتائج الانقسام الفرعي و انعكاساته على الحزب و بالتالي لم تحض القضية باهتمام كبير مثل السابق، أما المؤتمر السادس سنة 1962 كان أكثر وضوحا حيث جدد بوضوح مواقف الحزب من القضية بزخم كبير مؤكدا على ضرورة استرجاع الصحراء الغربية،كما احتلت قضية الصحراء خلال المؤتمرات الأخيرة خاصة المؤتمرين التاسع و العاشر في 1976 و 1978 على التوالي حجما أكبر و لا يمكن مقارنة الأهمية التي أعطيت للصحراء في هذين المؤتمرين بما أعطيت لها في المؤتمر الخامس و السادس، أي أن حجم الاهتمام شهد خطا تصاعديا وصل ذروته عام1974[1] .

2-موقف حزب جبهة التحرير الوطني:

ساندت الجزائر منذ البداية حق الشعب الصحراوي في ممارسة حقه في تقرير مصيره واعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية، فالجزائر ساندت جبهة البوليزاريو بوصفها طرفا مهتما بالقضية عن طريق مطالبتها بتطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وذلك منذ فترة الرئيس الراحل هواري بومدين فقد استخدم حزب جبهة التحرير الوطني لضمان تجنيد الجماهير حول القضية[2] ،لقد أعطى الحزب هامشا كبير لقضية الصحراء الغربية من خلال نشاطاته في الفترة الزمنية محل موضوع البحث ، مؤكدا من خلاله تعلق الجزائر بخطة التسوية

[1] علي الشامي، " **الصحراء المغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي** بتاريخ 26 فيفري 2011 articl 2154 www.almoadil-a.info/

[2] - عامر رخيلة، التطور السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980 ،**مرجع سابق**، ص 213.

لمنظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الأمم المتحدة و حركة دول عدم الانحياز،[1]علما أنه في نهاية الثمانينات وافق المغرب البوليزاريو على الخطة الأممية لوقف إطلاق النار و تنظيم استفتاء شعبي في الإقليم و قد دعم حزب جبهة التحرير الخطة الأممية.

3-موقف الحزب الدستوري من قضية الصحراء الغربية:

إن موقف الحزب الدستوري من قضية الصحراء الغربية ظل يطبعه الحياد، فهو يتناغم مع موقف الحكومة التونسية إن لم نقل أن هناك تطابقا، فالموقف و إن كان يميل للطرح المغربي بنوع من الاحتشام، سواء في فترة زعامة بورقيبة للحزب أو في فترة زعامة بن علي، و ذلك بحل المشكل في نطاق الحل السياسي التفاوضي ما بين المغرب و الجزائر و بالتالي عدم إقامة علاقة مع جبهة البوليزاريو أو الاعتراف بها ككيان مستقل[2] فبورقيبة في فترة حكمه كان يرى أن على الدول المغاربية تفادي مضاعفات قضية الصحراء الغربية المحتملة و الاتجاه بها نحو الحل الذي يضمن الاستقرار و الوئام و حسن الجوار في المنطقة، و بأنه ليس لتونس أي مصلحة في النزاع[3].

المبحث الثاني: معوقات الإندماج على مستوى الدولة المغاربية

[1] -جبهة التحرير الوطني إجتماع المكتب السياسي للجنة المركزية لحزب أرفريل 1986 ،**المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية** العدد 03 الفصل الثالث (1986)ص 108 .

[2] عبد الرحيم طنطاوي ،**قضية الصحراء في أفاق التحولات المغرب العربي تونس وليبيا نموذجين** بتاريخ 01/02/2011على الموقع

[3] -الحزب الإشتراكي الدستوري، **مرجع سابق**، ص 217.

إن سبب تراجع العمل المغاربي المشترك يرجع ، إلى وجود مجموعة من المعضلات التي واجهت عملية الإندماج و وقفت في وجهها، ومن بينها المعوقات الداخلية الذاتية التي تتعلق بحالة الدول في المغرب العربي في حد ذاتها.

فهناك عوامل وسياقات تفسر تفاقم التناقضات بين دول ومجتمعات كانت تتسم بمقدار من التجانس و الانسجام، وتتعدد العوامل الداخلية المثبطة للوحدة ولكننا سنتناول أهم الآليات المنتجة للتجزئة والتشتت بدل الإندماج في المغرب العربي، حيث سنتناول إشكالية الدولة القطرية في المغرب العربي، ثم طبيعة وسلوك النخب الحاكمة، ثم اختلاف الأنظمة الحاكمة، مفترضين أنها العوامل التي تفسر التشتت وذلك وفق الاتي/

المطلب الأول :الدولة القطرية كعامل معطل للإندماج المغاربي.

ينبغي في أي دراسة للإندماج أن نتطرق للإطار السياسي الذي تتم فيه وطبيعة الدول التي تسعى لتحقيقها، خاصة وأن الجانب السياسي يتطلب قد را من المرونة في التعامل كتنازل كل دولة عضو في العملية الإندماجية عن جزء من سيادتها في اتخاذ أنواع معينة من القرارات لصالح المسار الوحدوي المشترك.

ونظرا لأهمية هذه التغيرات المرافقة للعملية الإندماجية ونظرا لعمق انعكاساتها على مختلف جوانب الحياة في كل دولة عضو، فإنها لن تتحقق ما لم تتوفر إرادة سياسية تعمل على إزالة المعوقات التي تعترض العملية.

وتعرف الدولة القطرية بأنها هي الدولة الوطنية التي تسعى وتنتهج مسارا ونهجا يغلب عليه طابع التنافس، أي أنها تسعى للتنافس مع محيطها بدل التعاون الفعال وتسعى لتحقيق ةأمنها الوطني وتنميتها الذاتية،[1]وعلى الرغم من أن دساتير الدول المغاربية تنص على عروبتها وإسلامها وتبني فكرة المغرب العربي الكبير،

[1] -جمال عبد الناصر مانع ،**مرجع سابق،** ص 60.

فإنها انطوت على نفسها وأسست كيانات محلية وتمسكت بمكاسبها السياسية الضيقة، وأصبح فيها الولاء للكيان السياسي – الدولة القطرية -بديلا عن الولاء المغاربي الجماعي

التطورية أو التراجعية لمسار الوحدة،[1] كما كان لغياب المشاركة السياسية جزئيا أو كليا أثره في تغييب القنوات الشرعية أو الصحية للتأثير على مؤسسة الدولة في المغرب العربي.

لقد كان اهتمام النخب الحاكمة في السنوات الأولى من الاستقلال منصبا على المشاكل الداخلية وبالتالي لم يكن البناء المغاربي ليحظى بأولويات عمل الأنظمة . و في هذا الوقت ستشهد الجبهات الشعبية التي تشكلت في كل قطر للنضال من أجل الاستقلال بداية نهايتها وستسعى الأنظمة لبناء مجتمعات جديدة، ففي المغرب ستنتصر الأرستقراطية الاقتصادية وفي تونس البورجوازية الليبرالية وفي الجزائر البيروقراطية التكنوقرطية.

شهدت البلدان المغاربية الثلاث تحولات كبيرة في اختياراتها السياسية والاقتصادية منذ السنوات الأولى للاستقلال جعلت إمكانيات التكامل والإندماج أصعب وأبعد تابع، فعلى المستوى السياسي سيسعى النظام إلى تغذية المشاعر القطرية الضيقة وتدعيم أسسها لتعويض المشروع الوحدوي ومشاعر الانتماء إلى المغرب العربي عند الشعب[2]

نلاحظ أن تجارب الأقطار الثلاث لتدعيم أسس الدولة القطرية وإن شهدت بعض التقارب وعديد نقاط الالتقاء في البداية، فإنها ستشهد بعض الاختلافات في نهاية

[1] -سعد الدين ابراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي** ،(بيروت :مركز الدراسات الوحدة العربية ط03،2005)،ص 292

[2] -علي الكنز ،**مرجع سابق** ،ص 27.

الستينيات و ستتدعم هذه الاختلافات في السبعينيات مع انخراط تونس والمغرب في مشروع نمورس مالي مفتوح على السوق والرأس مال العالمي، أما الجزائر فستواصل وتدعم مشروعها الاشتراكي والرامي إلى تكوين اقتصاد وطني قادر على تلبية حاجيات السوق الداخلية ومع بداية الثمانينات ستتغير الأوضاع بصفة جذرية، فقد عرفت التجارب التنموية باختلافاتها أزمات متعددة ولم تتمكن من تخفيض حدة التبعية التكنولوجية المالية التجارية، و ستؤكد عولمة الاقتصاد عدم قدرة الاقتصاديات القطرية على مواجهة التحديات وستضع من جديد البلدان المغاربية أمام البناء الوحدوي كبديل للخيار القطري[1] في مقابل هذه الحركة التي شهدتها الأقطار المغاربية بعد حصولها على الاستقلال والمتمثلة في بناء الدولة القطرية أو الوطنية وعملية التحديث والتنمية، كانت هناك عملية تحتية تسير ببطئ نحو التكامل بين هذه الأقطار ولكن التوجه نحو القطرية الضيقة تملّك جميع الطاقات والقوى التي كان بالإمكان توظيف القليل منها لدعم التوجه التكاملي الوحدوي.

ووفق هذا المنطق برزت إشكالية غاية في التعقيد تتمثل في أنه كلما نجحت خطط وبرامج الدول المغاربية في تدعيم أركان وأسس الدولة القطرية ساهم ذلك في حدوث انتكاسة وتدهور في العمل الوحدوي، رغم أن العمل التكاملي المشترك هو الذي يساهم ويكفل ضمان الآليات التي تسمح بالمنافسة على المستوى الدولي، وكنتيجة لهذا المنطق القطري عرف مسار العمل المغاربي تضارب في الأهداف وتخلف وبطئ في الانجازات ويرجع ذلك إلى انغلاق القيادات السياسية على ذاتها في نطاق الدولة القطرية، وهو الشيء الذي نتج عنه عدم المواصلة والاستمرارية في مسار العمل الوحدوي، ولم تنجح إذا المحاولات والتجارب الوحدوية المغاربية

[1] علي كنز، **المرجع السابق** ،ص 30.

في تجاوز هذه العراقيل والعوائق التي وسمت التجربة الوحدوية المغاربية[1] منذ مؤتمر طنجة1958 .

إن الدولة القطرية في المغرب العربي قد نجحت في رسم الحدود المادية والجغرافية للظاهرة القطرية وحاولت رسم الحدود المعنوية والفكرية للأفراد الذين يحملون جنسية هذه الدول، ولكن بلورة إطار أو أطر تتضمن أنساق فكرية ومعنوية تميز كل قطر مغاربي عن الآخر مسألة صعبة لأن المواطن المغاربي له نسق فكري معين وانتماء محدد محلي مغا ربي عربي إسلامي، أي تتنازعه دوائر متعددة ولكنها مشتركة بين أفراد هذه الأقطار، وفي محاولة لرسم إطار فكري و إيديولوجي قطري معين متفرد، لجأت الأقطار المغاربية في أحيان كثيرة إلى استراد أنماط ونماذج فكرية جاهزة كمخرج للإشكالية، ولكن الواقع أثبت أن هذه الأفكار والنماذج المستوردة هي في المقام الأول وليدة بيئة وظروف مختلفة تماما عن واقع المغرب العربي، وهو ما عزز فرص فشلها أكثر من نجاحها لأنها ستزول بزوال من يدافع عنها، كما أن قدرتها على الإقناع واستقطاب ولاء الأفراد محدودة جدا، وعليه فقد سقطت كل الإيديولوجيات اليسارية في الوطن العربي بمجرد زوال القيادات السياسية التي كانت تدافع عنها وتلاشي الكتلة الاشتراكية على المستوى الدولي التي كانت غطاءا سياسيا لها[2].

بالاعتماد على ما سبق فإن تكريس رسوخ الوعي القطري على حساب الوعي الوحدوي يرجع إلى ثلاثة عوامل رئيسية تتمثل فيما يلي:

-إستمرارية الحكم سواء كان تقليديا، وراثيا أو ثوريا.

[1] -حسين بوقارة، **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي** ،(دار الهمة ،2010)،ص 94.

[2] ا حسين بوقارة، **مرجع سابق** ،ص 96.

-إرتباط الأعداد الكبيرة من المواطنين بالمصالح التي تكونت وكبرت مع الواقع القطري سواء كانت تلك المصالح مادية سياسية أو معنوية.

-العوامل الدولية سواء كانت قومية أو إقليمية أو عالمية.

إن الانتقال إلى بيئة مغاربية توافقية وسلمية قد يؤدي تدريجيا إلى بروز ما يسميه كارل دويتش "بالشعور الجماعي ضمن هذه المنطقة الجغرافية، وهو ما يمكن أن يدفع باتجاه تحويل العلاقات بين أعضاء التجربة الوحدوية في المغرب العربي من صرعية وتنافسية إلى تعاونية سلمية، وهذا لأن التنافس وعدم الثقة أصبحت من العوامل المؤثرة في العلاقات بين الأقطار المغاربية نتيجة القطرية[1].

نخلص في الأخير إلى أن أقطار المغرب العربي اختارت البناء القومي والتكامل الوطني في إطار الدولة القطرية على حساب فكرة البناء الوحدوي المغاربي، وهذا الخيار أوقف العلاقات المغاربية عند حدود الدولة القطرية وجعلها محكومة بمقياس المصالح القومية الضيقة،فتغلب المفهوم القطري على التفاعلات المغاربية يعتبر من التفسيرات الرئيسية التي تواجه عملية الوحدة في المغرب العربي.

المطلب الثاني :إختلاف طبيعة النخب المغاربية الحاكمة.

يعتبر اختلاف النخب الحاكمة في المغرب العربي آلية من آليات التجزئة في المنطقة، فاختلاف وجهات نظرها في أسلوب وغايات التنمية، وأولوياتها وفلسفتها وتقديرها لمدى العائد المتحقق من بقاء حالة التجزئة وكلفة ذلك على الوحدة المغاربية، يرهن أي محاولة للعمل الوحدوي المشترك ويصيبها بالفشل[2].

[1] -نفس المرجع، ص 57.

[2] -عز الدين شكري المغرب العربي الكبير آليات الوحدة والتجزئة مجلة السياسية الدولية العدد93-جويلية 1988 ص 151

عرف العالمان الإيطاليان) موسكا وباريتو (النخبة بأنها":هي الأقلية المنظمة نسبيا التي تحكم الأكثرية غير المنظمة وهي تسيطر بفضلقدراتها المتفوقة وبفضل رصيدها الثقافي وهي جماعة تتمتع بالقوة الاقتصادية والسياسية والامتياز والمكانة، إما بشكل مكتسب، أو موروث أو هي جماعات وظيفية ومهنية تحظى بمكانة عالية في المجتمع".

تأخذ النخب في العادة موقع الطليعة في المبادرة بالمشاريع في أي مجال من مجالات الحياة، وذلك من خلال طرح الفكرة على الناس كمشروع قابل للمناقشة، وكلما يكون هناك رد فعل للناس على هذه الفكرة سيصير ذلك في الواقع بمثابة تغذية رجعية للنخبة في سبيل تطوير أفكارها، وتكاد تكون هذه الظاهرة عامة على مستوى أغلب المجتمعات، ومنطقة المغرب العربي ليست استثناءا من هذه الحالة، ومن أهم إنجزات هذه النخبة طرح فكرة توحيد منطقة المغرب العربي كوسيلة لتحريرها من الاستعمار وبناء مغرب عربي موحد[1].

وهناك مستويات لفكرة المغرب العربي لدى النخبة المغاربية، فالمستوى الأول تعكسه حركة التضامن السائدة بين أفراد وجماعات مختلف أقطار المغرب العربي من حركات وطنية وأحزاب سياسية إبان الاحتلال لغاية الحصول على الاستقلال، والمستوى الثاني يتعلق بفكرة الوحدة بعد حصول الأقطار على استقلالها عند النخب المغاربية الحاكمة وتأثير طبيعة وتكوين هذه النخب على العمل الوحدوي .حيث أن نظرة النخبة الوطنية المغاربية من خلال الحركات الوطنية والأحزاب السياسية أثناء الفترة الاستعمارية والكفاح لنيل الاستقلال كانت فكرة أملتها ظروف المرحلة التي كانت تقتضي تكتيل الجهود في بلدان المغرب

[1] عامر مصباح تكامل المغرب العربي الأبعاد والمقاربات الجزائر دار الكتاب الحديث 2010ص 223

العربي، فلم تكن فكرة مبرمجة أو منظمة أو مندمجة ضمن برنامج كل نخبة، ([1]) فكل نخبة كان لها تعاملها الخاص مع السلطات الاستعمارية .أما بعد حصول الأقطار على استقلالها فقد ظلت الفكرة تطرح من قبل النخبة كشعار اختزالي دون طرح المشاكل المتعددة المرتبطة به، وكما اعتبرت النخبة المغاربية أن سبب التجزئة في المغرب العربي هو الاستعمار في الماضي، وبزواله يتوحد المغرب العربي، صار فيما بعد أن المعرقل لعملية الوحدة هو النخبة الحاكمة التي أسست لنفسها كيانات قطرية.

لعبت النخب المغاربية أثناء الكفاح من أجل الاستقلال دو را كبيرا في مواجهة المستعمر، ففي تونس لعبت هذه النخب ممثلة في الحزب الدستوري دورا في مواجهة الاحتلال الفرنسي، كما لعبت النخبة في الحركة الوطنية في المغرب الأقصى التي كانت تناضل من أجل الاستقلال عن الحماية دورا تاريخيا وسياسيا مهما في المقاومة وكذلك في الجزائر، وهذا يؤكد على الدور الذي مارسته النخب التقليدية في مقاومة المستعمر وسلطة الاحتلال .

إن معظم النخب الحاكمة في المغرب العربي قد توفرت لها عوامل استقرارها في السلطة، وإن حدث دوران في النخبة بإحدى الآليات فهو جزئي، ويرجع استقرار هذه النخب في السلطة إلى خبرتها في استخدام وسائل القهر والعنف ضد المعارضة، والإجهاض المستمر لأي نخبة بديلة، والمفارقة تكمن في أنه مع استقرار هذه النخب المغاربية الحاكمة في السلطة واسفرد بها، فإن

[1] علي أوميل ،**النخبة الوطنية وفكر المغرب العربي**،(بيروت ،مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1 /1987) ص

المجتمعات المغاربيةأي مجتمعات هذه النخب قد شهدت من التغيير والتحول أعمق وأكثر من أي وقت مضى[1].

تلعب التناقضات الإيديولوجية والشخصية للنخب والقيادات المغاربية الحاكمة دورا في تجميد وشل محاولات الوحدة وبرامج التكامل مثل مشروع اللجنة المغاربية الاستشارية الدائمة، وساهمت كذلك في توتر وتعقيد النزاعات التي عرفتها المنطقة مثل نزاع الصحراء الغربية .وهذا ما يساهم قي خلق جو نزاعي يدفع لدخول هذه النخب في صراعات، مما يؤدي بهذه النخب في أحيان كثيرة إلى تحويل حالات الغضب والاضطرابات والانكماش الداخلي إلى مصادر تهديد خارجية عن طريق اتهام الدولة أو الدول المجاورة بمحاولة زعزعة) الاستقرار الداخلي والوحدة الوطنية[2] إن هذا السلوك الذي تتبعه النخب المغاربية الحاكمة في أحيان كثيرة هو في حقيقة الأمر نتيجة للإخفاقات الداخلية التي تخلق الإحباط لدى هذه القيادات السياسية، مما يجعلها تبحث عن افتعال نزاعات خارجية من أجل امتصاص الغضب الداخلي[3]

وفي الأخير فالوحدة المغاربية التي تهتم بمصالح الشعوب وحرياتها وحقوقها تحتاج إلى نخب سياسية حاكمة مرتبطة بالشعوب ومؤمنة بالعمل الوحدوي، وواعية لمعنى الصالح العام، وبغياب مثل هذه النخب الوطنية المغاربية لا يمكن أن تكون وحدة مغاربية حقيقية.

المطلب الثالث :إختلاف طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية.

[1] -سعد الدين إبراهيم ،**مرجع سابق** ،ص300-301.

[2] --حسين بوقارة، إشاكاليات مسار التكامل في المغرب العربي ،**مرجع سابق** ،ص 66.

[3] حسين بوقارة، إشاكاليات مسار التكامل في المغرب العربي ،**مرجع سابق** ،ص 66.

مما لاشك فيه أن التماثل في الأنظمة السياسية قاعدة أساسية للتعاون والتكامل بين الدول ومثال ذلك الاتحاد الأوروبي، فهو يتسع في كل مرة لأعضاء جدد في أوروبا بمقدار استجابة هذه الدول للنمط السياسي السائد،[1] ولكن إذا نظرنا إلى أنظمة الحكم المغاربية لوجدناها متمايزة رغم بعض التشابه.

ويعتبر هذا التمايز والاختلاف عائقا في طريق التنسيق والوحدة بين الدول المغاربية من أجل أن تظهر ككتلة واحدة، حيث يؤدي إلى خلافات إيديولوجية بين الدول في المنطقة بالإضافة إلى نزوع بعضها نحو الهيمنة على الآخرين وبالخصوص في ظل الارتباطات الخارجية.

فالنظام السياسي الجزائري قي الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية عام 1989كان قائما على نظام الحزب الواحد الذي انفرد به حزب جبهة التحرير الوطني، وإذا كان النظام السياسي قد تبنى الأحادية الحزبية من جهة، فقد تبنى أيضا النظام الجمهوري القائم على توزيع السلطة بين السلطات وأهمها السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

ومن بين الصلاحيات الممنوحة للحزب الواحد طبقا للميثاق الوطني، الصفة القيادية باعتباره دليل الأجهزة الدولة التنفيذية واحتكاره حق الترشح إضافة لصلاحيات أخرى كثيرة، الثورة والقوة المسيرة للمجتمع والمنوط بها توجيه سياسة البلاد ومراقبتها[2] .

فالحزب الواحد في الجزائر التي اختارت النهج الاشتراكي في تلك الفترة كان هو المؤسسة التي تسمو وتعلو على جميع مؤسسات الدولة الأخرى وسلطاتها وهو وحده الذي يحدد سياسة الدولة و يراقب تنفيذها، وهذا ما كرسه دستور

[1] علي إدريس، من معوقات بناء الإتحاد مغاربي ،**مجلة الذاكرة الوطنية** ،عدد خاص، (سنة 2002)،ص 253،

[2] -أحمد وهبان ،**التخلف السياسية غايات التنمية السياسية**،(الإسكندرية دار الجامعية 2003)،ص 46.

1963وفي ظل نظام 19 جوان 1965 ، وكذلك في دستور 1976 من الناحية النظرية على الأقل[1] .

وقد ركز النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال على التأسيس الدستوري للعلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من حيث التركيز على مظاهر التأثير والتأثر بينهما، وهذا بالرغم من التوجه الظاهر بإعطاء الأولوية للسلطة التنفيذية وهذا يعود لعوامل تاريخية تمتد إلى الفترة الاستعمارية.

والخلاصة المهمة بالنسبة لفترة الأحادية أن الممارسة الفعلية والتحولات الدستورية أفرزت خللا كبيرا في العلاقة بين السلطتين التي مال تأثيرها الكبير للسلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية الذي يقع في أعلى هرم المؤسسة التنفيذية، التي كانت مركز ثقل في النظام السياسي الجزئري، الذي عرف تحولات عميقة في فترة التعددية[2] .فمجيء دستور 23 فيفري 1989 حمل معه تعديلات وتحولات دستورية كثيرة، كان لها انعكاساتها الكثيرة على كل المستويات وخاصة في طبيعة تسيير النظام السياسي من خلال الانتقال من الأنماط التقليدية في التسيير القائمة على الأحادية الحزبية والتسيير الاشت ا ركي إلى التعددية الحزبية والفصل بين السلطات والتسيير الحر الاقتصادي[3].

أما في المغرب فهي قد تأسست عام 1957 ، وأصبحت قائمة على النظام الملكي بمقتضى دستور . 1962 ويعد المغرب الدولة المغاربية الوحيدة التي تنتهج النهج الملكي، فالملك يعين الحكومة والطاقم الحكومي، والسلطة التشريعية تتمثل

[1] -الأمين شريط، **مرجع سابق**، ص 252.

[2] -عمر فرحاتي ،العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في الجزائر بين فترتي الأحادية والتعددية ،**مجلة الإجتهاد القضائي**،(العدد 04)ص-252 .

[3] عمار فرحاتي **مرجع سابق** ،ص58-60.

في غرفة الممثلين المنتخبين لمدة 06 سنوات،[1] ويصعب الحديث في المغرب عن فصل بين السلطات إن على المستوى النظري أو على المستوى العملي، فلا الدستور ولا الممارسة تسمح بالاعتقاد بوجود فصل بين السلط، وحتى وإن كان الدستور يميز بين سلطات ثلاث تشريعية وتنفيذية وقضائية فهذا التمييز حسب أحد الباحثين ليس شرطا كافيا للقول بوجود فصل بين السلطات فهو شكلي.

وفي النظام السياسي المغربي الملك لا يخضع لأي رقابة من أي نوع أو طبيعة كانت، سواء تعلق الأمر بالرقابة السياسية أو القضائية، ففي الحدود التي يملك فيها الملك ممارسة سلطة رقابة عامة على جميع أجهزة الدولة باعتباره ممثلا أسمى للأمة يكون من غبر المنطقي أن يتحول هو بدوره إلى موضوع للرقابة، وهذا على غرار مؤسسة الرئاسة في دول العالم الثالث، فالمؤسسة الملكية في المغرب ظلت المحور والمركز الذي تدور حوله جميع أجهزة السلطة في الدولة في القديم والحديث، واستمرت بتصدر الأحداث باعتبارها المسؤولة الوحيدة عن كل الحياة العامة في المغرب[2].

إعتمد النظام السياسي المغربي على الدولة كوسيط بين المجتمع الريفي من جهة والمجتمع المدني من جهة ثانية، مستعملا المرجعية التاريخية التي ترتكز على قوتين هما: العائلة المالكة حيث أن نفي السلطان من قبل السلطات الفرنسية وعودته أصبح يمثل رمزا لحركة التحرر الوطني، وكذلك حزب الاستقلال والذي أدى دورا أساسيا في حركة التحرر الوطني حيث يعتبر أهم تنظيم قادر على تعبئة الجماهير وإدارة شؤون الدولة بعد الاستقلال.

[1] - جمال الناصر مانع، **مرجع سابق** ،ص 56

[2] -سعيد صديقي، **مرجع سابق** ،ص09-11.

و من هذا المنطلق أخذ النظام السياسي المغربي سمة" النمط المصالحي " حيث يعمد إلى إيجاد التلاحم بين الملك والشعب، فالملك" أمير المؤمنين "مستند إلى الشرعية الدينية و هذا ما أنتج دولة سلطانية متشبعة من العلاقات السياسية والإدارية الحديثة، وحركة وطنية حديثة بقيادة حزب الاستقلال من أصول قروية وأحزاب سياسية أخرى تساهم في تمثيل الموطنين، حيث التعايش السلمي بين آلية التقليد في النظام السياسي المتمثلة في الملك وحاشيته، وآلية توليد القيم والعلاقات السياسية الحديثة المتمثلة في الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، والحصيلة في النهاية هو نظام مختلط استبدادي يعتمد على الجيش والشرطة لدعم الحضور السياسي للحكم، وشعبي نتيجة البيعة السنوية في عيد الع رش التي تؤكد الولاء والطاعة للملك[1] .

أما تونس فهي ذات نظام جمهوري قائم على الحزب الواحد، وعلى رأسها رئيس جمهورية وفقا لدستور . 1959 فقد تضافرت العوامل التاريخية لظهور نظام يتمحور حول الحزب الواحد الحزب الاشتراكي الدستوري ثم أصبح التجمع الدستوري الديمقراطي في عهد بن علي وقد أدى هذا الحزب دوره في قيادة التحرير وبناء الدولة ذات الاتجاه الوطني، ومجابهة معركة التنمية،واستغل الرئيس بورقيبة بعد الاستقلال المرجعية التاريخية للتحالف بين الحزب الدستوري والنقابة من أجل بناء الدولة التونسية وقيادة الإصلاحات وترسيخ مبدأ الديمقرطية الاجتماعية، مما أتاح الانتقال من الملكية حكم الباي إلى الجمهورية بهدوء .ونتج عن هذا سيطرة الدولة على كل شيء و مراقبتها لكافة المجالات السياسية

[1] -محمد الأمين العجال أعجال ،**مرجع سابق**، ص83-84.

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث كانت التعبئة من الحزب الحاكم بمساندة الإدارة[1]

وقد سيطر الحزب الدستوري الاشتراكي على كافة مظاهر الحكم بقيادة بورقيبة بحيث لم تكن هناك فواصل بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة، وقد ظلت الأوضاع قائمة حتى حلول عقد الثمانينات حيث بدأت البلاد تتجه نحو تجربة تعددية حزبية شكلية[2] ووفقا لدستور 1959 والمعدل سنة 1988 ، فالسلطة التنفيذية في يد رئيس الدولة الذي ينتخب لمدة 05 سنوات وهو الذي يتولى تعيين الوزير الأول ومجلس الوزراء، و أن البرلمان منتخب هو الآخر لمدة 05 سنوات[3] لقد كانت الحياة السياسية مغلقة على الحزب الدستوري الحاكم منذ الاستقلال، لغاية 1989أين أقرت الدولة التعددية الحزبية وجاء بن علي للحكم في 1987 ، ولكن كل شيء كان شكليا.

وإذا أردنا الحديث عن النظام السياسي في ليبيا وموريتانيا، فالنظام السياسي الليبي كان ملكيا وفي 01 سبتمبر 1969 قامت الثورة الليبية بقيادة معمر القذافي، الذي وضع حدا للنظام الملكي وفي مارس 1977 أعلن أنه سيجعل السلطة بيد الشعب يمارسها بدون وساطة أو تمثيل برلماني، ومن هذا المنطلق فتركيبة النظام الليبي تختلف عن الأنظمة الموجودة في المغرب العربي، ومما زاد في حدة الخلاف استناد النظام الليبي لفلسفة الكتاب الأخضر .فالرئاسة بيد القائد الليبي الذي لا يقدم نفسه كرئيس بل قائد للمجتمع، وهو ما سهل له البقاء في

[1] -محمد الأمين لعجال أعجال **مرجع سابق** ص82.

[2] -أحمد وهبان، **مرجع سابق** ،ص 45.

[3] -جمال عبد الناصر مانع ،**مرجع سابق**، ص 51، كما يمكن الرجوع للمواد 01-22-37-50-من **دستور الجمهورية التونسية 1959 والمعدل سنة 1988.**

السلطة أكثر من ربع قرن، ويوجد بجانبه مؤتمر الشعب العام الذي يساوي لحد ما البرلمان، واللجان الشعبية العامة التي تساوي مجلس الوزراء بجانب اللجان الشعبية التي تسير البلديات[1] .

أما الجمهورية الإسلامية الموريتانية فقد كانت إقليما واقعا تحت سيادة الإستعمار الفرنسي، وقد نالت استقلالها سنة 1960 وتم إنشاء أول دولة مركزية في تاريخها فهي لم تكن تشكل دولة قبل ذلك، فالدولة الوطنية في موريتانيا وقعت في مأزق بعد ظهورها، إذ انبثقت في مجتمع بدوي وقبلي متنقل لم يعرف الحداثة سواء في مؤسساتها أو في ثقافتها وطرحت إشكالية الشرعية منذ البداية، وفي عام 1978حدث انقلاب عسكري أطاح بنظام الرئيس ولد داده، وأصبح النظام السياسي عسكريا.

فاختلاف الأنظمة السياسية وعدم تجانسها في أقطار المغرب العربي بعد الاستقلال يعتبر عاملا من عوامل التجزئة، فقد رأينا أنه يوجد نظام الملكية الدستورية والنهج الليبرلي المرتكز على التعددية الحزبية في المغرب، وفي موريتانيا نظام سياسي يديره مجلس عسكري مؤقت، وفي الجزائر نظام قائم على الحزب الواحد وفي ليبيا استبدل النظام الملكي بعد انقلاب 1969 بنظام يقوم على تنظيمات اللجان الشعبية، وفي تونس نظام رئاسي أسسه بورقيبة يعتمد على الأحادية الحزبية.

إن الأنظمة السياسية في المغرب العربي تتباين أيضا ليس في شكل نظام الحكم فقط بل في أيديولوجياتها وفي مرجعياتها الفكرية والسياسية، فالنظام السياسي في الجزائر لم يتوقف عن أن يكون ثوريا في توجهه مساندا لحركات التحرر في العالم، و في المغرب تطغى الروح الوطنية الملكية المحافظة، وفي

[1] جمال عبد الناصر مانع ،**مرجع سابق**، ص 50

تونس نظام سياسي يتبع النمط الغربي ومتمسك بشدة بالشخصية الوطنية التونسية . ولا شك أن هذا الاختلاف في طبيعة أنظمة الحكم المغاربية حال دون قيام تعاون حقيقي وتكامل اقتصادي بينها[1] .

فالأنظمة السياسية المغاربية تعرف تناقضا واضحا على مستوى المؤسسات يزكيه التعارض في السياسات الاقتصادية ،الاجتماعية و التنموية المتبعة في كل قطر وقد كان لهذا الاختلاف تأثيراته السلبية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تعيق مسيرة وحدة المغرب العربي[2] .

[1] -علي محافظة ،**فرنسا والوحدة العربية 1945-2000** ،(بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ط1 2008)،ص287.

[2] -عبد الوهاب بن خليف ،**مرجع سابق**،ص 125.

خاتمة

تعتبر قضية الإندماج المغاربي قضية مصيرية وملحة يفرضها الواقع على ضوء التحديات الداخلية والخارجية التي يعيشها المغرب العربي، فالوحدة والتعاون المشترك أصبحت خيارا استراتيجيا، وقد تناول البحث بالدراسة الإندماج المغاربي في برامج وخطب الأحزاب المغاربية جبهة التحرير الوطني الجزائري والاستقلال المغربي والتجمع الدستوري الديمقراطي التونسي.

لقد طرحت فكرة وحدة وإندماج المغرب العربي من طرف الأحزاب الرئيسية منذ أن كانت حركات وطنية في فترة النضال والكفاح ضد المستعمر وبعد حصول الأقطار على الاستقلال، ويختلف منظور كل حزب من الأحزاب الثلاثة حول جوهر الإندماج والوحدة المراد تحقيقهما والقضايا المرتبطة بهما من منطلق تباين واختلاف تصورات برامج هذه الأحزاب السياسية، ومن خلال البحث خلصنا إلى عدة إستنتاجات:

تتوفر بلدان المغرب العربي على عناصر ومقومات مادية تجعلها مؤهلة لممارسة عمل وحدوي مشترك، فهي تمتلك الكثير من المقومات والعناصر الموحدة التي تفتقدها التجمعات الإقليمية المعاصرة، فهناك تجانس جغرافي وموارد طبيعية وموقع جيواستراتيجي مهم، كما تتميز بالتماسك الاجتماعي و المرجعية الثقافية والتا ريخية والحضارية والقومية الواحدة، فضلا عن تماثل اقتصادياتها وثرواتها إلى جانب تماثل أزماتها الداخلية والخارجية، كل هذه العناصر هي مقومات موضوعية تساهم في إندماج المغرب العربي. ولكن توفر هذه المقومات المادية والحضارية في الأقطار المغاربية لا يبني مفهوم الإندماج على أسس واقعية سليمة، فهذه المقومات ليست شرطا كافيا بل أحد المعطيات الموضوعية للعمل الوحدوي وما يجعلها تستخدم في اتجاه أو آخر هو توفر الإرادة السياسية.

شهدت المنطقة المغاربية منذ سنة 1958 إلى غاية سنة 1989 عدة محاولات وحدوية إندماجية ، حيث يعتبر مؤتمر طنجة التاريخي بين الأحزاب الثلاثة أول مبادرة رسمية و الميلاد الفعلي لفكرة الوحدة في المغرب العربي، وبعد حصول الأقطار الثلاثة على استقلالها كانت هناك مشاريع وحدوية مثل تجربة اللجنة المغاربية الاستشارية الدائمة، ولكن هذه المشاريع تعرضت لانتكاسات أثرت سلبا على العمل الوحدوي، إلى غاية 1989 حيث تم إنشاء إطار مؤسسي مشترك يتمثل في اتحاد المغرب العربي بعد مرحلة الوفاق والتصالح التي سادت العلاقات البينية المغاربية.

لقد سعت الأحزاب المغاربية الرئيسية إلى تحقيق إندماج المغرب العربي، من خلال الإندماج والتضامن في الفترة الاستعمارية، وتنا ولت من خلال برامجها بعد الاستقلال فكرة الإندماج المغاربي في محاولة لتجسيدها ميدانيا.

فقد كان تحقيق الإندماج بين الأقطار المغاربية في طليعة أهداف برامج هذه الأ حزاب واتجهت من أجل ذلك إلى تبني الإتحاد أثناء الكفاح ضد الاستعمار كمقدمة لتحقيق الإندماج بعد الاستقلال، و تجنبا في الوقت نفسه من أن يؤدي الاستقلال المنفرد إلى استغراق كل قطر في مشاكل تدعيم استقلاله و سيادته على حساب الإندماج المغاربي .

إن مواقف هذه الأحزاب الثلاثة فيما يخص مسألة الإندماج موالية للمواقف الرسمية والدبلوماسية لكل دولة في كثير من الأحيان، ولم تعطي هذه الأحزاب هامشا أكبر لقضية الوحدة و ذلك من خلال وضع برامج وآليات فعلية لتجسيدها على أرض الواقع.

واجهت فكرة الإندماج المغاربي التي نادت بها الأحزاب الثلاثة خلال فترة الدراسة مجموعة من المعوقات حالت دون قيام وحدة إلى غاية سنة . 1989

حيث عرقلت النزاعات الحدودية، وقضية الصحراء الغربية كعائق مزمن، العمل نحو إقامة إندماج مغاربي فمشكلات السيادة الوطنية على بعض المناطق، والتي هي من آثار المرحلة الاستعمارية التي هيمنت على أقطار المغرب العربي، ثم ملف الصحراء الغربية منذ عام 1975 ، والموقف من جبهة البوليساريو أدخل أقطار المغرب في دائرة الصراعات المعلنة والخفية.

وإذا كانت مشكلات السيادة الوطنية قد خف تأثيرها بشكل أو بآخر وحتى ملف الصحراء بعد أن دخل أروقة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء وما زال الأمر لم يحسم بعد، فهناك مجموعة معوقات أخرى خاصة بالدولة المغاربية في حد ذاتها تدفع في الاتجاه المضاد للعملالإندماجي

فانعكاف الدول في المغرب العربي على بناء الدولة ذات الميول والاتجاهات القطرية واختلاف النخب المغاربية الحاكمة، وكذلك عدم تجانس الأنظمة السياسية يشكل عوائق فعلية داخلية أمام تيسير وتنمية التقارب البيني والجماعي على طريق التكامل الحقيقي وصولا إلى الإندماج وتثبيت ركائزها.

ولم تلعب الأحزاب الرئيسية دورا في تجاوز هذه المعوقات، فضعف الأحزاب يظهر واضحا من خلال الواقع السياسي نتيجة الاختلافات الكبيرة التي عانت وتعاني الأحزاب منها على المستوى الداخلي الانشقاقات، صعوبة تدبير الاختلافات الداخلية، عدم قبول معظمها بوجود تيارات داخلها، ضعف الديمقرطية الداخلية...وكذا نتيجة افتقادها السلطة السياسية الكفيلة بتطبيق تصوراتها على أرض الواقع من جهة، وغياب الرغبة والإرادة لتفعيل ذلك من جهة أخرى.

وبالنتيجة نخلص إلى أن الإندماج المغاربي تحظى بمكانة معينة على مستوى برامج ونصوص وخطب هذه الأحزاب الثلاثة، أي على مستوى الإطار

النظري والخطاب السياسي، ولكن هذه المكانة لاتمثل الشيء الكبير على مستوى الممارسة العملية الواقعية.

إذ يتبين لنا أن التحركات الدبلوماسية للأحزاب في ما يخص الإندماج المغاربي غالبا ما تبقى مرتبطة بمواقف الدولة، كما أنها في غالب الأحيان تكون ظرفية، ولم تخلق الأحزاب سياسة خارجية حزبية فاعلة وقادرة على تجسيد منظور وحدوي مغاربي مشترك حقيقي، وبقي دور الأحزاب كفاعل ثانوي في النظام السياسي مقتصرا على المشاركة في تنفيذ بنود السياسة الخارجية الرسمية المصاغة من قبل الدولة وبالتالي سيطرة منظور الدولة لفكرة الإندماج المغاربي ويؤثر كل هذا سلبا على وظيفة الأحزاب ودورها فيما يتعلق برؤيتها ومنظورها للإندماج المغاربي على مستوى ممارسة الدبلوماسية الحزبية أو تنفيذ السياسة الخارجية التي تعد مجالا خاصا للدولة.

وإذا كانت تعبئة الرأي العام حول القضايا الأساسية في المنطقة من أهم وظائف الأحزاب السياسية، وباعتبار الإندماج المغاربي قضية غاية في الأهمية فالحزب يصبح أداة لإيصال فكرة وحدة المغرب العربي للرأي العام فإن ذلك لا يكون إلاّ بتحديد المفاهيم الأساسية التي تؤطر النشاط الفكري والعملي الحزبي في موضوع الإندماج ، وتبني العوامل والظروف والخطط التي ينبغي اتباعها لتحقيق إندماج و وحدة مغاربية على أسس سليمة،فالخلافات الحدودية وقضية الصحراء الغربية من بين أهم المعوقات البينية التي أثرت على قيام بناء وحدوي مغاربي، فالأطماع التوسعية لبعض الدول المغاربية على حساب دول أخرى شقيقة ومجاورة كان عاملا مثبطا لقيام الإندماج المغاربي ، وإن كانت أغلب النزاعات والخلافات الحدودية قد سويت، فقد بقي نزاع الصحراء الغربية يمثل عائقا مزمنا لم يجد حلا مقبولا من جميع الأطراف، فقضية الصحراء الغربية ظلت تهديدا لأمن

منطقة المغرب العربي ومصدر توتر للعلاقات بين البلدين المركزيين المغرب والجزائر، رغم تعدد المبادرات الدولية والإقليمية الرامية إلى إيجاد مخرج لهذه القضية، ولم تلعب الأحزاب المغاربية الرئيسية دورا في الضغط من أجل إيجاد حل للنزاع، بل كانت مواقفها من القضية تابعة لم واقف السياسة الخارجية لدولها.

تعاني الدولة في المغرب العربي من أزمات ومشاكل داخلية أثرت على قيام بناء وحدوي مشترك، حيث نجد أن الدولة القطرية كخيار انتهجته الدول المغاربية عند استقلالها أوقف العمل المشترك وجعله مرهونا بالمنظور القطري الضيق، إضافة لذلك إختلاف طبيعة كل نخبة حاكمة في كل قطر مغاربي وعدم تجانس وعيها وإد راكها وتناقضها وتصادمها في أحيان كثيرة وسعيها للزعامة في المنطقة أثر بالسلب على الفكر الوحدوي، ثم إن عدم تجانس الأنظمة السياسية واختلافها أثر سلبا أيضا على الخيا رات التنموية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي على قيام الإندماج المغاربي.

وفي الأخير نجد أن التقاء هذه العوامل المعرقلة والمعوقة الداخلية والإقليمية، ساهمت في إخفاق التجارب والمشاريع الوحدوية، و كانت لها نتائجها السلبية على الإندماج المغاربي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة الكتب

1.ابراهيم سعد الدين وآخرون ،**المجتمع والدولة في الوطن العربي** ،بيروت :مركز الدراسات الوحدة العربية ،ط2005.03.

2.الإبراهيمي عبد الحميد ،**المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،1996 .

3.أشقر عثمان **الوطنية والسلفية الجديدة بالمغرب 1930-1956** المغرب دار نشر اتصالات اسبو 2007.

4.أوتاوي ماريانا ومرديت رايلي **المغرب من إصلاح الهرمي إلى الإنتقال الديمقراطي** أوراق كا رينيغي سلسة الشرق الأوسط العدد 71 سبتمبر 2006 .

5.أوميل علي **النخبة الوطنية وفكر المغرب العربي** بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية ط1 1987 .

6.بكر محمد عصمت ، **الشعب الصحراوي ، قصة كفاح** (سوريا، دار نينوى للدرسات والنشر، ط 01 ، 2004)

7.بلقزيز عبد الإله وآخرون **الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947-1986-محاولة في التاريخ** بيروت مركز الدراسات العربية ط01-1992.

8.بن خليف عبد الوهاب ، **اتحاد المغرب العربي، بين حسابات الساسة وطموحات الشارع** ، (الجزائر ، دار طليطلة، ط 01 ، 2010)،

9.بوالطمين الأخضر جودي **لمحات من ثورة االجزائر** المؤسسة الوطنية للكتاب .1987

10. بوسلطان محمد **مبادئ القانون الدولي العام الجزء الأول 01**،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ط02،2005.

11. بوشعير سعيد **النظام السياسي الجزائري** الجزائر در الهدى للنشر 1990 .

12. بوقارة حسين **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي** دار الهمة 2010.

13. بوقارة حسين **التكامل في العلاقات الدولية** الجزائر مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر 2008.

14. بيطار نديم من تجزئة إلى الوحدة القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية –بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية 1979.

15. الجابري محمد عبيد ،فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الإستقلال في وحدة ةالمغرب العربي بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ط1 1987.

16. الجديدي أحمد، الموارد الطقوية والمنجمية عامل الإندماج الإقتصادي التكاملي المغاربي في أفاق ومراحل بناء المغرب العربي تونس مركز الدراسات والأبحاث الإقتصادية والإجتماعية 1989 .

17. جديرة أحمد وآخرون التجربة الديمقراطية في المملكة المغربية القاهرة دار المستقبل العربي ط01-1987.

18. جغابة محمد بيان أول نوفمبر1954 دعوة إلى الحزب رسالة للسلام قراءةفي البيان الجزائر دار وة لطباة.

19. جندلي عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية الجزائر دار الخلدونية ،ط2007/01.

20. حافظ صلاح الدين ، حرب البوليزاريو، (بيروت ، دار الوحدة للطابعة والنشر، ط 01، 1981)

21. حزب جبهة التحرير الوطني الميثاق الوطني 1986 الجزائر الأمانة الدايمة للجنة المركزية 1986.

22. حزب جبهة لتحرير الوطني النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962 الجزائر. وزرة الاعلام والثقافة 1979 .

23. درويش محمد الوحدة المغاربية في ذاكرة الحركات الوطنية والتحريرية الرباط منشورات الفكر ط2008.01

24. دوتش كارل ،تحليل العلاقات الدولية ترجمة محمد محمود شعبان – القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1983.

25. دورتي جيمس وروبرت بالستغراف،النظريات المتضاربةفي العلاقات الدولية،ترجمة وليد عبد الحي د ب ن:كاظمة للنشر والتوزيع ،1985.

26. الدوري عبد العزيز وآخرون الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية دت

27. رجب سهى ، نزاعات الحدود في العالم العربي، من نعاية القرن العشرين الى بداية القرن الواحد والعشرون، (القاهرة ، مركز المحرونسة، للنشر والخدمات، ط01)، 2009.

28. رخيلة عامر التطور السياسي والتنظيم لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980 الجزائر ديوان المطبوات الجامعية 1993.

29. زرواتي رشيد ، مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الإجتماعية ،الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع ،ط2007/01.

30. زغدود علي ،الأحزاب السياسية في الدول العربية –الجزائر:متيجة للطباعة 2007.

31. زمام نور دين ،القوى السياسية والتنمية :دراسة في علم الإحتماع السياسي،-الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية 2007

32. سعد الله عمر ، القانون الدولي للحدود ، الاسس والتطبيقات، ج 02، ا(لجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003)،

33. سعدوني ناصر الدين ، وحدة المغرب العربي بين الحتمية التاريخية والواقع المعاش،المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية العدد03،سنة 1986

34. سلامة غسان وآخرون، الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ـ، ط 01 ، 1989)

35. شبلي محمد ،المنهجية في التحليل النفسي:المفاهيم المناهج،الإقترابات ،الأدوات،الجزائر :الأردن ،ط01، 1997.

36. شحنان مسعود ، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة، (جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2007) .

37. شريط الأمين ،الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة،الجزائر:ديوان المطبوعات.

38. شكري محمد تجربة التكامل الإقتصادي المغاربي مداخلة في المؤتمر المصري العربي السنوي رؤية عربية للقمة الإقتصادية قطر الدوحة 07-08نوفمبر 2007

39. صايج مصطفى ، تطور العلاقات الجزائرية المغربية، " 1962-2000" دراسات أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية غير منشورة، (جامعة الجزائر ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 1994-1995)،

40. صبري اسماعيل الإسترتتيجية والسياسة الدولية بيروت مؤسسة الأبحاث العربية ط02 /1985.

41. طنطاوي عبد الرحيم قضية الصحراء في أفاق التحولات المغرب العربي تونس وليبيا نموذجين بتاريخ 01/02/2011على الموقع .

42. عارف نصر محمد نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية مقاربة ابستمولوجية الولايات المتحدة الأمريكية :مؤسسة أنترناشيونال كرافيس، ط1998.01.

43. عايب معمر ،مؤتمر طنجةالمغاربي دراسة تحليية تقييميةالجزائردار احمة للنشر 2010.

44. عبد البديع أحمد عباس ،العلاقات الدولية،أصولها وقضاياها المعاصرة، القاهرة مكتبة، عين شمس 1988.

45. عبد الحي وليد معوقات العمل العربي المشترك بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية ،ط01 ،2000

46. العقاد صلاح ، المغرب العربي في تاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، تونس، المغرب.(مصر مكتبة الانجلو المصرية ط 06 ، 1993)،

47. العكرمي محمد البصيري فكرة الوحدة في المغرب العربي ليست وليدة اليوم ،في كتاب:المغرب العربي من إبن خلدون إلى مالك بن نابي ،دب ن :دار النقوش عربية ،2007،

48. علال الفاسي الحركات الإستقلالية في المغرب العربي المغرب دار الطباعة المغربية 1948

49. عمرون محمد ، تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني الى مخطط بيكر الثاني، 1975-2000، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة (جامعة الجزتئر ، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، 2006).

50. عموري محمد أزمات اللاقات المغربية ومشروع الوحدةمن مؤتمر طنجة إلى لقاء زرالدة 1958-1988 رسالة ماجيستر غير منشورة جامعة الجزائر كلية الحقوق .

51. غالي بطرس بطرس المدخل العام لعلم السياسة القاهرة مكتبة الأنجلو مصرية 1976 .

52. غريفيش مارتن وتيري أوكالاهان ،المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ترجمة ملركز الخليج للأبحاث ،دبي مركز الخليج للأبحاث، ط01 2008 .

53. فرحاتي عمر العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في الجزائر بين فترتي الأحادية والتعددية مجلة الإجتهاد القضائي العدد 04 .

54. القادري أبو بكر، مذكراتي في الحركة الوطنية 1930-1940 الدار البيضاء مطبعة النجاح الجديدة 1984 .

55. قسرة إسماعيل الديمقاطيةفي الجزائر بيروت مركز دراسات الوحدة العرية ط1 /2002 .

56. الكيالي عبد الوهاب موسوعة السياسة الجزء الأول ،بيروت:الموسوعة العربية،للدراسات والنشر،1981.

57. مالكي امحمد الحركات الوطنية والإستعمارفي المغرب العربي ،بيروت:مركز الدراسات الوحة العربية،ط02، 1994.

58. مانع جمال عبد الناصر إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية عنابة دار العلوم للنشر والتوزيع 2004.

59. المجلس الدستوري الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية 1996،الجزائر المطبعة الرسمية بالبستان دن دت

60. محافظية علي فرنسا والوحدة العربية 1945،2000 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ط1 2008 .

61. محساس أحمد الحركة الثورية في الجزائر من حرب العامية لى الثور المسلحة ترجمة الاج معد ومحمد عبا الجزائر دار القصبة للشر 2003 .

62. مسعود طاهر، نزاع الصحراء الغربيية بين المغرب والبوليزاريو (سوريا ، دار مختارللطباعة ، 1997)،

63. مصباح عامر ، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام ،الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 2008.

64. مصباح عامر تكامل المغرب العربي الأبعاد والمقاربات الجزائر دار الكتاب الحديث 2010.

65. مصباح عامر نظريات تحليل التكامل الدولي ،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2008.

66. مقلاتي عبد الله ،العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية الجزء الأول ،الجزائر :دار السبيل للنشر والتوزيع 2009.

67. مناعي الطاهر الخطاب القومي العربي المعاصر من خلال الباحث مركز دراسات الوحدة العربية 1975-1990بيروت مركزالدراسات الوحدة العربية ط01 2008.

68. المنوفي كمال أصول النظم السياسية المقارنة ،الكويت الربيعان للنشر والتوزيع ط01، 1987.

69. وهبان أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية الإسكندرية دار الجامعية 2003.

70. يوسف الصواني القومية العربية والوحدة في الفكر السياسي العربي ترجمة سمير كرم بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية 2003.

المجلات والمقالات:

1.الإبراهيمي أحمد طالب ،معاهدة الإخاء والوفاق أو المغرب العربي في طور التشييد ،**المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية** العدد 09-الفصل الأول 1988 .

2.إدريس علي، من معوقات بناء الإتحاد مغاربي،**مجلة الذاكرة الوطنية** ،عدد خاص، سنة 2002

3.بلعور مصطفى حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر، **مجلة الباحث** العدد 04-سنة 2006 .

4.بلقاسمي بوعلام البعد المغاربي في ايديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية 1911-1937 **مجلة المصادر** العدد 07 نوفمبر 2002 .

5.بوعزيز يحي مكانة ثورة اول نوفمبر 1954 بين الثورات العالية ودورها في تحريرالجزائر **مجلة المصادر** العدد 04 سنة 2001 .

6.بوهلال عمار الحركة الوطنية بين العمل السياسي والعمل الثوري 1947-1954 مجلة الدراسات التاريخية للمقاوم عدد 03 خريف 1995 .

7.جبهة التحرير الوطني، إجتماع المكتب السياسي للجنة المركزية لحزب أرفريل 1986 المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية العدد 03 الفصل الثالث 1986

8.حمدي أحمد مرجعيات الخطاب الوطني الجزائري مجلة المصادر العدد04-سنة 2001 .

9.داهش محمد علي دراسات في حركات التطنيى والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي دمشق اتحاد الكتاب العرب 2004 .

10. رخيلة عامر أبعاد ومفاهيم بيان أول نوفمبر 194 مجلة المصادر العدد 04-سنة 2001.

11. رخيلة عامر الثورة الجزائرية والمغرب العربي مجلة المصادر العدد 11 السداسي الأول 2005

12. سعاد،مولود ،النخبة والمجتمع تجدد رهانات مجلة الباحث الإجتماعي ،العدد10 سنة2010

13. شكري عز الدين المغرب العربي الكبير آليات الوحدة والتجزئة مجلة السياسية الدولية العدد93-جويلية 1988 .

14. ضريف محمد النسق السياسي المغربي المعاصر مقاربة سوسيو سياسية –المغرب نشورات المجلة المغربية لعلم الإجتماع السياسي 1993

15. العايب معمر قراءة محاضر الجلسات مؤتمرطنجة 27-30 أفريل 1958 واقعية الطرح الجزائري في بناء الإتحاد المغاربي مجلة المصادر العدد 18 السداسي الثاني 2008.

16. غليون برهان معوقات العمل الوحدوي العربي وسبل تجاوزها مجلة المستقبل العربي العدد 367،سنة 2009.

17. لونيسي ابراهيم ظهور جبهة التحرير الوطني وتطورها إل غاية 1956 مجلة المصادر العدد 12السداسي الثاني2005

18. مهابة احمد ، مشكلات الحدود في المغرب العربي ، مجلة السياسة الدولية، العدد ، 111، سنة 1993.

19. المهذبي ميلودعبد الله وأحمد عبد الحكيم دياب اتحاد المغرب العربي ةالمجموعة الأروبية في إستراتيجية العلاقات الدولية أفاق عام 2000 المستقبل العربي العدد183،ماي،1994

20. الميلي محمد المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب،بيروت:دار الكلمة للنشر،ط01، 1981.

الرسائل والاطروحات

1.دريس نبيل **إتحاد المغرب العربي المقاربة المؤسساساتية والواقع السياسي** ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة جامعة الجزائر معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية 1990.

2.اعجال محمد الامين، لعجال ، **استراتيجية الاتحاد الاوروبي اتجاه المغرب دول المغرب العربي**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، " جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، 2006-2007".

3.رخيلة عامر ،البعد المغاربي في الحركة الوطنية الجزائرية 1962-1958،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة – جامعة الجزائر ،معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية 1997-1998.

المواقع الالكترونية:

1.عمر بوزيد ، نزاع الصحراء، ازمة التسوية والتقاطب المغربي الجزائري بتاريخ 30 -08- 2004 www.alasr..ws

2.الشامي علي ، " الصحراء المغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي بتاريخ 26 فيفري 2011 articl 2154 www.almoadil-a.info/

3.دون ذكر اسم المؤلف منطقة المغرب العربي مجلة المعرفة الإلكترونية بتاريخ 08-02-201 على الموقع الألكتروني.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Paul balta .le grand Maghreb des indépendances a l an 2000. Alger . édition laphomic. 1990

2. Vergnio olivier . la question du Sahara occidental 1983-1981. Chronologie et documents en annexes . annuaire de l Afrique du nord . vol 23 1986

3. théories des relation interna tianaleskparis editions month mestiren 05 edition 2004